اقرأ

سلة ثقافية شهرية
در عن دار المعارف

دكتور محيى الدين رجب البنا

جيل بلا رأس

دار المعارف

خاص بمكتبة
محمد البيومي . قنا

اقرأ

سلسلة ثقافية شهرية
تصدر عن دار المعارف

| ٦٨٤ |

رئيس التحرير : **رجب البنا**

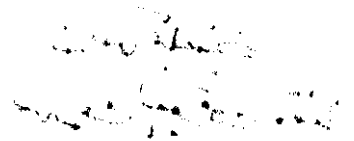

الغلاف هدية من الفنان

الدكتور أحمد نوار

تنفيذ جرافيك للغلاف:

منى ثابت

مدير التحرير:

كريمة متولى

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج . م . ع .

هاتف: ٥٧٧٧٠٧٧ - فاكس: ٥٧٤٤٩٩٩ Email: maaref@idsc.net.eg

دكتور محى الدين رجب البنا

جيل بلا رأس

دار المعارف

إن الذيـن عنـوا بإنشـاء هـذه السلسـلة ونشرها ، لم يفكروا إلا فـى شـىء واحـد ، هو نشر الثقـافة مـن حيـث هـى ثقافـة ، لا يريـدون إلا أن يقـرأ أبنـاء الشـعوب العربيـة . وأن ينتفعـوا ، وأن تدعوهـم هذه القـراءة إلى الاسـتزادة مـن الثقافـة ، والطموح إلى حياة عقلية أرقـى وأخصـب من الحياة العقلية التى نحياها .

طه حسين

الإهـــداء

إلى أمى التى وهبتنى وجودى ..

إلى أبى.. الذى علمنى كيف أقـــرأ,, وعلمنى كيف أكتب.. وعلمنى كيف أفكر

إلى زوجتى.. التى منحتنى - صابـــرة - وقت القراءة والكتابة

مقدمة

حين نُشر أول مقال لى بجريدة الأهرام لم أكن أتصور أننى سوف أصل إلى حد الكتابة المنتظمة.

وقد كتبت فى البداية حين تكوّن عندى رأى دون أن أجد تعبيرا عنه فى الصحافة المصرية.

وأصبحت أكتب أسبوعيا فى مجلة أكتوبر حين أقنعنى مردود ما أكتب أننى أصلح صوتا معبرا عن جيلى أو عن قطاع منه، لا يجد من يعبر عنه ويبلور آراءه وموقفه.

وهذا الكتاب هو مجموعة من المقالات التى نشرت بمجلة أكتوبر وجريدة الأهرام فى الفترة من بداية 1997 وحتى مطلع 2003. وتناقش فى مجموعها عددا من القضايا تتعلق برؤية جيل لحال المجتمع المصرى الآن، وتقدم رأيا فيما نريد لمجتمعنا أن يفعله فى طريقه للمستقبل.

د. محيى الدين رجب البنا

الفصل الأول

جيل بلا رأس

١ - جيل بلا رأس

هل عرف تاريخ مصر الحديث جيلاً بلا مفكرين، بلا أدباء، بلا كتاب، بلا فنانين؟ إننى أنظر حولى، أبحث عن مفكرين وكتاب وأدباء وفنانين من أبناء جيلى فلا أجد. ولأن المفكرين والفنانين هم طليعة الأجيال، فإن جيلنا يبدو وكأنه أول جيل مصرى يتقدم فى الحياة بلا طليعة.

لكنه للحقيقة ليس جيلنا فقط.. بل إن ثلاثة أجيال متعاقبة تتراوح أعمارها بين الخامسة والعشرين والخامسة والأربعين وربما الخمسين لا تجد من يعبر عنها فى الصحافة ووسائل الإعلام وأجهزة الثقافة، ومجلسى الشعب والشورى، وأروقة الأحزاب، بل وفى المؤسسات العلمية فى الجامعة ومراكز البحث العلمى.

وقد أصبح الوضع غريبا، وأصبح من الصعب أن يستمر.

فى الأدب والفكر والصحافة كان يوسف إدريس ملء السمع والبصر وهو فى الثلاثينات من عمره، وكان أحمد بهاء الدين رئيسا لتحرير صباح الخير وهو فى السادسة والعشرين، وكان يوسف شاهين معروفا فى منتصف ثلاثيناته، وكتب نجيب محفوظ الثلاثية وهو فى الاربعين وقبلها بأربع سنوات كانت زقاق المدق قد صنعت شهرته ورأس محمد حسنين هيكل «الأهرام» وهو

فى الثانية والثلاثين.. و.. و.. إلى آخر القائمة المعروفة والتى يحفظها جيلى عن ظهر قلب. وتمتد إلى مجالات السياسة والفن والعلم.

لكل جيل طليعة، ولطليعة الجيل أدوار ووظائف.

طليعة الجيل التى تضم عناصره الواعية المثقفة، المتفتحة المتألقة. هى الأقدر على التعبير عن أبناء هذا الجيل بطموحاتهم واحباطاتهم، بانتصاراتهم ومعاناتهم. وهى الأقدر على وضع «أجندة» جيلها. هى التى تستطيع من خلال حوار يديره الجيل مع نفسه وجدل يخوضه مع مجتمعه أن تعيد ترتيب الأولويات، وفرز الهموم، وتصنيف المشاكل. وهى التى تملك تعريف الأصدقاء وتحديد الأعداء، بفهمها لطبيعة عصرها وإدراكها لقيمة أمتها وتاريخها ومعرفتها بعناصر قوتها ونقاط ضعفها.

جيل بلا طليعة هو جيل بلا رأس.

طوال القرن العشرين كان للشباب مكانهم وكان للكبار مكانتهم. وكان وجودهم معا جنبا إلى جنب ضمانا للاستقرار فى الحاضر، وللاستمرار فى المستقبل.

فطليعة الجيل قادرة على أن تنقل للكبار إرادة الشباب ومشاعره، وعلى أن تنقل للشباب فكر الكبار وحكمتهم. فتتعمق القنوات بين الأجيال وتقوى الجسور، ويتحقق التماسك الاجتماعى، وتتفتح

شرايين الخرة بالحيوية، كما تتدفق الحكمة فى القلوب الثائرة. فيتكامل الوعى والحماس.

يحتاج كل جيل فكرا أصيلا نابعا منه، بنفس القدر الذى يحتاج فيه فكرا يبلور تجارب الكبار وخبراتهم، ليعيد فهمها وصياغتها وتقديمها لنفسه ولأمته وللعالم. فتهافت الإنتاج الفكرى لجيل أو لاجيال يحيلها إلى أجيال مستهلكة للفكر ناقلة له. بدلا من أن تكون صانعة للفكر، منتجة له.

وإذا قنعنا بأن تصبح الأجيال الجديدة مستهلكة للفكر ناقلة للثقافة. فلماذا يبدو علينا كل هذا الاندهاش ونبدو كمن أخذتهم المفاجاة. حين يصبح شبابنا نهبا للأفكار الغريبة الشاذة من عبادة الشيطان إلى اعتناق فكر الخوارج؟

هناك من يسعدهم أن نبقى فى حالة عوز فكرى، وهم مستعدون دائما لتوفير الأفكار ونشر الثقافة سابقة التجهيز لمن ليس لديه فكر وثقافة.

وهناك وكلاء استيراد أفكار وقيم ومبادئ وثقافات. وهؤلاء يكسبون مرتين. مرة بوصفهم موزعين للفكر والثقافة. خاصة فى مجتمع يربح فيه المستوردون أكثر من المنتجين. وذلك حين يظهرون فى ثياب المفكرين وهيئة العلماء، ويكسبون مرة ثانية

حين يحصلون على عمولتهم من منتجى الفكر والثقافة. أصحاب المصلحة الأصلية فى نشر هذا الفكر، الذى يدعم مصالحهم ويؤكد سيادتهم. فيصبح لبعضهم السيادة على الأرض وعلى أصحابها وهو الأهم.

إن غياب الطليعة لا يعنى غياب الفكر والمبادئ، غير أن تبلور الطليعة يضع الرأس فوق الكتفين راسما صورة صحيحة للجيل. ومجسدا أفكاره وأيديولوجياته. وهو ما يسمح بمناقشتها وتطويرها. أما اختفاء الرأس فلا يعنى سوى أن الفكر والقيم مبعثرة فى جسد الجيل مختفية تحت السطح، ليست مطروحة للمناقشة وغير قابلة للجدل والتطوير.

الاهتمام بتدعيم ظهور مفكرين من الشباب ومن كل جيل ضمان لأن نظل قادرين على امتلاك رءوسنا وعلى تشغيلها، وإلا ستصبح عقولنا مفتوحة على مصراعيها لمن يملكون وسائل ملئها. من ناحية أخرى. حين يجد الشباب أنفسهم بالقرب من مواقع صناعة القرار فإنهم يدركون معطيات المواقف الراهنة واحتمالات المستقبل. الأهم أنهم يفهمون دواعى القرارات وضروراتها، ويتعرفون على المحظورات وخطورتها. ثم إنهم عندئذ يشاركون. بتقديم فكرهم والتعبير عن إرادتهم. فتنشأ الجسور بين صناع القرارات ومن يعيشون فى ظلها. وتضيق الفجوة بين الأجيال فينحسر سوء الفهم

وتختنق الهواجس والشكوك التى تشغل الفضاء المتروك بين أجيال تتحمل المسئولية وأجيال تنتظر.

حين لا تجد أجيال بأكملها من يمثلها فى الحياة العامة فإن الشعور بأنها مستبعدة يتسلل إلى وجدانها، وترى نفسها معزولة عن صناعة القرار، وغير ممثلة عند تقرير المستقبل. وحين يرى جيل أنه مستبعد ومعزول ومحتجز، فهل لنا أن ننتظر منه إنتماء؟ هل لنا أن ندعوه إلى تضحية؟

على أننى لا أستطيع أن أعفى جيلى من المسئولية. إننى أفهم دواعى حالة الانتظار التى يركن إليها جيلى والأجيال التى تسبقه والتى تليه. هذه أجيال برجماتية. تسأل عن عائد كل عمل. فإذا لم يكن وراء المشاركة سوى التضحية فما من سبب يدعو للعجلة وليس من منطق يدعو للإلحاح.

ثم إنها أجيال تربت على أيدى جيل الستينات.. وهو جيل تعرض لمحاولة تحطيم هائلة تحالفت عليه فيها قوى عديدة. وقد تركته التجربة عميق الحزن بالغ الإحباط.

وكل ما يستطيع أن ينقله من خبرة إلى أجيال تلته أن المشاركة الصادقة فى الحياة السياسية والمساهمة فى الشأن العام والمحاولة الطموحة لبناء هذا البلد عالية التكلفة ثقيلة التبعات. فاعداء هذا

الوطن كثيرون، وأصحاب المصلحة فى بقائه مئتنا وعاجزا منتشرون على رقعة واسعة فى الداخل والخارج. من الشرق إلى الغرب، مندسون، بعضهم بين الأشقاء والأصدقاء لا يقلون ضراوة عن الواقفين فى صفوف الأعداء. وهم قادرون على التجمع سويا والتحالف معا بسرعة مدهشة، وبقوة لا يستهان بها.

وقد أشفق الأباء مما لاقوه وخبروه. فكان أن حاولوا تجنيب أبنائهم مصاعب التجربة ومشاق المواجهة.

فجاءت الأجيال الجديدة - من بعد جيل كبير وبسبب ما لاقاه- عازفة عن المواجهة ومعرضة عن تقديم التضحيات الواجبة.

وهى بالإضافة إلى ذلك أجيال من «أبناء المدارس»، فهى نتاج ثورة التعليم التى قادتها ثورة يوليو، وهى أجيال حسنة التربية، والتربية عندنا هى الطاعة.

ومع أن جيل الستينات كان جيلا ثائرا على الكبار - كباره بطرابيشهم وملوكهم وقيمهم، فقد حرص على أن يربى أبناءه على طاعة الكبار - الثوار سابقا - واحترام قيمهم ومبادئهم، والسير فى الطريق المرسوم بحرص، المحاط بالقلق، ومن ثم الانتظار حتى تسمح الظروف بالمشاركة أو بمنح الإذن فى التعبير عن افكاره

ومشاعره. إن بقيت له أفكار ومشاعر مستقلة أصيلة، تلح بالتعبير وتضغط للظهور.

قد تكون أسباب الصمت مفهومة، إلا أن هذا كله لن يعفي تلك الأجيال من التحديات التي أصبحت تفرض نفسها على الجميع. وإذا كان لمصر تحديات تخصها بحكم الجغرافيا وبمقتضى التاريخ، فإن التقدم الحادث على أصعدة العلم والتكنولوجيا الذي أخذته القوى الرأسمالية الغالبة وصنعت منه «العولمة»، بكل ما لها وما عليها، يفرض تحديات تهدد باكتساح كل من يتجاهلها ويعجز عن فهمها والاستجابة لها.

إن مواجهة المستقبل هي القضية الأولى بالاهتمام، لذا فقد أصبحت مشاركة الشباب بالمبادرة والإقدام ضرورة ملحة وواجب لا يؤجل. فالاستسلام إلى حالة الانتظار لن ينهيه سوى مساهمة إيجابية فعالة تفرض نفسها. وأظن أننا إذا بقينا ننتظر دعوة للمشاركة، فإننا سوف نظل ننتظر. وقد يطول الانتظار.

٢ - جيولوجيا الأجيال فى مصر

بعض من التدقيق وشىء من إمعان النظر يكفى لكى نلمح التفاعلات والاحتكاكات التى تجرى وقائعها وتدور أحداثها بين الأجيال التى يقوم عليها بناء المجتمع المصرى الآن.

وهى تفاعلات تأخذ شكلا إيجابيا أحيانا، وتأخذ شكل المواجهات فى أغلب الأحيان. وترتفع حرارة بعضها فتطفو فوق السطح، بينما تظل أكثرها مكتومة تتقلب باردة فى الأعماق.

تكاد الأجيال فى مصر اليوم تنتظم فى عدد من الطبقات، تصطف أكثر مما تتداخل، وتترتب عمريا الواحدة فوق الأخرى، بأكثر مما تتفاعل إيجابيا.

وأستطيع أن ألمح تبلورا - لا استقرارا أو ركودا - فى شكل العلاقات بين الأجيال، بحيث تحتاج دراسة العلاقة بين الأجيال إلى ممارسة نوع من الجيولوجيا الاجتماعية للغوص فى طبقات المجتمع المصرى المعاصر.

يجب أولا أن نتجاوز بسرعة مشكلة تعريف الجيل. وهى مشكلة تزداد صعوبة فى ظل التطور التكنولوجى الهائل، الذى دفع بعض

الباحثين إلى إعادة تعريف الجيل بأنه أبناء الوطن الذين عايشوا مناخا تكنولوجيا واحدا.

أعتقد شخصيا أن الجيل يمكن تعريفه بالمرحلة التى ينطلق فيها من عقال الدراسة الأكاديمية ليلقى مجتمعه المفتوح. إذ إنها المرحلة التى يغادر فيها أسوار المدرسة ويتحرر من حرم الجامعة بعلاقاته الواضحة ومبادئه الصريحة المغرقة فى المثالية. ليقع فى إسار مؤسسات العمل بعلاقاتها المعقدة المتداخلة، فى ظل مناخ اجتماعى وسياق اقتصادى سياسى وأنماط ثقافية محددة، تصنع بتضافرها ملامح المجتمع فى هذه المرحلة التاريخية.

بتطبيق هذا التعريف، يكون جيل الستينات هو الجيل الذى تخرج فى الجامعة فى نهاية الخمسينات وطوال الستينات فى ظل الاشتراكية العربية وبناء القطاع العام وثورة التصنيع والتوسع الهائل فى التعليم العام والجامعى، ومحاولة تضييق الفجوة بين الطبقات بتوسيع شريحة الطبقة الوسطى من ناحية، وتقليص تركيز الثروة فى أيدى الأغنياء من ناحية أخرى، ومحاولة نشر ثقافة التقدم والاستقلال والوطنية ومعاداة الاستعمار، واعتناق هوية عربية فى إطار انتماء واسع إلى دوائر حضارية وجغرافية ثلاث.

أما جيل السبعينات فهو الجيل الذى عاصر تحولا إلى حد الانقلاب على القيم والمبادئ والسياسات والهويات التى عاش فى ظلها

واعتنقها جيل الستينات فى أغلبه. فهو جيل الانفتاح الذى انقلب على الاشتراكية حتى طورد معتنقوها وطردوا أو هاجروا، وعمل على هدم القطاع العام لصالح قطاع خاص استهلاكى. وأهدر قيمة التعليم إعلاءً لشأن العمل اليدوى من ناحية. ورأس المال من ناحية أخرى.

وهو الجيل الذى خاصم هويته العربية. فى ذات الوقت الذى ارتحلت الملايين من أبنائه لتنهل من عوائد ارتفاع أسعار النفط بعد حرب أكتوبر.

فى عصره عصفت رياح السلام بقوائم البيت العربى. وقام العداء مستحكما بين السلطة من ناحية والمثقفين باختلاف توجهاتهم من ناحية أخرى.

كان ما حدث بمثابة ثورة ثقافية عكسية. عادت كل المبادئ التى اعتنقها جيل الستينات.

ثم جاءت الثمانينات لتعيد للمجتمع توازنه. وقد مضى المجتمع يسترد توازنه على مهل. بحيث عاصر النصف الأصغر من جيل الثمانينات مناخا أكثر توازنا وتماسكا وتصالحا من نصفه الأول.

فى نهاية الثمانينيات استعادت مصر مكانتها العربية. وأصبحت قادرة على أن تجمع بين التزامات السلام ومقتضيات الهوية العربية. بين تشجيع القطاع الخاص وتفهم ضرورة أن ننتج أكثر مما نستهلك.

غير أن هذا الجيل وجد نفسه واقعا بين رحى الإرهاب من ناحية وقلق تفرضه هواجس الأمن من ناحية أخرى. في ظل مناخ اقتصادى غير مستقر، وأجواء سياسية مضطربة.

انتهت الثمانينات عمليا بوقوع حرب تحرير الكويت. انهدم العراق على من فيه. واندفع البترول يدفع فاتورة الحرب. ووقع الخليج تحت السيطرة الفعلية لأصحاب المصالح الكبرى. ثم تزلزل العالم بانهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية.

المدهش أن مصر خرجت من الطوفان الذى ارتج له العالم العربى، وقد استردت كثيرا من عافيتها الاقتصادية واستقرارها الاجتماعى. فقد تأكد أن اتجاه الحركة كان صحيحا وأن مضمون السياسات كان صائبا.

لذا جاء جيل التسعينات أكثر ثقة وانطلاقا. فقد توفر للتوجهات الاقتصادية قوة دفع ثابتة بما اكتسبته مبادئ السياسة من رسوخ وتأكيد. وبدا وكأن المجتمع قد عرف طريقه بين الخصخصة والإصلاح، وبين دور مؤكد للدولة ووظائف مطلوبة للقطاع الخاص. لم يعد هناك بديل عن السلام، ومع ذلك بقى الدور العربى ماثلا وفعالا.

مع احترام واجب لضرورة تلافى التعميمات، ومع إدراك غياب الحدود الزمنية الفاصلة بين الأجيال. فإننى أعتقد أن فى مصر

اليوم نوعين من الأجيال أستطيع تمييز ملامحهما وتصور نوع التفاعل المنتظر بينهما.

أجيال نشأت فى ظل نظام قيمى محدد ومستقر نسبيا فتربت على مبادئ سياسية واجتماعية وثقافية راسخة.

وأجيال عايشت أجواء تحولات سياسية عاصفة وانقلابات ثقافية عميقة أفرزت سيولة اجتماعية وارتجاجا قيميا.

أجيال ثابتة وأجيال مهتزة.

المدهش والمثير فى آن واحد، أن مراحل الثبات والتحول جاءت متتابعة متتالية.

فقد جاء التحول الثورى الذى قادته ثورة يوليو ليقلب حال جيل الخمسينات.

وقد كانت الهزات التى أحدثها زلزال الثورة متوالية. انطلقت من طرد الملك حتى تحرير الوطن مرتين، مرة من الاحتلال البريطانى، ومرة من العدوان الثلاثى. اكتملت حلقات الزلزال فى نهاية الخمسينات حين حسمت الثورة أمرها وحددت طريقها.

عصفت الأحداث بجيل الخمسينات، فانشق على نفسه. البعض أيد الثورة وسار فى ركابها. والبعض حمل لها عداء لا شفاء منه.

فى الستينات استقرت الرؤية وترسخت المبادئ وبدا الطريق واضحا. فنشأ جيل الستينات مستقرا مطمئنا لاختياراته وقناعاته.

عارفا عالمه، مدركا للضرورات والمحظورات، قادرا على تمييز أصدقائه من أعدائه.

لم تنل الصدمات الكهربائية فى السبعينات من جيل الستينات وحده، إنما اجتاحت جيل السبعينات كالطوفان، فغرق من غرق ونجا من نجا.

وإن قاوم جيل الستينات بالانكفاء أحيانا والاختباء أحيانا وبالهجرة غالبا، فقد بقى جيل السبعينات مشتتا مهتزا مثخنا بجراح لم يعد لها دواء.

ثم جاء جيل الثمانينات متماسكا بقدر ما تحقق من توازن، مستمسكا بما بقى من المبادئ.

وحين نزل على العالم فى التسعينات مشهد جديد، كانت مصر تسترد بعض العافية وتنعم ببعض الهدوء.

ليس بغريب، إذا، أن جيل التسعينات مختلف كالمشهد المحيط، جرىء جرأة العولمة، عملى براجماتى كنظام القيم السائد فى عالمه.. قادر على تغيير التحالفات والأصدقاء بتغير المصالح والظروف.

يحترم القانون بقدر ما يؤثر.. ويعتقد فى المبادئ بما يساوى قيمتها فى الواقع.

إذا اعتبرنا أن الفارق الزمنى بين الابن والأب هو فى حدود ربع القرن، فإن جيل منتصف الثمانينات هو الابن الشرعى لجيل

الستينات. وبقدر مماثل فإن جيل الخمسينات هو الأب الطبيعى لجيل السبعينات.

المثير والمدهش فى أن واحد أن ظروف الآباء والأبناء قد تشابهت. ما بين زلزال الثورة فى الخمسينات، وإعصار السبعينات بصدماته الكهربائية. تماثلت ظروف النشأة. وبحكم الزمن تربى جيل السبعينات فى أحضان جيل الخمسينات. فجاء كلاهما منشقا على نفسه، حانقا على ظروف نشأته، متخلقا بأخلاق الطوفان. عدوا للثورة، منقلبا على ما اعتبرته ثوابتها الوطنية. وبمقتضى التناقض يحمل كل من الجيلين ضغينة للجيل الذى سبقه. وخصومة مع الجيل الذى تلاه.

أجيال متتابعة، يختلف كلٌ مع سابقه ويفترق عن تابعه فى عوامل التكوين، وفى المبادئ والرؤى والتوجهات. ينظر كل جيل أمامه فيرى اختلافا إلى حد التناقض، ويداخله شعور بالغربة. وينظر خلفه فيرى تغيرا إلى درجة الانقلاب، ويجتاحه شعور بالانقطاع.

هكذا ينظر جيل الكبار خلفه فلا يرى فى الصف الثانى عناصر صالحة أو واعدة. وهذا هو ما يجعل جيل الثمانينات يشعر بالقمع ويؤرجحه بين طموح يلوح فى الهجرة، وحالة انتظار داخل الوطن يقف فيها خلف جيل يحجبه عن الرؤية ويفرض عليه نوعا من

العزلة، ربما يحاول فيها تثبيط هممه وقتل طموحه. وهذا هو ما يجعل جيل السبعينات يعتقد أنه محاصر معزول بين جيل أمامه لا يراه صالحا للفرصة التى يعتقد هو أنه يستحقها، وأجيال وراءه تراه عقبة أمام انطلاقها.

كيف يمكننا أن نخرج من حالة الاصطفاف والتدافع؟

لكل جيل دور وعلى كل جيل مسئولية.

المسئولية الأكبر يتحملها اليوم جيل الستينات. فهو الجيل الذى يحتل مواقع القيادة، وهو - فيما أظن - أعظم أجيال مصر المعاصرة، بتاريخه وبما يملك من رؤية وطنية صائبة تكونت بمشقة وتدعمت بصبر.

على ذلك الجيل أولا أن يحل تناقضاته وأن يصالح نفسه ويسامحها. ثم عليه بعد ذلك، بدلا من الشكوى والنقمة، أن يمد الجسور مع جيل السبعينات وأن يدير مع عناصره المتميزة جدلا إيجابيا واسع النطاق. فى الوقت نفسه عليه أن يمد يده، من وراء جيل السبعينات، إلى أجيال الثمانينات والتسعينات ليخرجها من حالة الانتظار ويفتح أمامها سبل المشاركة وتحمل المسئولية.

ويظل جيلى مسئولا - وإن راق له أن يلقى بالمسئولية على الآخرين - فالمشاركة مسئولية واجبة عليه أن يضطلع بها. وعليه أن يتوقف عن انتظار دعوة للمشاركة لن تاتى قريبا. عليه أن

يخترق الجدار الواقف أمامه، وأن يقاوم محاولات القمع وفرض الإحباط. وأن يتقدم فارضا طموحه ومعلنا فكره تجاوبا مع أجواء الحرية. عليه أن يدعم أجيال الكبار من أجل تغيير إيجابى فى علاقات الأجيال.

هذا ما نحتاجه بإلحاح ويحتاجه مجتمعنا بسرعة.. تطوير العلاقات بين الأجيال. نحتاج تفاعلا يحل محل التدافع، وحوارا يحل محل التصارع. لابد من مد الجسور وردم الفجوات لنفتح الطريق أمام مشاركة الجميع.

إطلاق طاقات المجتمع تتطلب دعم التداخل والاندماج. وإذا كنا بالفعل نهدف إلى تحديث المجتمع فإن حل تناقضات الأجيال، وإقامة مجتمع «الفرصة للأكفأ»، بغض النظر عن ترتيب الوقوف فى طابور الأجيال. هو أول طريق التحديث وهو أصعب خطواته.

٣ - جيل الستينات.. متى يحل أزمته؟

سأظل أعتقد أن جيل الستينات هو أعظم أجيال مصر المعاصرة. وهو أكثرها قدرة على صياغة مستقبلها وقيادتها على طريق التقدم الحقيقى. لكننى أعتقد أيضا أن هذا الجيل الذى يقود المجتمع المصرى اليوم، لن يستطيع أن يتم مهمته دون أن يتجاوز أزمته وبغير أن يحل تناقضاته.

ولا يأتى اقتناعى بأفضلية جيل الستينات من فراغ.

هو أولا: الجيل الأول الذى استفاد من ثورة التعليم التى أطلقتها ثورة يوليو. وكانت مجانية التعليم الحقيقية هى التى فتحت الباب أبناء الطبقات المتوسطة والفقيرة لكى يدخلوا ميدان التعليم الإلزامى والعالى، وكانت بذلك تتيح الفرصة للمجتمع لكى يستخدم قدرا أكبر من طاقاته، ويكتشف كفاءاته المتفوقة المهدرة على حافة الحياة، وتحت وطأة الطبقية الجامدة. وكان أن زحفت جحافل أبناء الفلاحين والعمال وصغار الموظفين والتجار والبسطاء على مؤسسات التعليم، فى إطار حركة اجتماعية كبرى ارتكزت على تكافؤ الفرصة وطبقت إلى حد بعيد مبدأ المساواة.

ثانيا: إن البعثات العلمية إلى الخارج شهدت طفرة هائلة، رغم كل ما يقال عن الانغلاق الذى ساد، والذى أصبحنا نتفهم أسبابه ودوافعه فى ظل المشكلات الناجمة عن الانفتاح الاقتصادى المحمل بمخاطر التوسع فى الاستهلاك والاستيراد، والانفتاح السياسى المحبا بمخاطر التبعية، والانفتاح الثقافى المنذر بمخاطر الغزو الثقافى. ومن الاتحاد السوفيتى شرقا إلى الولايات المتحدة غربا، انتشر المبعوثون المصريون يسعون وراء المعرفة والدرجات العلمية والترقى الاجتماعى.

ثالثا: إلى جانب التعليم والبعثات الأكاديمية، فإن هذا الجيل تلقى إعدادا سياسيا وتربية وطنية لا تزال مضربا للمثل ومطلبا شبابيا ووطنيا. وعلى رغم أننا نحيا عصر العولمة فإننا لا نعدو مستهلكين ممتازين لما يريد الآخرون بيعه ويسعون إلى تسويقه. بينما نبقى الأقل إطلاعا على الإنتاج الثقافى والتطور المعرفى العالمى.

على النقيض كانت الصلات الفكرية والروابط الثقافية ممتدة عبر جسور أقامها كتاب ومفكرون ومثقفون فى الستينات مع تيارات الفكر العالمى المعاصر وصلات مع مفكرين وفلاسفة ومناضلين عالميين بحق. كانت حركة الترجمة فى أوجها وكان ضيوف القاهرة بحجم سارتر وسيمون دو بوفوار. اليوم تسلط الأضواء على كتاب بضالة توماس فريدمان!

ليس غائبا أن الثورة حين فعلت كل هذا كانت تحمى نفسها. لقد كانت البرجوازية المتوسطة والصغيرة جنبا إلى جنب مع الفقراء وأبناؤهم هم اختيارها وانحيازها. لذا كان هدفها من وراء دعمهم وتصعيدهم سياسيا واجتماعيا هو بناء طبقة جديدة وجيل جديد يؤمن بمبادئ الثورة ويعتنق توجهاتها وبالضرورة يساندها ضد أعدائها. وما أكثرهم.

كان جيل الأربعينات من القرن العشرين هو الذى اكتشف فساد النظام القائم واستنتج حتمية الثورة. غير أن طليعته العسكرية هى التى قامت بها ونفذتها ثم أمسكت بزمام الأمور وقادت.

أما جيل الخمسينات فقد انقسم على نفسه إزاء الثورة ما بين مؤيد ومعارض. ثم قررت الثورة أن تربى أبناءها، فجاء جيل الستينات. صحيح أن الستينات كانت مرحلة الاتحاد الاشتراكى وتحالف قوى الشعب العامل. إلا أنها شهدت حيوية سياسية وتدفقا شعبيا للمشاركة فى صنع المستقبل. ولم تكن تلك ظاهرة مصرية بل كانت حالة عالمية. وهو ما ساهم فى صنع تعددية حقيقية. على الرغم من حملات الاعتقالات، ومحاولات الاستبعاد. بجانب الاتحاد الاشتراكى، نشطت التنظيمات الشيوعية واليسارية. كما لم تنشط فى تاريخ مصر. وعلى الجانب الآخر ازدهرت حركة الإخوان المسلمين قبل أن يصيبها الانقسام وتندفع على طريق

التطرف. وقد أنجبت حركتا الإخوان والماركسيين أعظم وأهم كوادرها فى الستينات.

جيل الستينات هو الجيل الذى صنعته الثورة، فأحسنت صنعه، وأعدته فأجادت إعداده.

وكادت عملية البناء تقترب من نهايتها حين انقضت على رأس هذا الجيل كارثتان محققتان، وقد نزلتا على غير انتظار. وقعت كارثة عام ١٩٦٧. فتزلزلت القناعات وحلت الشكوك محل المعتقدات، وفى ٦٧ نصب الفخ ببراعة ووقعت فيه الثورة بسذاجة. وكان جمال عبد الناصر هو المسئول. ثم مات جمال عبد الناصر.

وإذا كان بعض أبناء الجيل قادرين على تجاوز كارثة ٦٧. فإن أغلبهم غير قادر على التسامح مع الزعيم الذى مات.. لأنه مات.

بعضهم يكره فى جمال عبد الناصر أنه مات وهو مهزوم، وكلهم مهزومون. لذا انقلبوا كارهين لاعنين. كان عبد الناصر هو رمز هذا الجيل. وحين حاقت به النكسة وقف الجميع وراءه. كانوا لا يريدون له أن ينهزم، ولا أن يرحل ويتركهم فى حالة الهزيمة. لذا أعادت مصر كلها جمال عبد الناصر بعد أن أعلن رغبته فى التنحى. لكنه مات فى منتصف الطريق. وتلك خطيئة لا يغفرها له بسهولة كثيرون من أبنائه.

كان أخطر قرار اتخذه جمال عبد الناصر بعد ٦٧ هو اختيار أنور السادات نائبا للرئيس. لذا حين مات جمال عبد الناصر فجأة-

كان أنور السادات هو الذى أصبح مسئولا. وكما كشفت نكسة ٦٧ أن جمال عبد الناصر اتخذ قرار الحرب بناء على حسابات استراتيجية وعسكرية خاطئة. فقد اكتشف أنور السادات أن رموز النظام القائم اتخذوا قرار مواجهته فى مايو ١٩٧١ اعتمادا على تصورات زائفة وتوقعات خائبة.

ثم اتخذ أنور السادات قرار العبور وحده. وبعد انتصار أكتوبر العظيم رأى السادات أن على مصر أن تمضى فى عكس الاتجاه. كان قراره ناتجا عن خبرة مباشرة فى التعامل مع الاتحاد السوفيتى، واقتناعا بأن الولايات المتحدة لن تترك مساحة واسعة لحركة النظم العربية فى علاقتها مع إسرائيل.

هكذا لم يترك السادات انتصار أكتوبر طويلا لجيل الستينات يسترد به اعتباره، إنما استثمره على الفور فى بناء السلام. وتوالت الصدمات الكهربائية.. افتتاح قناة السويس عام ١٩٧٥، الانفتاح الاقتصادى. زيارة القدس عام ١٩٧٧، كامب دافيد عام ١٩٧٨، ومعاهدة السلام عام ١٩٧٩.

وكان مضى السادات فى الاتجاه المعاكس صراعا مع كل المؤسسات القائمة، وانقلابا على كل المفاهيم السائدة. من ناحية أخرى أطلق السادات الجماعات المتطرفة، لتقتص من خصومها من أبناء الثورة. وتساعد السادات على تفكيك قواعدهم.

ووجد جيل الستينات نفسه فى مأزق.

كان عبد الناصر هو الزعيم، وقد مات مهزوما ومحاصرا. وأصبح أنور السادات خصما. لكنه هو صاحب انتصار أكتوبر. ثم إنه لم يترك الانتصار لأبناء الثورة، بل أخذه لنفسه وانتقل يبنى عليه صلحا مع العدو.

حين اغتيل السادات تصالح المجتمع المصرى، وأكد الرئيس مبارك بالقول والفعل أن الوطن ملك لأبنائه جميعا. غير أن صاعقة جديدة انقضت على الجميع من حيث لا يحتسب. تقوض الاتحاد السوفيتى وانهدمت الكتلة الشرقية. وحين حدث الزلزال كانت مصر فى معسكر المنتصرين. وكان الفضل للسادات. وبعد حرب الخليج تأكد أن السلام هو الاختيار الوحيد فى ظل هيمنة أمريكية عالمية. ولم يعد هناك بديل عن اقتصاد السوق، وذهب نظام الحزب الواحد إلى متحف التاريخ السياسى. وكان السادات هو صاحب الرؤية، وأصبح كمن تلقى نبوءة. وكان وصف الزعيم الملهم لم يكن مبالغة.

صحيح أن الانفتاح كان استهلاكيا، وأن التخلص من القطاع العام كان بالهدم والفوضى وليس فى إطار سياسة منضبطة، وأن ديموقراطية السادات كانت ذات أنياب، وأن إطلاق العنان للتطرف باسم الدين كان ذا عواقب سياسية واجتماعية وخيمة دفع السادات نفسه ثمنها. إلا أن اتجاه الحركة كان سليما. وزاد ذلك كله من رصيد الأزمة لدى الجيل الذى ناصب السادات العداء. وليست المسألة فى العداء مع السادات وحده.

لقد تلقى جيل الستينات إعدادا مثاليا، لكى يتولى المسئولية فى ظل الثورة. وحين جاء عليه الدور ليضطلع بالقيادة، كان المجتمع المصرى قد تبدل، وكان العالم كله قد تغير. وبات عليه أن يقود مجتمعا مخالفا فى عالم مختلف.

اندثرت الاشتراكية التى كانت مرشحة طريقا للتنمية. وفى الشرق الأوسط لم يعد هناك سوى قوة وحيدة مسيطرة هى الولايات المتحدة، وهى التى انتهى إلى أنها الامبريالية القائمة على استغلال الشعوب النامية. وإسرائيل التى كان يستعد لقتالها وازالتها من الوجود، أصبح السلام معها هو الخيار الوحيد. أما داخل البيت فقد أصاب التغيير الأجيال من بعد جيل الستينات، بحيث أصبح غريبا عليها بمبادئه وقناعاته ومثالياته وثقافته.

امتلأ الجيل العظيم بشروخ عظيمة. وطفت على السطح تحيزات وأفكار مناقضة للمبادئ والقناعات القديمة. بيد أن ما فى القلب فى القلب.

ولم يعد غريبا أن نقرأ لأعدى أعداء عبد الناصر وأكثر الناس ترحما على ليبرالية النظام الملكى رثاء حارا للاتحاد السوفيتى، بعد زيارة صيف لموسكو. ولا عجب أن يرتفع كل هذا التأييد لمظاهرات سياتل ٩٩ من مفكرين بذلوا جهدا شاقا لإقناعنا بأن العولمة لا تستدعى كل هذا الخوف والقلق.

خطورة الأزمة وأهمية التناقضات ترجع إلى حجم وثقل جيل الستينات وإلى محورية الدور الذى يضطلع به: فهو - فيما أظن - الجيل الأكثر تأثيرا فى المجتمع المصرى المعاصر. فمن ناحية يحتل أبناؤه مواقع القيادة فى مختلف المجالات. وهم - من ناحية أخرى بحكم التكوين - الأعمق ثقافة والأصوب رؤية والأقدر على إنتاج الفكر ونشر المبادئ وإعلان الآراء.

لذا استطاع هذا الجيل باقتدار تصدير أزمته إلى الأجيال التالية والتابعة، بحيث انعكست أزمته بدرجات متفاوتة على مختلف شرائح المجتمع. وإن لم يستطع حل رموز هذه التناقضات وتفكيك عناصر تلك المشكلات. فإنه سيخلف وراءه مأزقا تاريخيا، قد يمضى وقت طويل قبل أن نصبح قادرين على العبور فوقه أو الالتفاف من حوله.

٤ - نريد أن نكون

لم أعد أستطيع أن أخفى قلقى وأن أدارى حيرتى وانزعاجى حين أنظر حولى فلا أجد من يمثل جيلى ويعبر عنه.

وجيلى هو آخر الأجيال التى عاصرت الحرب فأدركت الوطنية وعرفت من يكون العدو ومن يكون الصديق.

وهو الجيل الذى شهد التحول الكبير فى تاريخ المجتمع المصرى المعاصر، من مجتمع الحرب ضد الاستعمار وأذنابه إلى مجتمع السلام والتنمية، ومن الدولة المركزية بسلطتها الثقيلة ومسئولياتها الكبرى إلى مجتمع اقتصاد السوق بتحرره وفرديته وقيمه المادية الاستهلاكية.

هو الجيل الذى تخطى بعضه ثلاثينات العمر بينما يخطو بعضه حثيثا نحو الأربعين.

هكذا دون أن يظهر من أبنائه كاتب أو مفكر أو أديب يمكنه أن يستوعب قضايا هذا الجيل أو يستطيع أن يمسك بعناصر شخصيته ويعبر عن روحه ويصيغ مبادئه وطموحاته.

تكاد جذوة الحماس أن تخبو دون أن نرى من يمثل جيلنا فى مجالات الفكر والأدب والسياسة بحيث يعيد الجيل كله من خلالهم

تعريف الوطنية وصياغة رؤية للعالم والوطن ويختار بهم طريق المستقبل.

منذ بداية القرن العشرين كان لكل جيل طليعته، فهل نحن جيل بلا طليعة؟

هل أحجم بلدنا عن إنجاب المفكرين والساسة؟

أم أن هناك خللا ما يمنع نخبة هذا الجيل من الوصول إلى منابر الرأى وقيادات الأحزاب لتأخذ مكانها داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية وتقوم بدورها فى صناعة المستقبل الذى يخصها قبل غيرها.

هل أصاب العطب منصات إطلاق النجوم فى بلادى أم أن السماء قد تشبعت بالنجوم ولم يعد هناك مكان لمزيد؟

يظل جيلى موصوما بقلة الخبرة وضعف الرؤية. رغم أن شعوره بالابتعاد عن المسئولية هو السبب الأول فى انصرافه عن الاستعداد لها، ورغم أن المسئولية تقترب منه أكثر مما يقترب هو منها.

ويظل جيلى مدانا بالأنانية وانعدام الولاء مع أن ابتعاده عن المشاركة فى الشأن العام هو دافعه فى الانصراف عما لا يخصه إلى ما يفيده.

لا أحد يطالب بأن يضطلع شباب قليل التجربة ضعيف الخبرة - وإن لم يكن قليل الكفاءة - بمسئوليات جسيمة حتى وإن كانت

تتعلق بمستقبله، إلا أن أحدا لا يقبل استبعادا كاملا للشباب من عملية اتخاذ القرار الذى سيتحدد فى ضوئه مصير الوطن ومستقبله.

فاولا: ليس هناك ضمان لمستقبل الوطن أهم من وجود الشباب على مقربة من دوائر صناعة القرار. هذا وحده يدعم الاستقرار.

وثانيا: إن وجود الشباب بالقرب من دوائر صناعة القرار يمكنهم من الاطلاع على دوافع القرار وأسبابه وأسلوب اتخاذه بما يعفيهم من الوقوع فريسة سهلة للمغرضين والمتطرفين وبما يعطيهم خبرة واقعية ضمن عملية إعداد نحن فى أمس الحاجة لها.

ثالثا: ليس من رأى كمن سمع. فأبناء الجيل الواحد الذين ساهموا فى اتخاذ القرار أقدر على إقناع أقرانهم بما يفيد البلد فعلا بدلا من حملات دعائية لم تعد تجد آذانا أو تلقى ترحيبا.

ليس هناك جديد فى الحديث عن إعداد الشباب وعن تحفيزهم على المشاركة بفاعلية فى الحياة العامة.. وليس هناك جديد فى الحديث عن بدائل عديدة للإطار السياسى الذى يتيح للشباب مشاركة فعالة.

فقد طرحت أفكار عديدة، وتراوحت الافكار بين أشد الخيارات تعبوية وتنظيما وأكثر البدائل ليبرالية وتحررا.

ومع ذلك ظل الشباب بعيدا عن مقاعد القيادة ومواقع التأثير والتوجيه فى مختلف الأحزاب التى ظلت بدورها غير مشغولة بتواصل الأجيال وبالتالى غير عابئة بالمستقبل.

وقد كان هذا سببا مباشرا فى انهيار بعض الأحزاب بعد غياب قادتها وسببا فى غياب الأحزاب نفسها عن الشارع الذى يمثل فيه الشباب العنصر الغالب بقدر ما يمثل عنصر الإقدام والحماس والقدرة على الحركة والفعل.

واكتفت الأحزاب بالحديث عن الشباب. واكتفى الشباب بالحديث عن الحياة السياسية.

إلا أن ابتعاد الشباب عن الحياة السياسية كان فى جانب كبير منه خبرة تناقلتها أجيال اقتحمت عالم السياسة والعمل العام طوال القرن العشرين وكانت محصلة خبراتها هى محاولتها الصادقة المثمرة إبعاد الأبناء عن كل ما يتعلق بالسياسة والعمل العام.

أما غياب الإبداع الفكرى والأدبى الخاص بجيلى فيتحمل جيلى أولا مسئوليته. فنحن - خلافا لأجيال سابقة - مهمومون بالعائد المباشر والسريع لكل عمل نتورط فى القيام به.

وهذه أيضا خبرة اكتسبها الجيل عبر أجيال سبقته. أجيال تفرغت للعطاء دون مقابل. بينما تفرغ اخرون للأخذ دون عطاء.

حتى بدا فى الحساب الاخير أنها تعرضت للسرقة وأن حياتها قد ذهبت هباء. فقد اختفت فجاة كثير من القضايا التى دافع عنها وضحى من أجلها الآباء وتراجعت قضايا أخرى. بدءا من حقوق المرأة التى طالب بها قاسم امين إلى مجانية التعليم التى نادى بها طه حسين إلى حرية الفكر التى ارتادها عميد الأدب العربى ودفع ثمنها

كما جاهد فى سبيلها محمد عبده وأحمد لطفى السيد وسلامة موسى مرورا برقى الفكر وعمقه وأصالته التى كرس من أجلها العقاد حياته وأهدرها تلاميذه حتى العطاء الفريد لنجيب محفوظ الذى يوشك أن يختزل إلى كلمة واحدة «نوبل». وتمرد يوسف إدريس الذى يكاد أن يصبح نسيا منسيا.

على أية حال يبقى أن ما أصاب كفاح الرواد فى دروب الفكر لا يمكن أن يقاس بما حدث لتضحياتهم فى غابة السياسة وبحور الوطنية والقومية.

يكاد المرء يظن أنهم كانوا يعبثون. غير أن التجارب لا تمضى دون عواقب.

لم يعد أحد قادرا على العطاء دون أخذ. ليس لدى أجيال اليوم استعداد لتقديم التضحية دون نتائج مرئية.

تغيرت شروط العقد الاجتماعى والسياسى والوطنى. وهذه خبرة انتقلت عبر الأجيال.

من ناحية أخرى هناك ذلك التغير الذى أصاب المجتمع والعالم فأصبحت قيمة الشىء بقدر ما هو قابل للبيع طبقا لقيم حضارة السوق.

فإذا كانت أغانى الكاسيت الهابطة ومسلسلات التليفزيون غير المفهومة وصحافة الإثارة تحقق الشهرة وتمنح الثراء والسطوة فليتنافس المتنافسون من أجلها. ولا عجب فى انتشار برامج المواهب

الغنائية والتمثيلية وزيادة الأموال المخصصة لدعم الصحف الصفراء بالإضافة إلى مسارعة بعض القوى إلى مساندتها. ولا عجب في أن أهم وأغزر ما حققه جيلى هو إخراج أغانى الفيديو كليب وإنتاج الصحف الصفراء. إذ لم يعد هناك داع لإهدار الوقت والجهد فيما لا يقرؤه أحد ولا يشتريه أحد.

ويشارك فى غياب جيلى عن ساحة الفكر التحول الاجتماعى الذى سحب المكانة الاجتماعية والعائد المادى من أصحاب الفكر ليمنحه دون تحفظ لأصحاب الثروة والسلطة.

لقد كثر الحديث عن الاستعداد للقرن الحادى والعشرين. وليس هناك استعداد أفضل من إعداد الأجيال التى ستجد نفسها فى مواجهته بتحدياته المتشابكة غير المسبوقة.

هل يفتقد جيلى من يصلحون لمواقع القيادة؟

أيا كانت الإجابة فإن هذه الأجيال هى وليدة الأجيال التى سبقتها. هم صنيعة هذا المجتمع بمؤسساته التعليمية والإعلامية والثقافية والسياسية. ولو لم يكن لدينا من يصلحون للقيادة لأوجدناهم إيجادا ولصنعناهم قبل أن يصنعهم لنا الآخرون.

حين يطرح علينا السؤال: نكون أو لا نكون؟

فليس هناك سوى إجابة واحدة ممكنة: نريد أن نكون.

٥ - جيل جديد شجاع

كما كان عام ٢٠٠١ علامة فارقة فى التاريخ المعاصر فإن عام ٢٠٠٢ والأعوام التالية ستكون هى الأخرى أعواما فاصلة. فكل حدث هائل أو حادثة كبرى تعقبه مراجعات عميقة وترتيبات واسعة تستهدف بعد دفع الخطر. إزالة ما انهدم ولملمة ما انفرط والبناء على ما خلا من الأرض.

والأهم تحليل أسباب ما وقع تحديدا لجذوره التاريخية ومقوماته الجغرافية ومكوناته الثقافية.. ثم العمل على صناعة المستقبل استنادا إلى ما تكشف من دراسة التاريخ وانكشف من مواقع الجغرافيا وبدا من كوامن الثقافة. لسنوات عديدة قادمة سيظل الزلزال الهائل الذى اهتزت له نيويورك وواشنطن فى الحادى عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١ موضوعا للبحث وللدراسة ومدخلا لترتيبات استراتيجية عالمية وإقليمية ومحلية ودافعا لإعادة رسم السياسات وتركيب العلاقات. نحن إزاء عالم يعاد بناؤه ورسم خرائطه.

ونحن فى مصر والعالم العربى والإسلامى- شئنا أم أبينا - فى مركز التحليل والنقد وبؤرة من بؤر إعادة النظر. ومع ذلك فاننا مازلنا نتلكأ على أطراف المبادرة بالتفكير الصريح وعلى تخوم المشاركة بفاعلية.. رغم أن واجبنا يقتضى النظر فى أحوال حاضر

نحن طرف أصيل فيه والتخطيط لمستقبل هو مستقبلنا قبل أن يكون مستقبل غيرنا.

وبينما يفكر الآخرون كثيرا بصوت عال أحيانا وبلا صوت أحيانا أخرى، ويعملون بجدية ويتحركون بسرعة، لا تزال أغلب المجتمعات العربية واقعة تحت تأثير فكر تقليدى لا يدرك تماما فداحة ما حدث بالأمس ولا اتساع ما يحدث اليوم ولا عمق الحدث وامتداده فى المستقبل.

يحاول الفكر العربى والإسلامى التقليدى التقليل من أهمية ما يجرى بتأكيد أن «كله تمام»، وأن ما حدث بسيط ومن الممكن تداركه بسهولة.. فالعالم العربى يبعد آلاف الأميال عن مواقع الجريمة وعن جبهات القتال.. والجماعات التى خططت ونفذت منبوذة ومطاردة ونحن على استعداد كامل لتلقى كل دعم ممكن للقضاء عليها.. والإسلام برىء من دماء الأبرياء وقد أدان وتعاطف بنص تصريحات نشرتها الصحف وأذاعتها الشاشات.. هكذا نظن أننا قد عملنا ما علينا وزيادة وأنه آن الأوان أن ننسى الأمر برمته فلدينا شواغل أخرى.

لم تكن وقائع الحادى عشر من سبتمبر مجرد أعمال إرهابية. تغلق ملفاتها بمجرد إلقاء القبض على الجناة وإزاحة النظام الذى كان يأويهم.. إنما هى علامة مخاض عالم جديد ستشهد الأعوام القليلة القادمة نضجه واستواءه.

فقد عاش العالم وقوته العظمى منذ السقوط العظيم لسور برلين يملؤه الاعتقاد بأننا نحيا فى ظل «نظام عالمى جديد» وفى صباح مشرق وتحت سماء كاشفة أثبت السقوط المدوى لمركز التجارة العالمى أننا نحيا فى ظل «اللانظام العالمى الجديد».

وعلى رغم كل ما بذلته القوى العظمى من جهود - فيما بين سقوط سور برلين وسقوط مركز التجارة العالمى لإعادة بناء العالم وبسط سيطرتها عليه. ظهر أن التغيرات العميقة التى طرأت على مكونات العالم الجغرافية والتاريخية صاحبها بروز تناقضات جديدة وصراعات جديدة. أفلتت من إدراك المفكرين والمثقفين وتسللت من رقابة أجهزة الأمن والمخابرات وخرجت عن سيناريوهات الصراع بالحرب والسياسة. وقد بلغت التناقضات درجة فاقت التوقعات وعبرت عن نفسها بأنواع غير مسبوقة من العنف.

إن زوال الجغرافيا فى العالم المفتوح الذى صنعته الكوكبية قد أفسح الطريق لصدامات التاريخ كى تحتل مقدمة المسرح العالمى. وبعد أن ظن البعض أننا أمام «نهاية التاريخ». أصبح العالم وكأنه إزاء صراعات «بداية التاريخ». لذا سيشهد المستقبل القريب إعادة نظر فى التاريخ. بالتحليل وإعادة القراءة والكتابة.. وتاريخنا بموروثاته ومستجداته، وبمكوناته القومية والعقائدية سيكون - فى الأغلب - هو مركز إعادة الفحص والتفكيك والتركيب.

من ناحية أخرى فإن جغرافيا العالم السياسية ستشهد ترتيبات عالمية وإقليمية جديدة. وفى الجغرافيا كما فى التاريخ تبدو مصر بموقعها الهائل ودورها المحورى كما يبدو العالم العربى بالموقع والمياه والخلجان والشطآن وبحقول البترول الظاهرة فوق الأرض وطبقات البترول الغاطسة تحت السطح فى بؤرة اهتمام القوى العظمى وعلى رأس الأولويات الجيوبوليتيكية.

وفى عالم مكشوف متداخل. تذاع أحداثه وحوادثه على الهواء مباشرة.. عالم منقول عبر الإنترنت، لم يعد هناك مكان تختبىء فيه الأنظمة السياسية الجامدة.. ولم يعد ممكنا للأبنية الاجتماعية المتخلفة أن تتوارى.. ولم تعد القيم الثقافية البالية قادرة على التخفى وراء الاقنعة. من هنا ومنذ الآن لن يكون هناك مبرر مقبول للتخلف.

وفى هذا فنحن مطالبون بأن نفكر بأنفسنا ولأنفسنا.. قبل أن يفكر لنا الآخرون. على الأقل قبل أن يشرع الآخرون بالفعل.. وأول مهام العقل العربى أن يمتلك شجاعة نقد الذات. ندرك جميعا أن دوافع المراجعة قائمة منذ زمن. ومع ذلك فاننا لا ندخر جهدا فى الدفاع والتبرير إزاء كل نقد يوجهه لنا الآخرون. نعطى أنفسنا كل الحق فى مهاجمة الاصدقاء والأعداء بينما يصيبنا الإحباط وننـدفع إلى الإنكار حين نصبح موضوعا للنقد. لقد أصبح النظر الى

أنفسنا ضرورة.. صحيح أننا نواجه ضغوطا تدفع فى اتجاه المراجعة والتغيير، غير أن مصالحنا الوطنية تقتضى ألا نؤجل تغييرا وتطورا كنا نطالب به قبل أن يطالبنا به أحد. الأخطر أن مستقبلنا يتعلق الآن بالطريقة التى سنستجيب بها لدواعى التطور.

لقد كشفت ردود الأفعال التى تلت جريمة الحادى عشر من سبتمبر عمق الأزمة التى يعانيها جيل عربى كامل.. لسنوات طويلة ظل «إغلاق العقل العربى» الشغل الشاغل للعديد من القوى التى تموج بها المنطقة.. وهى قوى مختلفة فى المبادئ والتوجهات ومعادية لبعضها فى أغلب الأحيان، بعضها فى الداخل وبعضها على الحدود.. إلا أن محصلة عملها شقت مجرى واحدا فصل بقوة بين جيل جديد من العرب وبين عالم جديد يتشكل من حوله.

المفارقة أن خمسينات وستينات القرن الماضى - عصر الانغلاق- شهدت انفتاحا ثقافيا وتفاعلا سياسيا إيجابيا بين العالم العربى وبين العالم. كانت الصلات بين المؤسسات العلمية المصرية والعربية ونظيراتها العالمية أكثر إيجابية وأعمق إدراكا بمقاصدها، وكان المثقفون العرب أكثر فاعلية فى صناعة عالمهم.

كان تواصل المثقفين المصريين والعرب مع بعضهم وتفاعلهم مع المثقفين الأفارقة والآسيويين المنخرطين فى حركات التحرر الوطنى متأججا.. فامتدت الجسور بين الشعوب العربية ونظيراتها

فى العالم الثالث. وعلى رغم صراعات العرب فإن «الداخل» العربى كان أكثر انفتاحا وترابطا.

أما اليوم وفى عصر العولمة فإن قطاعا حرجا من الشباب العربى يبدو واقعا تحت تأثير تيار يواجه تحديات المستقبل بالارتداد إلى الماضى، ويرى فى تدمير عناصر الحضارة القائمة انتصارا لمجتمع الكهوف وحياة القبائل والقوافل.. ويرى الدنيا صراعا عرقيا مذهبيا.

فى داخل الكهوف ووراء أستار الخيام يحتل الشيخ أو الأمير مكانة أهم من مكانة الحقيقة، وتصبح المعلومات حكرا على قلة ملهمة تحتكر صناعة القرار بما تملك من رؤى ونظريات غير قابلة للمناقشة والنقد بحكم خروجها من نصوص فوق التفكير والمراجعة.. وهى بعد ذلك تقود القبيلة دون مساءلة أو حساب وبما تملك من المال والسلاح.. علامة الخطر أن يلقى هذا النموذج إعجابا ويلقى تعاطفا.

مستقبل عالمنا العربى يتوقف على ظهور جيل جديد شجاع.. يدرك القيمة الحقيقية لوطنه.. جيل يعيد فى جرأة قراءة التاريخ العربى والإسلامى كله ويعيد اكتشاف المكانة الجغرافية والسياسية للعالم العربى.. جيل يعيد للإيمان مكانه المقدس.. بعيدا عن الخلط بين ثوابت العقائد الدينية وتقلبات العقائد السياسية.. جيل لديه القدرة على استرداد صحيح الإسلام بعيدا عن النزاع

المحتدم بين قوى العولمة من جانب وقوى الماضى من جانب آخر. جيل يعيد بناء علاقته بالعالم وبالمستقبل، بادراك حقيقة التغيرات التى تجرى من حوله.. عارفا بالفارق بين الاستراتيجية والثقافة.. وبين السياسة والقانون.. مؤمنا بالعلم طريقة للحياة وأساسا للفكر. جيل ينفتح على العالم بالتجاوب والتفاعل.. يتحاور ويتفاوض واثقا من موقعه ومن علمه ومن قدرته.. تاركا خلفه «فكر العداء» الذى يدعو له «شيوخ تورا بورا» ومتجنبا «نظريات الصدام» التى يروج لها «أساتذة هارفارد».

لكن نشأة هذا الجيل لن تأتى صدفة ولن تتحقق بالتمنيات. لقد تكشفت أمامنا البدائل وأسفرت المخاطر عن وجهها، وهى مخاطر تتهددنا قبل غيرنا. فالغرب سيتكفل بما يضمن له أمن وسلامة مسيرته، وسيعمل على إصلاح ما يرى أنه يخصه.. وكذلك يفعل أصدقاؤنا فى الصين والهند وروسيا واليابان وسيبقى علينا أن نواجه قصورنا وتناقضاتنا إذا أردنا أن نضع بأنفسنا «أجندة» مستقبلنا.

أؤمن بأن أمامنا فرصة تاريخية أخرى للحاق بالعالم.. وهى لن تنتظرنا طويلا. فالفرص كالإمبراطوريات تأتى وتذهب.. أو هى كالنوافذ تنفتح قليلا وتظل مغلقة أغلب الوقت.

الفصل الثانى

تحديث السلطة فى مصر

١ - الدولة والحكومة والمجتمع والوطن

يقع لدينا أحيانا خلط في المفاهيم، وتستخدم الكلمات دون تمييز. ولا يقتصر الخلط على العامة بل يتبناه المثقفون يكتبونه ويروجون له ليصبح الخطأ أصح من الصواب أحيانا. قد يظن البعض أن تداخل الأسماء والمسميات ليس إلا هفوة طفيفة لا تستحق تعليقا ولا تستدعى مناقشة. بينما أظن أن اضطراب المعانى يعكس - أحيانا - خللا فكريا ثقافيا له تداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وها هى ذى مفاهيم الدولة والحكومة والمجتمع والوطن تتداخل فى فكرنا، بحيث ننظر إلى الحكومة على أنها الدولة ونتحدث عن الدولة وكأنها الوطن ونتصور أن الوطن هو المجتمع.

الدولة كيان سياسى قانونى له حدود جغرافية يمارس فيها سيادته وفقا للدستور ولها مجال حيوى وعلاقات دولية تقوم على توازن القوى.

أما الحكومة فهى السلطة التنفيذية داخل الدولة التى تضم سلطة تشريعية وسلطة قضائية وكتلا من البشر خارج السلطات، وإن كانوا ينتظرون أن تمثلهم السلطات وتعبر عنهم. ليس للحكومة جيش.. الجيش جيش الدولة.

أما المجتمع فهو الناس الكائنين معا بتاريخهم ومستقبلهم، بطموحاتهم وآمالهم، وإخفاقاتهم وإحباطاتهم، وبما يجمعهم من روابط ثقافية وعلاقات إنسانية.

تتغير الحكومات وتتعاقب وتظل الدولة قائمة ما بقيت مقوماتها السياسية وقواعدها القانونية وإمكاناتها الاقتصادية وقدراتها السيادية.

وتنهار الدولة وتتآكل حدودها السياسية وإمكاناتها الاقتصادية. يغزوها الاستعمار وتقع تحت وطئة الاحتلال ويبقى المجتمع يناضل فيه الناس ويتعاملون، ويتحالفون ويتخاصمون.

الدولة هى التنظيم الرسمى الممثل للمجتمع وهى نظامه وجيشه ومؤسساته. والحكومة هى الأداة التنفيذية لهذا النظام. الدولة نظام سياسى اقتصادى والمجتمع ثقافة وقيم وسلوك.

يعود رجال السلطة وأصحاب الحصانة إلى بيوتهم فيخلعون أرديتهم الرسمية ويصبحون آباء وأمهات، أبناء وإخوة أعضاء فى مجتمع له عاداته وتقاليده وثقافته ولغته.

يموت أناس ويولد أناس ويتغير المجتمع. يكتسب صفات ويهجر خصالا. تتبدل عقائده وتتغير لغته ومفرداته.. تتجدد ثقافته وتتطور فلسفته ونظرته إلى نفسه وإلى الآخرين وإلى الحياة.

ويبقى الوطن.

الوطن هو التاريخ والجغرافيا.

هو كل المجتمعات التى عاشت والدول التى نشأت والحكومات والسلطات التى تعاقبت على هذه الأرض. هو الهوية. هو الوجود فى الحاضر ماضيا إلى المستقبل. الوطن هو الانتماء الحقيقى الذى يستحق كل تضحية. هو الذى قدم الشهداء أرواحهم فداءه.. هو ما يستحق الفداء.

هناك مجتمعات تطالب بحق إقامة دولة.. ولو فوق جزء من أرض الوطن. وهناك دول تستدعى أبناء مجتمعات أخرى وأوطان أخرى لكى تتمكن من ملء أرجاء وطن مغتصب.

هناك مجتمعات بالغة التقدم تقيم دولا متواضعة متهافتة فى بعض الأحيان. وهناك دول هائلة القوة ومجتمعاتها مفككة.. منهارة أو على وشك الانهيار.. متناحرة أحيانا.. إلى حد الاقتتال.

قيمة مصر أنها وطن أصيل ومجتمع متماسك متجانس ودولة عريقة حكومتها قوية.

لا يجب أن نحارب الدولة ونحن ننتقد الحكومة. فالدولة نحن.. جميعا.

ولا يجب أن نلعن الوطن ونحن ننتقد الحكومة. فالوطن هو نحن وآباؤنا وأبناؤنا. هو ماضينا ومستقبلنا.. هو تاريخنا كله ووجودنا كله.

ليس مبررا حين نتعرض للظلم - وكلنا تعرضنا له ذات يوم. ويتعرض له البعض منا كل يوم - ليس مبررا أن نشعر أن البلد قد ظلمنا، وليس مقبولا أن نقول: هو بلدنا؟

نعم.. هو بلدنا.

البلد نحن وهم.

هو الظالم والمظلوم.

هو النور والظلام.

وحين ندفع عن أنفسنا الظلم فنحن ندفعه عن البلد كله.

واجبنا أن نضيء النور ليطارد الظلام.

مع كل نقطة نور تشع ينحسر الظلام.

واجبنا أن نشعل بقعة ضوء.. كل فى موقعه.. فى مكانه.

وحين تكون المهمة هى دفع الإصلاح الاجتماعى ليتوازى ويتضافر مع الإصلاح الاقتصادى، وحين نقرر أن الإصلاح الاقتصادى ليس إلا خطوة نحو إحراز التقدم. فنحن نظلم الحكومة إذا طالبناها بإصلاح المجتمع كله.. وإن كنا نطالبها بأن تقوم بدورها باعتبار أنها تملك من القدرات والوسائل ما لا يملكه غيرها.

التطور الاجتماعى وإعادة النظر فى سلم القيم وتحليل أسباب الخلل فى السلوك والبحث فى ضعف الثقافة بهدف رسم خريطة اجتماعية حضارية للمستقبل شأن المجتمع كله..

كما أن إصلاح البناء السياسى ليس فى مقدور الحكومة.. أية حكومة.

غير أن مساهمة المجتمع كله فى جهود الإصلاح تتطلب تدخل قيادة الدولة ورموز المجتمع وصفوته المثقفة بوعيها الوطنى وحسها التاريخى. وعلى قيادة الدولة ونخبها أن تمكن قطاعات المجتمع الساكنة الصامتة المتفرجة من ممارسة حقها والاضطلاع بدورها. وعليها بناء المؤسسات اللازمة لتمكين شرائح المجتمع المستسلمة من المشاركة. وعليها أخيرا أن تتحمل أعباء ونتائج مشاركة قطاعات أوسع. وأن توظف المشاركة لصالح المجتمع كله.

وإذا كان المستقبل هو الهدف فلابد وأن الشباب مدعو للمشاركة بالفهم والاستماع للتعرف على مشاكل المجتمع وخيارات التصحيح، وبالفكر والرأى للتعبير عن الطموحات والآمال، والمخاطر والتحديات، وأخيرا مشاركا بالجهد والعمل اضطلاعا بالمسئولية التى آن الآوان لكى يتخلى الشباب عن مشاهدة القائمين عليها من بعيد وأن يشرع فى التدرب على القيام بها.

إلا أن أحدا لا يستطيع أن يطالب من لم يشارك فى صياغة الأفكار ووضع السياسات بأن يشارك فى تطبيقها.

لذا تصبح مشاركة الشباب واجبة. وهى واجبة على الشباب قبل الكبار. وعلى الشباب أن يبادر.. أما إذا ظل ينتظر دعوة للمشاركة.. فسينتظر طويلا.

٢ - تحديث السلطة فى مصر

تحديث مصر هو الهدف الذى يجب أن نلتف حوله جميعا. وأن نتكاتف لتحويله من شعار إلى حقيقة. وهو هدف يتفق مع طموح الشباب لإعادة بناء المجتمع المصرى ويتفق فى الوقت نفسه مع ضرورة تهيئة وإعداد بلادنا لخوض تحد محتوم. وهو تحد قادم لم يعد لنا إزاءه خيار. وهو آت بسرعة لا تسمح بالحديث عن مخططات تستغرق عشرات السنوات. وهو شديد الجسامة حتى إن كل ما نراه منه اليوم ليس سوى مقدماته وبوادره.

للتحديث مداخل عديدة.. غير أننى أظن أن تحديث السلطة فى مصر كفيل بدفع عملية التحديث خطوات واسعة إلى الامام ونقل المجتمع المصرى إلى ارض جديدة تتسع لإطلاق الطاقات الكامنة التى يزخر بها وتصلح لازدهار الأفكار الجديدة ونمو الوجوه الجديدة. بداية يجب أن نتفق على أن السلطة ضرورة إنسانية ومجتمعية.. وأنها نتاج عملية تطور تاريخى فى مختلف مجالات النشاط الإنسانى من السياسة إلى الأكاديميا «المجتمع الأكاديمى» ومن الدين إلى الفن. وأن المجتمعات الإنسانية قد اخترعت السلطة لاحتياجها إليها. كقوة ضبط وتنظيم وكقوة دافعة ومحركة.

بعد ذلك يمكننا أن نلمح تناسبا بين درجة تطور السلطة ودرجة تطور المجتمع. فالسلطة فى المجتمعات المتقدمة أكثر تطورا من

حيث البناء وأسلوب ممارستها لوظائفها من السلطة فى المجتمعات المتخلفة والنامية. فى بعض المجتمعات المتخلفة تتحول السلطة من قوة ضابطة ودافعة إلى قوة مسيطرة ومتسلطة. ومن قوة مديرة لثروات المجتمع إلى قوة حائزة لها.

علينا كذلك أن ندرك أن السلطة ليست فقط هى السلطة السياسية.. بل إن شكلا من أشكال السلطة الحاكمة قد تبلور فى كل من مجالات النشاط الإنسانى. ربما تحتل السلطة السياسية بؤرة الاهتمام ومقاعد الصدارة، إلا أن هناك سلطات لا تقل أهمية وتأثيرا.. للسلطة الدينية مكانتها وهيبتها، والسلطة الاجتماعية صاحبة قدر وقدرة. وقد نلاحظ نشأة وتمركز سلطات علمية وأكاديمية وسلطات ثقافية وسلطات اقتصادية. ولكل منها مجال تباشر فيه وظيفتها ومسار تتحرك على محاوره. فى المجتمع الواحد تتداخل الكيانات وتتشابك الوظائف.. وتبقى السلطة السياسية فى النهاية هى حصيلة عمل كل تلك السلطات.

يتطلع الناس إلى السلطة السياسية ويحملونها اكبر قدر من المسئولية، باعتبار أن دورها ووظيفتها أن تدير وتقود حركة باقى السلطات. حين يقوم الناس فى المجتمعات المتقدمة باختيار السلطة السياسية فإنهم يخولونها سلطة قيادة الدولة بكافة مؤسساتها وبكل سلطاتها. وباختيار ديموقراطى حر فإن السلطة السياسية تصبح الاكثر انفتاحا على المجتمع والاكثر قربا من الناس. فلا يستطيع

أحد أن يناقش أستاذا فى الجامعة فى درجة أعطاها لتلميذ أو لبحث مقدم للترقية. وبنفس الدرجة فإن أحدا لا يستطيع عادة أن يناقش رجل دين فى فتواه أو فى رؤيته العقائدية. وحيث لا أحد يختار أستاذه فليس هناك مجال للنقد وحيث لا يختار أحد رجال الدين فإنه لا محل للنقاش. أما القيادات السياسية فعليها دائما أن تخوض الحوار وأن تقبل النقد إزاء كل قرار ومع كل حركة، مادامت قد جاءت عبر صندوق الانتخاب.

حول كل سلطة سياج يفصلها عن الناس على الأقل بداعى التخصص. فممارسات السلطة الأكاديمية ورؤى السلطة الدينية تقتضى قدرا عاليا من التخصص. لكى يتاح نقدها وتوجيهها.. وهى تكتسب بذلك نوعا من الحصانة وقدرا من الحماية. وهى بالتأكيد فى حاجة إلى شىء منهما.. أما السلطة السياسية فليس بينها وبين الناس حجاب ولا يجب أن يكون.

هل يمكن أن نعتبر السلطة السياسية مسئولة عن إدارة كل السلطات؟.. أظن أنها مسئولة إلى حد كبير وأن اختلفت طريقة الإدارة باختلاف النموذج السياسى والاجتماعى السائد.

فى المجتمع الديموقراطى تدير السلطة السياسية بالحوار المفتوح والجدل الحر فى وسط من التعددية. وفى المجتمع الشمولى تقود السلطة السياسية بالأيديولوجيا وبالأمر من خلال التنظيم الواحد. يبغى الناس التأثير فى عمل السلطات والحوار مع قادتها. ومهمة

السلطة السياسية أن تكون مديرا لهذا الحوار وبوابة حكيمة للتأثير والتأثر.. بوابة مفتوحة على الناحيتين.

وإذا تأملنا تشكيل الوزارة فى كل بلد أدركنا الطريقة التى تعمل بها السلطة السياسية. فالوزارة تجسيد للسلطة السياسية. وهى تعبير عن الرغبة والإرادة فى القيادة والتعاون والتحاور مع باقى السلطات.

وزير التعليم العالى - على سبيل المثال هو المسئول عن الإدارة السياسية للسلطة الأكاديمية ووزير الثقافة مسئول عن الإدارة السياسية للسلطات الثقافية وهكذا..

فى بلادنا وعلى مدى نصف قرن قامت السلطة السياسية بأدوار متنوعة، ثارت وقادت وأدارت.. تقدمت وتأخرت، تدخلت أحيانا وامتنعت أحيانا، اقتحمت أحيانا وأحجمت أحيانا، أنجزت ونجحت أحيانا وعجزت وأخفقت أحيانا.. وفى كل الأحوال فإن السلطة السياسية فى المجتمع المصرى ومنذ قيام الثورة كانت - فى أغلب الأحيان - هى السلطة الأكثر تطورا وحداثة والأكثر تعبيرا عن إرادة التقدم التى تملأ صدور المصريين.

كان قيام ثورة يوليو حتميا فى ظل انهيار السلطة السياسية، التى ظلت عرضة للتدهور منذ حرب فلسطين وربما منذ الحرب العالمية الثانية.

اقامت ثورة يوليو سلطة سياسية وطنية. لذا بادرت بتحقيق الاستقلال، بانهاء الاحتلال البريطاني، ثم بالسعى إلى إنجاز تنمية وطنية مستقلة. وكان ذلك هدف التأميمات من قناة السويس إلى وسائل الإنتاج. وفى إطار التغيير والإصلاح كان لابد للسلطة السياسية الثورية أن تخوض صراعا حادا ضد السلطة الاجتماعية وأن تدخل حوارا حافا باردا مع السلطات الدينية. وهى بطبيعتها سلطات متحفظة أمام التغيير. خاصة وأن الثورة كانت تخطط لانقلاب اجتماعى يحرم طبقة ملاك الأراضى والتجار الكبار من مميزاتهم ويفسح المجال لأوسع عملية حراك اجتماعى شهدها المجتمع المصرى.

السلطات الدينية اعتبرت محاولة بناء مجتمع التقدم تهديدا لها ونيلا من مكانتها ومن مفاهيمها. وقد كانت أزمة مارس صراعا حول سؤال محورى: هل تتخلى ثورة يوليو عن السلطة السياسية لتتركها تسقط، أو تعود إلى أيدى السلطات الاجتماعية والدينية التى كانت تسيطر على الأحزاب السياسية. والتى كانت مستعدة لأن تعترف للثورة بفضل طرد الملك بشرط إبقاء الأوضاع الاجتماعية كما هى دون تغيير؟

فى مارس ١٩٥٤ لم تكن الديموقراطية هى القضية المطروحة. كان الخيار بين استمرار الثورة ومضيها قدما، وبين الاكتفاء بما تحقق على أن يعود الجيش إلى ثكناته وتعود السلطة إلى أحزاب ما قبل عام ١٩٥٢.

وعلى رغم كل ما يمكن أن يقال عن إهدار الديموقراطية فإننى أعتقد أن الثورة قد توصلت إلى أكثر الإجابات صحة أخذا فى الاعتبار بالظرف التاريخى العالمى والإقليمى.

علاقة السلطة السياسية الثورية بالسلطة الثقافية القائمة كانت الأكثر تعقيدا والتباسا. فقد كانت السلطة الثقافية المتمثلة فى نخبة المفكرين والمثقفين وأساتذة الجامعات هى أفضل ما حققه المجتمع المصرى طوال النصف الأول من القرن العشرين. إلا أن السلطة الثقافية باعتبارها جزءا من السلطة السياسية والاجتماعية القائمة لم تكن لتقبل بسهولة الوفاق مع الثورة. كما أن الثورة من جانبها لم تكن قادرة على التسامح مع توجهات المثقفين المخالفة لسلطتها، فى الوقت الذى كانت تخوض فيه حربا وراء الأخرى فى الداخل والخارج. هكذا جرى استبعاد أكثر النخب المثقفة وصعدت الثورة نخبا أخرى لتحل محلها.

وحين جاء الرئيس السادات واتخذ قرارا بالتحول السياسى والاقتصادى. وجد نفسه بالضرورة فى مواجهة مع كل السلطات القائمة. وقد رأى أن يستند إلى دعم تيارات دينية محافظة وعنيفة وإلى نخب اجتماعية وثقافية حانقة على الثورة. ولكى تقوم هذه العناصر بدورها فى المساندة كان لابد أن تحوز السلطة كل فى مجالها. فى خضم المواجهات ارتفعت حدة الاحتقان فى المجتمع المصرى حتى بلغت درجة الانفجار.

وتأمل أحوال السلطة السياسية فى الحاضر يقودنا إلى عدد من الملاحظات:

أولا: أن كل من اقترب من القيادة السياسية يستطيع أن يلمس درجة من التسامح الفكرى والرحابة السياسية غير مسبوقة، بحيث يمكن الاختلاف دون حدود، مادام الخلاف حول الأفكار والسياسات فى إطار من الاحترام المتبادل. ومادام الهدف هو المصلحة العامة ومقتضيات الأمن القومى.

ويمكن ملاحظة أن رئيس الوزراء قد عاد يحتل - مبتسما فى سماحة - مقعده الشهير أمام فلاح كفر الهنادوة، بعد سنوات لم يكن يجرؤ فيها فلاح كفر الهنادوة على الاقتراب من رئيس وزراء مصر.

ثانيا: أن هناك فجوة صريحة بين السلطة السياسية فكرا وممارسة عند القمة منها عند القاعدة. فبينما تبدو القيادات السياسية متفهمة لدواعى التقدم ومتطلباته ومواكبة لحركة التطور من حولها إقليميا وعالميا وواعية بمعطيات الحاضر وتحديات المستقبل، فإن القواعد السياسية تبدو بعيدة عن الفهم بعمق وعاجزة عن الفعل بايجابية. وبينما يؤخذ تسامح القيادة السياسية أمرا مسلما فإن أحدا لا ينتظر أى درجة مقاربة من التسامح والتفهم عند مستويات سياسية وإدارية أقل وأدنى.

ثالثا: أن السلطات السياسية هى الأكثر تطورا وحيوية فى المجتمع المصرى، إذا قورنت بالسلطات الاجتماعية والدينية والعلمية والأكاديمية. ويمكن أن نقدر حجم المسافة بين درجة تطور السلطة السياسية وبقية السلطات إذا استطعنا تحليل الطريقة التى يدور بها الحوار والجدل عند قمة السلطة السياسية والطريقة التى يدور بها عند قمة السلطة الثقافية والاجتماعية والأكاديمية. وكذلك الفارق بين الحوارات التى تكون القيادة السياسية طرفا فيها وتلك التى تجرى مباشرة بين السلطات، كتلك التى تشتبك فيها السلطة الثقافية مع السلطات الدينية كل حين أو كتلك التى احتدمت داخل الأكاديميا لأسباب مادية محضة كرد فعل لتعديل قانون الجامعات عام ٢٠٠٠.

وعلى رغم كل شىء فإن كلا من النخبة والقاعدة الشعبية تظل تتطلع إلى السلطة السياسية باعتبارها مسئولة وطنيا وتاريخيا عن دفع عجلة التقدم على مختلف المحاور وفى شتى المجالات.

إن تأمل أحوال السلطات الاجتماعية والدينية والأكاديمية يكفى لإدراك مدى صعوبة المهمة وجسامة التحديات.

٣ - تحديث السلطة الثقافية

رغم أن السلطة السياسية تحظى بكل الاهتمام أو بأغلبه وهى بكل تأكيد تستحق. فإن القيادات والنخب قد شكلت هى الأخرى سلطات تحكم وتدير فى مجالات أخرى. وهى سلطات لا تقل أهمية وتأثيرا وإن بقيت بعيدة عن دوائر الضوء وبؤر الاهتمام برغم أنها تحتاج وتستحق. وقد خلق ذلك حالة من ازدواجية الحركة. بين سلطات سياسية تتحرك وتتطور استجابة لدواعى التغيير وسلطات اجتماعية واقتصادية ودينية وثقافية وأكاديمية استطاعت أن تبقى بمعزل عن حركة التغيير وأن تعمل وفقا لقوانين مختلفة وقواعد خاصة. وقد أعطاها ذلك فرصة لكى تتجاهل مقتضيات التجدد وضرورات التطور التى تتراكم داخلها، والتحديات التى يزخر بها العالم من حولها..

ومع التسليم بتداخل السلطات فإن لكل منها قواعد للحركة وقوانين تدار بها وتتفاعل وفقا لها. بل إن الإنسان الواحد يمارس دوره فى كل منها بطريقة. فرجل السياسة يقود ويعمل فى المؤسسة السياسية بطريقة ويقود ويتحرك فى بيته وأسرته ومكان العبادة بطريقة أخرى ويؤدى دوره فى مؤسسة العمل بطريقة ثالثة. لذا فإن الحال الذى أصبحت عليها السلطات المختلفة والعلاقات القائمة بينها والأساليب التى تتفاعل بها تحتاج مناقشة عميقة

ودراسات متخصصة. نحتاج إلى دراسات وحوارات تهدى إلى معرفة المدخل الصحيح لدفع تلك السلطات إلى التطور والتجدد إذا أردنا للتحديث أن يتحقق وأن ينجح فى نقل المجتمع المصرى إلى الأمام على طريق التقدم.

وكما أن السلطة السياسية هى السلطة المحورية فى المجتمع المصرى فقد كانت السلطة السياسية هى الأكثر تحولا وتغيرا طوال القرن العشرين. فطوال النصف الأول من القرن العشرين كان لدينا سلطة سياسية مبعثرة بين قصر فاسد متخاذل وأحزاب متناحرة باحثة عن الاستقلال وعاجزة عن نيله وشعب ساع إلى الحرية والتقدم. وفى النهاية كان الاحتلال الإنجليزى هو صاحب السلطة العليا والكلمة الأخيرة. وفى ظل سلطة سياسية مفككة مبعثرة وضعيفة أتيح للسلطة الثقافية مساحة واسعة من الحرية. وهى ما يحلو للبعض اعتبارها ليبرالية تستحق التندر بها والبكاء عليها..

من ناحية كانت تلك السلطة الثقافية التى تشكلت من رواد التنوير والأكاديميا الناشئة والمثقفين مواكبة لحركة الثقافة فى العالم ومن ناحية ثانية كانت طبيعة الاحتلال الإنجليزى تسمح للثقافة بمساحة للحركة. وهذا هو الفارق بين الاستعمار الإنجليزى والاستعمار الفرنسى. كان الاحتلال البريطانى استعمارا اقتصاديا طبقيا يسعى لسلب ثروات المستعمرات وربط اقتصادها باقتصاد الإمبراطورية البريطانية العظمى، دون اهتمام بتحقيق

الاندماج الثقافى الذى كان يحتل مكانة خاصة عند الاستعمار الفرنسى. فقد كان يكفى بريطانيا أن تكون مصر مزرعة القطن الذى تحتاجه المصانع البريطانية. وهو ما يحلو للبعض تصويره تصديرا للبضائع المصرية لبريطانيا. كان الاحتلال البريطانى يحكم قبضته على السلطة الاقتصادية والسياسية فى الوقت الذى يفسح فيه مجالا لحركة السلطة الثقافية. وقد تجاوز الاحتلال البريطانى درجة السماح إلى التشجيع أحيانا.

فقد كانت الثقافة العالمية وقتها تحت الهيمنة الأوروبية الكاملة. ولم يكن يضير أن يطلع المثقفون المصريون على حركة الثقافة العالمية وأن يرتبطوا بها وإن لم يكن ذلك مفيدا للمصالح البريطانية. وكان مما يسعد الاحتلال البريطانى أن أغلب حراب السلطة الثقافية كانت موجهة للداخل أكثر منها للإحتلال. وأن معظم النقد كان موجها لحالة المجتمع المصرى أو حالة سلطاته السياسية والدينية.

حين تمكنت الثورة من إقامة سلطة سياسية قوية وحين اكتملت لديها إرادة التغيير الاجتماعى والاقتصادى وجدت نفسها وجها لوجه مع السلطات القائمة.

وفى منتصف السبعينات شهد المجتمع المصرى مواجهات جديدة تحملت السلطة الثقافية نصيبها فيها وهى مواجهات حتمتها طبيعة التغيير الحاد الذى أقدم عليه السادات.

لا يبدو أن السلطة الثقافية قد استردت عافيتها أبدا. تراوحت علاقتها مع الثورة بين الفتور والعصيان، أيدت أحيانا وداهنت أحيانا أخرى.. ولا أجد دليلا أكثر من موقف العقاد وطه حسين ثم توفيق الحكيم من الثورة. حتى مثقفى اليسار الذين اعتمدت عليهم الثورة فى قيادة السلطات الثقافية لم يتخلوا أبدا عن التمرد عليها.

وبعد عملية إحلال واستبدال تمت بالقوة أحيانا جاءت السبعينات تحمل إرادة استبعاد حاد لطبقة المثقفين الذى صنعتهم الثورة وصعدتهم، لصالح المثقفين الحانقين عليها ولصالح سلطة جديدة كانت الثورة قد صنعتها لتوازن السلطة الثقافية وتنازعها التأثير على الشارع وهى السلطة الإعلامية.

وهى سلطة فصلتها الثورة عن السلطة الثقافية التى امتلكت الكتاب والسينما والمسرح والفن التشكيلى. بينما سيطرت السلطة الإعلامية بالصحافة وبالجهاز السحرى الذى ظهر فى بداية الستينات وهو التليفزيون. وهنا فإن الثورة قد اتبعت خطى السلطة السياسية فى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على السواء.

وفى السبعينات انطلق بعض المثقفين يصبون جام غضبهم على الثورة فظهر كرنك نجيب محفوظ، وعاد وعى توفيق الحكيم، واتخذ ثروت أباظة وضع الهجوم، وعلت كثير من الأصوات الخافتة. وقد خدم ذلك إرادة التحول عن المسارات السياسية والاقتصادية التى خطتها الثورة.

أما فى العقدين الأخيرين فقد أصبح لدينا سلطة سياسية متطورة، وحرية رأى حقيقية، وبدت التعددية متاحة بل ومرغوبة. ومع ذلك تبدو السلطة الثقافية حائرة منقسمة لا تعرف لنفسها هدفا. بقيت السلطة السياسية هى ساحة الجهاد الكبرى للسلطة الثقافية، مع أنها الأكثر معاصرة بين سائر السلطات القائمة ومع أنها - رغم كل شىء - السند الأهم للثقافة والمثقفين فى دعوتهم للتقدم والتجدد. ولم ينجح المثقفون المصريون لا فرادى ولا من خلال سلطاتهم فى إقامة جسور متينة مع المجتمع بفئاته المختلفة من البسطاء إلى الأكاديميين مرورا بالمهنيين. وتراجع اندماجهم فى المجتمع بما فيهم الصفوة. لذا لم تعد غريبة حالة الضعف الثقافى فى صفوف أساتذة الجامعة قبل خريجيها، ولا التهافت الثقافى الذى يتسم به المتعلمون والمهنيون.

وعجزت السلطات الثقافية عن إدارة حوار إيجابى مع السلطات الاجتماعية والدينية. لذا لم يعد غريبا أن يتطاير الشرر وأن تشتعل الحرائق بين الحين والحين على خطوط التماس بين تلك السلطات.

يضاف إلى ذلك أنها لم تنجح فى التأثير فى السلطات الاقتصادية، وهو ما جعل القطاع الخاص الذى آل إليه جانب كبير من تلك السلطة ينصرف عن الثقافة ويبادلها نظرة الشك والريبة.

وعلى رغم حجم الحرية الواسع فى وسائل الإعلام فإن المثقفين بأنفسهم وبسلطاتهم لم يستطيعوا صياغة خطابات إعلامية واضحة ومناسبة قادرة على إقناع الجماهير وجذبها، فى الوقت الذى

أصابت فيه السلطات والتيارات الدينية نجاحا مشهودا فى استخدام الميديا من وسائل الإعلام التقليدية إلى الكاسيت والفيديو والإنترنت.. بينما اكتفى المثقفون بصب غضبهم على الإعلام على رغم أنه قد أصبح ساحة مفتوحة للأقدر على استثماره والاستثمار فيه.

فى الآونة الأخيرة ارتفعت صيحات العديد من المفكرين داعين إلى استعادة الثقافة مكانتها فى مركز العقل المصرى. فالثقافة هى القادرة على ملء الفراغ الذى استغله الفكر المتطرف وهى القادرة على إعادة بناء نظام القيم اللازم لتأهيل المجتمع المصرى لخوض المنافسة العالمية والصراع الإقليمى وكلاهما حتمى. ومع كل التقدير للجهد المبذول فى ميدان الثقافة فإننى أتصور أن تحديث السلطات الثقافية ضرورة ملحة. تحتاج السلطات الثقافة كثيرا من الجهد لكى تؤدى دورا مسئولا تلتحم فيه بالجماهير تستلهم قضاياها ومشاكلها.. لا تتعالى عليها ولا تستهين بقيمها الحالية وإن سعت إلى تغييرها.

ولا أتفق مع دعوة بعض المفكرين إلى إبعاد الدولة عن الثقافة وتركها فى يد المجتمع يديرها كما يشاء وإلغاء وزارة الثقافة التى تمثل وتجمع وتقود السلطات الثقافية. فمازلنا محتاجين إلى وزارة الثقافة ربما أكثر من أى وقت مضى فالجهد الأساسى فى ميدان الثقافة تبذله الدولة وإن كان تطوير المؤسسات الثقافية قد أصبح ضرورة.

نقطة البداية هى بناء الجسور وتدعيم الروابط مع الأكاديميا فى الجامعات ومراكز البحث العلمى. إن ابتعاد الثقافة عن الجامعة

أساتذة وطلابا تسبب فى إفراغ رسالة الجامعة من مضمونها وضاعف من عزلة مؤسسات الثقافة التى تبدو وكأنها تخاطب نفسها، وتبدو قانعة بذلك ومعترفة به. كانت إحدى المبررات التى سيقت فى أزمة وليمة لأعشاب البحر وأزمة الروايات الثلاث أن تلك الإصدارات محدودة التوزيع والتأثير، وكأن ذلك مدعاة للرضى.

الخطوة الثانية هى التواصل مع الانتلجنسيا* المصرية التى تتجه عناصر منها إلى إقامة صلات مع مؤسسات ثقافية إقليمية ودولية أكثر وأقوى من صلاتها مع المؤسسات الوطنية.

لا يقل أهمية أن تبدع المؤسسات الثقافية خطابا يمكنها من نشر رسالتها وكسب الجماهير وجذبها والتأثير فيها. وقد قدمت الدراما التليفزيونية أعمالا راقية شدت الناس بأسلوب بارع وهو ما مكنها من بث رسالتها القيمية. غير أن التليفزيون وسيلة إعلامية أكثر منها ثقافية.

ولن تصل الرسالة الثقافية كاملة إلا بتواصل مباشر تقيمه مؤسسات ثقافية تنتشر على أرض مصر كلها، خاصة فى الأقاليم. ذلك أن نظام القيم خارج القاهرة يتراجع بشكل ينذر بالخطر وأرجو أن نتحرك بالسرعة الواجبة وفى الوقت المناسب قبل أن تصبح القاهرة «عاصمة تحت الحصار الثقافى».

---

* الانتليجنسيا = الصفوة المفكرة أو النخبة المتعلمة Intelligensia

٤ - تحديث السلطة الاجتماعية

تتبع السلطة الاجتماعية الثروة أينما ذهبت. بحيث يتكامل النظامان الاجتماعى والاقتصادى وبنفس الدرجة تتداخل السلطات الاجتماعية والاقتصادية.

وفى النصف الأخير من القرن العشرين كانت السلطة الاجتماعية فى بلادنا هى أكثر السلطات معاناة تحت وطأة التحولات السياسية والاقتصادية التى اجتاحت المجتمع المصرى. فقد صاحب التحول السياسى العميق من نظام اقطاعى ملكى إلى نظام جمهورى ثورى تحولا جذريا فى توزيع الثروة وتغيرا اقتصاديا بدأ تدريجيا ثم انطلق يجتاز بسرعة منعطفات حادة ويخوض منحنيات شديدة التعرج نتج عنها فى النهاية تحول عاصف فى طبيعة ووظيفة السلطة الاجتماعية.

فى المجتمع الزراعى الذى ساد قبل الثورة كانت السلطة الاجتماعية مرتبطة بملكية الأرض الزراعية والحياة عليها. بذلك تركزت السلطة الاجتماعية فى أيدى العائلات الكبرى بقياداتها التقليدية وبقيت السلطة الاجتماعية فى حوزة كبار الاقطاعيين وملاك الاراضى. وحين قادت الثورة التحول من مجتمع زراعى

تقليدى إلى مجتمع صناعى حديث تقوض عالم السلطات الاجتماعية القائمة. خسر ملاك الأراضى سطوتهم بالإصلاح الزراعى وبحركة التصنيع الكبرى. وتفككت العائلة الكبيرة بالتمدين الذى صاحب حركة التصنيع. وتراجع الريف من مركز الثقل الاقتصادى وبالتالى مركز السلطة الاجتماعية. لتحتل المدينة مقدمة المشهد الاجتماعى، وظهر شعار الأسرة الصغيرة. وفى الإجمال تراجعت السلطات الاجتماعية أمام المد الثورى وأصبحت السلطة السياسية هى قائدة السلطات. وكان لذلك أسبابه ودواعيه.

قبل الثورة كانت البلد تحت الاحتلال وكان الاستقلال هو محور العمل السياسى.. حتى يمكن أن نقول إن الاستقلال احتل السياسة كما احتل الاستعمار البلد. وفى ظل سلطة سياسية واهية منشغلة عن شئون مجتمعها، تقدمت السلطات الاجتماعية كافة السلطات. أما فى ظل سلطة سياسية ثورية تقود حركة تغيير سياسى واقتصادى واجتماعى هائلة وفى وجود حكومة تمسك بيدها وسائل الإنتاج كان من الطبيعى أن تصبح هى السلطة الأهم والأكثر سطوة. وكان من الطبيعى أن تتراجع السلطة الاجتماعية الأهلية.

كان التغير فى نظام القيم الاجتماعية سببا ثانيا للتغيرات التى اعترت السلطة الاجتماعية. إذ أن وظيفة السلطة الاجتماعية هى أن تفرض وترعى منظومة من القيم الاجتماعية كما أن دورها

الاجتماعى السيادى يرتبط بسعيها إلى تطبيق هذا النظام القيمى. وبذلك فإن مجرد تغيير النظام القيمى السائد كفيل بأن ينال بشدة من مكانتها.

كان منتظرا أن تعود السلطة الاجتماعية إلى أصحابها بوصول المد الثورى إلى محطته النهائية، التى يتحول بعدها المجتمع من مجتمع ثورة وتغيير إلى مجتمع استقرار وثبات. غير أن هذا لم يحدث أبدا. فقد حملت رياح السبعينات حركة تغيير كبرى ثانية وإن سارت فى اتجاهات مخالفة.

كانت التوجهات السياسية الرئيسية فى السبعينيات بعيدة النظر من الوجهة الاستراتيجية إلا إنه لم يكن هناك التفات إلى الديناميات الاجتماعية التى صاحبت التحول السياسى. فقد انقلب نظام القيم للمرة الثانية خلال ربع قرن. من نظام قيمى زراعى إلى نظام قيمى صناعى فى نهاية الخمسينات والستينات. ثم إلى نظام قيمى تجارى خدمى فى السبعينات. وقد كانت هذه الخلخلة الاجتماعية وهذه الانقلابات المتوالية كافية لإحداث حالة من التفكك الاجتماعى والحيرة القيمية.

بعد أن لملمت مصر نفسها واستعادت توازنها يواجه المجتمع المصرى مهمة عاجلة هى إعادة بناء النظام القيمى وإعادة بناء سلطة اجتماعية تؤمن به وترعاه وتسعى لنشره وتطبيقه. ولا يمكن أن يتحقق التحديث الاجتماعى بالالتفات إلى الوراء

أو بالسير إلى الخلف. إنما يكون بالقفز إلى المستقبل.. باستيعاب قيم المستقبل والإيمان بها. ربما قد مضى الوقت الذى كانت فيه الهندسة الاجتماعية ممارسة مقبولة، إلا أن نظام القيم الاجتماعية وتكوين السلطة الاجتماعية هى حصيلة التوجهات السياسية والاقتصادية والثقافية. وأستطيع أن ألمح حركة فى الاتجاه الصحيح تبدو فى التأكيد على أن الإنتاج من أجل التصدير هدف سياسى واقتصادى رئيسى. مجتمع الإنتاج القادر على المنافسة العالمية يجب أن يكون فى مقدمة الأهداف الاستراتيجية. وعلى نفس الدرجة من الأهمية يأتى تبنى القيادة السياسية للثورة العلمية والتكنولوجية واعتبارها توجها استراتيجيا رئيسيا. نحن نعيش فى عالم جديد تجاوز المجتمع الصناعى بقيمه. إذ يتشكل اليوم مجتمع المعلومات والتكنولوجيا.. أو «المجتمع الرقمى». مجتمع له منظومة قيم خاصة به وسلطة اجتماعية مؤمنة بقيمه وقادرة على نشرها ورعايتها وفرضها. المجتمع الإنتاجى التكنولوجى يجب أن يكون هو الهدف بقيم الشفافية مع الرقابة والمحاسبة. وتوازن التعددية مع التآزر، والتنافس مع التعاون. والفردية مع العمل الجماعى وروح الفريق.

إن حالة الارتباك القيمى التى تبرز أحيانا وفى غياب سلطة اجتماعية متماسكة تفسح فراغا. وهو فراغ تملؤه تلقائيا فى بلادنا السلطات الدينية.

٥ - تحديث السلطة الدينية

السلطات الدينية فى مصر لا تقل خطورة وتأثيرا عن السلطات السياسية. نعرف جميعا أن أول سلطة دينية فى التاريخ نشأت فى مصر. وعلى رغم أن السلطة السياسية المعاصرة احتلت موقع الصدارة فإن الدين بقياداته ومؤسساته شكل سلطة ظلت تحتل موقع القلب فى مصر الحديثة كما احتلته فى مصر القديمة.

وقد شهدت السلطة الدينية ثورة فكرية حقيقية فى مطلع القرن على يد الإمام محمد عبده ثم الشيخ على عبد الرازق والأزهرى المتمدين المتمرد طه حسين. إلا أن الصدام مع السلطة الاجتماعية من ناحية، ورغبة القصر فى اكتساب شرعية دينية تغطى على غياب الشرعية السياسية من ناحية أخرى.. والغزل بين سلطة الاحتلال والسلطة الدينية من ناحية ثالثة نجح فى الحد من تطور الأزهر. المؤسسة الدينية الوحيدة فى ذلك الحين.

انفتاح المجتمع فى ذلك الحين نتيجة لضعف المؤسسات السياسية بفعل الاحتلال وتاكل مصداقية المؤسسة الدينية أفسح مجالا لنشأة ونمو سلطات دينية جديدة. فلم تكن السلطة الدينية فى النهاية سوى أفراد وجماعات تتجمع حول فكر دينى ويتوفر لها

التمويل وتستطيع أن تتبلور فى بناء تنظيمى محكم تحت قيادة «كاريزمية». حين اكتملت العناصر اللازمة ظهرت جماعة الإخوان المسلمين. وقد نشأت بتحالف مؤقت مع القصر. وكعادتها سرعان ما سعت إلى حيازة السلطة السياسية، ليقع الصراع المحتوم مع القصر واغتيل حسن البنا. كانت هذه هى أحوال السلطات الدينية حين قامت الثورة. كان الإخوان هم السلطة الدينية الأقوى ومنذ وقعت عيونهم على السلطة السياسية فإنهم لم يستطيعوا رفعها عنها أبدا. لذا وقع الصدام سريعا.

وفى السبعينات حازت العديد من التيارات غير الشرعية سلطات فعلية ولم تتردد فى استخدام العنف.. وقد نشأت بتحالف مؤقت مع السلطة السياسية القائمة. وقد دفعها سعيها الدائم إلى حيازة السلطة السياسية إلى مصارعة السلطات السياسية.. تميز مسعاها تلك الكرة فى رغبة فى التسلل إلى والسيطرة على كافة السلطات ثقافية واجتماعية واقتصادية. وقد نجحت إلى حين فى نشر نفوذها والتغلغل اجتماعيا واقتصاديا وأكاديميا. وهذه المرة أنجب التنظيم السرى للإخوان تيارات أكثر عنفا وشراسة وتدريبا من كل التنظيمات السابقة.

وفى بداية الثمانينات عادت تسعى إلى غزو السلطة السياسية ووقع الصدام الدورى المعتاد. ودار الصراع حادا وعنيفا. وحين فشلت محاولة السلطات الدينية غير الشرعية وهى هذه المرة أكثر التيارات

الدينية عنفا وجموحا فى السيطرة على السلطة السياسية، عاد التنظيم الأم - الإخوان المسلمين - إلى الظهور بعدما توارى ويتوارى دائما فى أزمنة الصدام مع السلطة السياسية.

اليوم ومن خبرة تكونت عبر الصدامات المتتابعة تتبع السلطات الدينية غير الشرعية تكنيكا جديدا. بدلا من السعى نحو الاستيلاء مباشرة على السلطة السياسية تسعى التيارات الدينية المحظورة أولا إلى تحييد واستيعاب سائر السلطات الأخرى بحيث تبقى السلطة السياسية فى النهاية وحيدة محاصرة من سلطات واقعة تحت سيطرة تحالف التيارات الدينية. نقطة البداية فى مخططها هى السلطة الدينية الرسمية. وتجرى محاولات جادة لتحييد الكثير من تأثيرها، بإطلاق الشائعات وتشويه صورتها أمام الناس ووصمها بالخضوع للسلطة السياسية.

ثم تواصل السعى إلى السيطرة على المؤسسات الاجتماعية ولعل هذا ما يفسر شبكة الضمان الاجتماعى التى تنشط وقت الأزمات كما حدث أيام زلزال أكتوبر وكذلك عملها الدءوب للسيطرة على النقابات. محاولات التسلل إلى السلطات الأكاديمية من الجامعة إلى المدارس لم تعد خافية ولا يجب أن نركن إلى الاعتقاد بأنه قد تحقق لمواجهتها النجاح الكامل. أما إزاء السلطات الثقافية فليس هناك أفضل من التشويه والإدانة المتكررة أمام الرأى العام. وقد شهدنا صدامين قاسيين نجحا فى إفقاد السلطات الثقافية

توازنها. وسوف تتكرر الصدامات ومحاولات التحييد والتشويه ويجدر بالسلطة الثقافية أن تجد صيغة ناضجة للخروج من الفخاخ دون أن تفقد ثقتها وكبرياءها.

ولا يقل فى الأهمية فى نظرى مغزى رد فعل السلطة الدينية المسيحية لمسلسل أوان الورد، و رد الفعل إزاء أزمة جريدة الميدان. وقد كان المسلسل هو أول الاختبارات الثقافية التى تتعرض لها. ومن ناحيتها لم تأل جهدا فى الإفصاح عن مكنون رؤيتها للعلاقة بينها وبين السلطة الثقافية والإعلامية.

أظن أن تحديث السلطات الدينية الشرعية هو الوسيلة المثلى لمواجهة الخطر. يبدأ التطوير والتجديد من المفاهيم وينتهى بتحديث المؤسسة. نحتاج اليوم أكثر من أى وقت مضى إلى تطوير الأزهر الشريف. وتحت قيادة مستنيرة تحظى بالقبول الاجتماعى والثقافى والسياسى فإن تلك هى اللحظة المناسبة. ولا يقل أهمية تطوير وإصلاح مؤسسة الفتوى. فقد أصبحنا فى عالم لا يستقيم فيه أن تتركز السلطة فى يد فرد. كما لم يعد ممكنا أن يقوم فرد مهما كان علمه بالفتوى فى شئون مجتمع بالغ التعقيد. أعتقد أن الفتوى اليوم تحتاج أن تكون شأنا مؤسسيا جماعيا يشرك فيها رجال الدين شخصيات عامة من المثقفين والعلماء من مختلف التخصصات ممن صلح إيمانهم وتأكد حرصهم على مصالح الأمة.

كيف يمكن لتحديث مختلف سلطات المجتمع أن يسير إلى الأمام وعلى الطريق الصحيح؟

بتلقائية لا يتطلع الناس إلا إلى السلطة الأقوى والأكثر تطورا وتواصلا مع باقى السلطات بحكم مكانتها المحورية. وهى فى الوقت نفسه السلطة الوحيدة بين كل السلطات التى اختارها الناس بالانتخاب. السلطة السياسية هى التى نتطلع إليها ونحملها المسئولية الأكبر فى دفع عملية التحديث بعد أن رفعت شعاره. ولكى تقوم السلطة السياسية بدورها التاريخى لابد من تجديد خطوط الاتصال بين السلطة السياسية وسائر السلطات.

يعتمد بناء مجتمع المستقبل، وهو «المجتمع الشبكى» الذى تتشابك فيه السلطات، على استخدام أدوات جديدة للتواصل والتكامل والتوازن بين السلطات. وأول هذه الأدوات هو التنظيم السياسى.

إن واحد من أهم مداخل التحديث، إذًا، هو تحديث التنظيمات السياسية القائمة وإقامة تنظيمات حديثة تلائم التطور السياسى والاجتماعى والثقافى. تنظيمات حديثة قادرة على استيعاب طموحات الجماهير. تستطيع اجتذابها إليها، وتستطيع من خلالها أن تمد الجسور مع كل السلطات القائمة، وتستطيع معها أن تدير عجلة التحديث.

٦ - تحديث السلطة العلمية

السلطة هى كل قوة منظمة قادرة على التأثير فى مجالها بضبط إيقاع الحركة وتوجيه مسارها. وهى كل قوة تقوم بدور فى حشد التأييد وتحظى بالاعتراف بالقيادة سواء كانت قيادة تنفيذية أم فكرية.. عامة أم خاصة.. رسمية أم شعبية.

السلطة ليست فقط هى السلطة السياسية فهناك سلطات تقوم بأدوار غاية فى الأهمية فى مجال الاقتصاد والثقافة كما أن هناك سلطات اجتماعية ودينية وأكاديمية. صحيح أن مثلث السلطات السياسية والاجتماعية والدينية هو مركز الثقل فى بلادنا وهو مثلث القوة الأكثر أهمية وتأثيرا، إلا أن السلطات الثقافية والسلطات العلمية والأكاديمية تستطيع أن تلعب أدوارا حاسمة فى صناعة المستقبل.

هذا هو ما حدث فى المجتمعات الغربية وهذا هو ما صنع نهضتها وتقدمها. الاختراق الحقيقى الذى أعطى الحضارة الغربية التفوق والسيادة كان من صنع العلم والثقافة. وفى آسيا اقتفت اليابان ثم الصين ومن ورائهم النمور الآسيوية أثر الحضارة الغربية بإعطاء الأولوية للتطور العلمى والثقافى. لذا لم يعد غريبا أن تحرز بعض المجتمعات تقدما هائلا فى غياب الديموقراطية على الطريقة

الغربية. والحالة الصينية شاهد صريح. وعلى رغم أن الغرب يحاول أن يروج نظاما قيميا ونموذجا حضاريا، فإنه وهو يفعل ذلك يقدم ترتيبا للأولويات ثبت خطوه التاريخى. يضع الغرب الديموقراطية النيابية والحرية الفردية فى المقدمة، ولا يكاد يضع العلم فى أى مكان على القائمة. مع أن الديموقراطية محصلة نهائية للتقدم العلمى والثقافى بتداعياته الاجتماعية. هناك دعم نشيط ومعونات مغرية واهتمام بالغ بالتوجهات الديموقراطية وبالحرية الفردية والحرية الاجتماعية وبالذات الحرية الجسدية بينما لا نرى أى دعم يذكر للعلوم الطبيعية والحيوية والدوائية. والأسباب معروفة..

هناك قيم تساعد على تحويل المجتمعات إلى مجتمعات صديقة للغرب بحيث يسهل التفاهم والتعاون ويتباعد شبح العداء والصراع، ويطلق عليها «القوة اللينة»، وهى أقرب إلى إعادة صياغة المجتمعات بحيث تصبح أكثر تفهما للغرب وأكثر تعاونا.

وهناك إنجازات تتيح لهذه المجتمعات إمكانات وقدرات تضيف إلى رصيدها الاستراتيجى وتسمح بأن تكون لها إرادة مستقلة.. وهى ما قد تدفع الغرب إلى استخدام «القوة الصلبة» أو القوة المسلحة.. هذه الإنجازات العلمية والثقافية لا تلقى تشجيعا حقيقيا من الغرب ولا يجب أن نتوقع ذلك.

وما يجرى فى عالم السياسة محاولة لإعادة تطبيق ما جرى فى عالم الكومبيوتر.

فى بداية الثمانينات كانت هناك برامج متعددة تتيح لمستخدمى الكومبيوتر خيارات وبدائل متعددة. إلا أن التسعينات شهدت اغتيالا منظما للتعددية فى مجال أنظمة الكومبيوتر. بحيث لم يبق فى النهاية سوى نظام «ويندوز» ومنتجات ميكروسوفت. وأصبحت هى النافذة الوحيدة إلى دنيا الكومبيوتر. ولم يعد العالم يحتمل نظاما آخر. بل إن ظهور أى نظام آخر يجرى قمعه بشدة باعتباره مثيرا للفوضى. ما جرى فى عالم الكومبيوتر يجرى فى عالم السياسة.

العلم - وتطبيقاته التكنولوجية - هو الذى حقق الإنجاز الاقتصادى الهائل فى الغرب وآسيا، والعلم وتطبيقاته هو أساس السيادة الأمريكية والأوروبية.

ولن تصبح الإنجازات العلمية ممكنة إلا فى ظل مؤسسات علمية وأكاديمية شديدة التقدم تديرها سلطات علمية بالغة التفتح والمرونة.

ولا داعى للاستفاضة فى الحديث عن حال العلم فى بلادنا.. المهم هو كيف نحقق تقدما علميا تكنولوجيا حقيقيا؟

العلم فى بلادنا فى أيدى مؤسسات هى الجامعات ومراكز البحث العلمى.. وتطوير هذه المؤسسات وإصلاحها هو المدخل الضرورى وهو المهمة الحتمية التى لم يعد هناك مفر من مواجهتها

مهما كانت الصعوبات ومهما بلغت التحديات. ويجب أن نتفق على أن التصريحات - مهما كانت بليغة - لن تحل مشكلة. واجتماعات تحديد بداية ونهاية العام الدراسى ومواعيد الامتحانات لا يجب أن تكون غاية المراد. وإصدار القوانين مهما كانت متقنة ليس أسلوبا للإصلاح. كما أن التعليم عن بعد لن ينجح فيما فشل فيه التعليم عن قرب.

الأسلوب الذى تضع به المؤسسة العلمية أهدافها والسياسات التى تتبعها والطريقة التى تدار بها هى القادرة على تحويل شعار الثورة العلمية والتكنولوجية إلى حقيقة واقعة. وهى القادرة على إهداره وإهدار الإرادة السياسية التى تقف وراءه. وقد تنجح المؤسسة إذا قادتها سلطة ناجحة بينما تتعثر بكل تأكيد فى وجود سلطات فاشلة.

والمفترض أن تكون السلطة العلمية هى السلطة الأكثر تقدما بين سائر السلطات.. والأكثر علمية وذكاء.. وأن تقدم نموذجا فى احترام القانون.. وأن تكون مثلا فى حماية حرية الفكر وحرية التعبير وحرية البحث العلمى.. وأن تسعى إلى التقاط المواهب وأن تتيح لها الفرص لتفجير طاقاتها الإبداعية. الهوة بين المفترض والواقع تجاوزت الممكن. وأصبحت حالة السلطة فى مؤسساتنا الأكاديمية فى حاجة إلى مراجعة جادة وصريحة.

ونخطئ إذا ظننا أن السلطة العلمية فى أيدى القيادات الأكاديمية وحدها. فإذا اعتبرنا أن للجامعة ثلاث وظائف أساسية هى التعليم والتدريب والبحث العلمى، وعدد من الأدوار الثقافية والاجتماعية والسياسية، فإن السلطة العلمية هى المعنية بإدارة هذه الوظائف..

الحاصل أن الجانب الأخطر من هذه السلطة ليس فى يد القيادات الأكاديمية. والأكثر أنه ليس لها القدرة على التحكم فيها وإدارتها. فالتعليم والتدريب والبحث العلمى فى أيدى أعضاء هيئة التدريس فى الأقسام. يستطيع المجلس الأعلى للجامعات أن يتخذ ما يحلو له من قرارات دون أن يعنى ذلك بالضرورة أن تلك القرارات ستصلح شيئا.. فالسلطة الأكاديمية تتخذ بناء هرميا شديد الجمود تمتد داخله حواجز بيروقراطية عالية تمنع التواصل بين القيادات والقواعد. وترتفع أسوار شائكة تحول بين تواصل الأجيال. وتقوم عقبات وعوائق تحول بين الكبار وبين التجدد وفهم الشباب، وبينهم وبين استيعاب الجديد فى العلم الذى أصبح يتغير بمعدلات تفوق قدراتهم على التطور.

لقد بلغت السلطة الأكاديمية درجة من التدهور لم يسبق لها مثيل. وقد يكون هذا هو السبب فى حالة التخلف والجمود.. وقد يكون هو النتيجة. فى كل الأحوال لدينا حالة غريبة يتلازم فيها- فى بعض الأحيان - التفكك والتعسف، والغرور والتخلف.. حالة من التدهور تحتاج فهما عميقا وتدخلا جريئا.

القيادات الجامعية على قمة الجامعة تمارس سلطتها داخل جدران المجلس الأعلى للجامعات. إلا أن كثيرا من القرارات والتوجهات لا تتخلل الهرم الجامعى أبعد من ذلك ولا يصل منها فى النهاية إلى القواعد الا النذر اليسير. ينتهى مشوار القرارات والتوجيهات عند أبواب الأقسام العلمية. أما العمل داخل الأقسام فتحكمه سلطة من نوع آخر وتوازنات وصراعات لا تتأثر بالقرارات التى اتخذها المجلس الأعلى ومجلس الجامعة. ووراء باب كل قسم حكايات وملاحم. رؤساء بعض الأقسام يديرونها بفهم متطور للسلطة وبرغبة صادقة فى تحقيق إنجاز علمى وتعليمى حقيقى. والبعض يرى فيها الفرصة التى انتظرها طويلا.. فرصة للثراء أو فرصة للصعود الاجتماعى أو السياسى أو فرصة للانتقام والثأر. والبعض لا يستطيع أن يحصل على فرصة حتى وهو رئيس القسم. فلكل أستاذ الحق فى إفساد ما يصنعه أى أستاذ مثله حتى لو كان رئيس القسم أو عميد الكلية.

يتبلور أداء السلطة الأكاديمية ويظهر جليا فى منح الشهادات ومنعها وإعطاء الرخص العلمية وتعيينات المعيدين والأساتذة وفى منح إجازات الدراسات العليا وفى إدارة البحث العلمى على مستوى الأقسام وتقويمه على مستوى اللجان العلمية الدائمة. فى كل هذا ليس للمجلس الاعلى ومجالس الجامعة واجتماعاتها وقراراتها أى دور. شهادات البكالوريوس والليسانس تمنح فى امتحانات تلعب فيها

الصدفة دورا كبيرا.. أغلب الطلبة يتخرجون حين تضيق المدرجات بمن فيها لكى يفسحوا أماكن لزملاء جدد. وامتحانات الليسانس والبكالوريوس مضرب المثل فى العشوائية.. وبدلا من توجيه الوقت والجهد لتطوير المناهج والأساتذة، يضيع الوقت وتتبدد الطاقة فى صراع قضائى محوره: هل نمنح الدرجات باعتبارها رأفة للمتارجحين على حد النجاح أم تمنحها لجان المتحنين لكل الطلبة دون تمييز؟ أما تعيين المعيدين الذى ينظمه القانون فقد أصبح نموذجا للتحايل على القانون ومخالفته إذا لزم الأمر.. وللتخبط والتلون فى أفضل الأحوال!

إن بعضا من أسوأ الممارسات السلطوية أصبحت جزءا من الحياة الجامعية. وكم أتمنى لو كانت لدينا إحصائية بعدد محاولات «الانتحار» بين المعيدين، ونسبة اعتذار الأوائل عن قبول وظيفة معيد ومعدل الاستقالات والهروب من «الحرم الجامعى» بين شباب أعضاء هيئة التدريس وعدد الحاصلين على الدكتوراه من الخارج بهدف الخلاص من همّ السعى وراء «منحها» من الداخل. فطالب الدراسات العليا «يحصل » على الدرجة العلمية، أما عندنا فاللجان المسئولة أو جماعة المتحنين «تمنح»التقدم الدرجة، كما تنص الشهادة.. وتنص أيضا على أن «المنح» دليل على أنه قد نجح فى نيل رضا اللجنة أو جماعة المتحنين، دون بيان بالمجال الذى نال فيه الطالب الرضا أو كيف ناله.

اللجان العلمية الدائمة تستحق مناقشة مستفيضة. كنا نتصور أن هذه اللجان هى أهم السلطات الأكاديمية، وأنها قادرة بسلطتها المطلقة التى لا يراجعها فيها أحد أن تضبط وتوجه حركة البحث العلمى. فإذا بها تتحول بما تحوزه من سلطة مطلقة إلى كيانات عابثة جامدة. نجحت فى قتل البقية الباقية من الأمل العلمى. ولابد أن يقوم المجلس الأعلى للجامعات بمراجعة أحوال اللجان العلمية على أن يبدأ بعقد جلسات استماع يتعرف فيها على درجة التخلف الذى بلغته تلك اللجان البائسة. بعد أن أصبحت موضع سخرية القائمين عليها قبل الخاضعين لسلطانها والمعلقين فى مشانقها، وبعد أن بلغت نقطة النهاية فى العبث بمقدرات البحث العلمى.

المشكلة أن مفهوم السلطة قد تغير فى العالم كله. فقد أصبحت الديمقراطية وحرية التعبير جزءا لا يتجزأ من السلطة السياسية. ورغم استقلال السلطة القضائية فإن تعدد درجات التقاضى يسمح باستدراك أية أخطاء تشوب أحكام الدرجات الابتدائية. لقد تغير العالم كله. ولم يعد مفهوما ولا مقبولا أن تكون هناك سلطة بلا مسئولية، أو مسئولية دون محاسبة، أو قرارات تتخذ بعيدا عن الشفافية. أما عندنا فمازالت أعلى السلطات العلمية لا يراجعها أحد ولا يحاسبها أحد.. بعد كل ما تورطت فيه. والغريب أن يصبح ذلك موضع فخر، وأن يقدم على أنه إنجاز. وإذا كان القصد أن

تتمتع اللجان العلمية بالحصانة وأن تتشبه بالقضاء. فهذا أعز ما نريد. ولكن القضاء يتمتع بالحصانة، وتراقبه إدارة تفتيش قضائى. وهى بمسئوليتها وبعدالتها تراجع وتدقق، وإذا أخطأ القاضى فهو عرضة للحساب والعقاب.

وإذا كانت السلطة القضائية تتمتع بالحصانة. فللقاضى إعداد خاص يؤهله للحكم فى أقدار البشر. وكل حكم يجوز الطعن فيه. وكل درجة تقاض فوقها درجة أعلى. حتى أحكام النقض يمكن التماس إعادة النظر فيها.

كل ذلك يصلح محورا لنقاش واسع يشترك فيه شباب هيئة التدريس قبل الكبار.

إذا كان للكبار مصالح كبيرة فإن للصغار مصالح صغيرة.

وعلى الشباب من أعضاء هيئات التدريس أن يخرجوا عن صمتهم، لكى يقدموا الدعم اللازم لدفع عجلة التطوير فى ظل مناخ حرية التعبير. لابد لشباب أعضاء هيئة التدريس أن يخرجوا عن الصمت الذى يلوذون به خوفا وطمعا، فى ظل أساتذة يتحدثون بأعلى صوت عن الديموقراطية ويذبحون - فى صمت ودون أن يهتز لهم جفن - كل من تسول له نفسه أن يبدى رأيا مخالفا.. بدلا من الاكتفاء بترديد القول المأثور: نحن فى بلد حر.. تستطيع أن تبدى رأيك فى كل شىء وأى شىء إلا فيما يتخذ من قرارات داخل قسمك!

الفصل الثالث

تحديات المجتمع الشبكى

١ - مجتمع المستقبل

تأمل التاريخ الإنسانى يكشف عن علاقة عضوية بين رمز التفوق التكنولوجى السائد وشكل البناء الاجتماعى القائم فى عصر ما. ربما يعكس ذلك وحدة الفكر الإنسانى فى كل مرحلة من مراحل تاريخه، أو يعود إلى أن الهندسة والتكنولوجيا هى تعبير عن درجة تقدم الفكر الإنسانى. كما أن البنية الاجتماعية مظهر آخر من مظاهر تطور الحضارة الإنسانية فى زمن بعينه. ويبدو أن الحضارة الإنسانية تعبر عن نفسها بمظاهر متشابهة فى مجالات مختلفة فى ذات المجتمع وفى نفس العصر.

كان الهرم هو أبرز الإنجازات الهندسية والتكنولوجية فى أعرق المجتمعات الإنسانية. وكان فى الوقت نفسه أفضل تعبير عن بنية المجتمع فى ذلك العصر حتى يمكن أن نطلق على تلك الحضارة «الحضارة الهرمية».

أما اليوم فليس هناك تعبير عن درجة التقدم التكنولوجى أبلغ من شبكة الشبكات.. «الإنترنت»، وهى تقدم فى الوقت نفسه الشكل الأفضل للمجتمع الإنسانى المعاصر والأكثر ملاءمة للمستقبل ولو فى المدى المنظور.. حتى يمكن أن نطلق على حضارة اليوم «الحضارة الشبكية». وما بين الأمس البعيد والغد القريب تطور

الرمز التكنولوجى كما تقدم المجتمع الإنسانى مرورا بمراحل متعددة. وفى كل مرحلة كان الرمز التكنولوجى إشارة دالة على البناء الاجتماعى. والرمز التكنولوجى فى عصر ما هو باكورة إنتاج العلم وتطبيقاته والهندسة بإبداعاتها، والرمز التكنولوجى هو مثار الدهشة ومحط الإعجاب فى عصره ولقرون وأزمان بعيدة بعده. يثير الدهشة فى درجة التوافق الرفيعة بين التركيب والوظيفة ويثير العجب والتساؤل حول طريقة ميلاده والأسلوب الذى استوى به. إذ يبدو مختلفا كلية عن الأشكال والتراكيب التى كانت سائدة قبله ومعروفة فى زمانه حتى يبدو علامة فارقة فى التاريخ الإنسانى وكأن التاريخ قبله شىء وبعده شىء. ورغم أن بعض الإرهاصات تسبق ظهوره وعلى رغم أن بعض المقدمات تشى بميلاده فإن تكونه واكتماله يبدو دائما ظهورا مفاجئا ومولدا خارقا. ربما يرجع ذلك إلى أن الإرهاصات والمقدمات أقل من أن تدل على الحجم الخارق للإعجاز حين يكتمل. كما أن الحمل وإن كان مبشرا لا ينبئ دوما بحقيقة المولود وخطورته. كما أن الرمز التكنولوجى يجسد درجة التحول فى الفكر وفى المجتمع. وهى فى كثير من الأحيان خافتة، وناتجة عن تفاعلات تجرى تحت السطح غير ظاهرة وغير ملموسة.. حتى يأتى الإنجاز الهندسى التكنولوجى فيجسد أمام الأعين فى جرأة وتحديد ما كان يعتمل فى هدوء وغموض.

ولعل ما يجعل منه تعبيرا صريحا عن مجتمعه هو أنه دائما نتاج جهد جماعى وأنه دائما نتاج تكامل أفضل ما فى عصره من علوم ومعارف. فبناء الهرم لم يكن عملا فرديا. ولا نتاج إرادة فردية. ولم يكن إنجازا هندسيا وحسب. إنما كان حصيلة جهود جماعية. وإرادة مجتمعية، وتجسيدا لحصيلة علوم العصر. فلم يكن الهرم ليكتمل إلا حين اكتملت علوم عديدة تآزرت وتجمعت.. من علوم الجيولوجيا والفلك والهندسة المعمارية والإنشائية إلى علوم الصحة العامة والطب مرورا بقدرات متميزة فى الإدارة والإمداد والتموين وحفظ الأمن والنظام.

الإنترنت هى الأخرى تجسيد خارق للإنجازات التى تحققت فى مختلف علوم ومجالات العصر، بدءا من الكهرباء إلى الرياضيات حتى الكومبيوتر والاتصالات سلكية ولاسلكية وعبر الأقمار الصناعية إلى علوم الفضاء وهى علوم وقدرات تكاملت تحت مظلة النظام وضرورات الأمن؛ أمن المعلومات الشخصية والقومية فى فضاء عالمى موحد هيأته الأوضاع الدولية. وقد مر العالم بمراحل عديدة طوال القرن العشرين حتى أصبحت شبكة الإنترنت ممكنة.

الدلالة الاجتماعية هى الأهم. فى عصر بناء الأهرامات كان المجتمع هرميا. وهاهى ذى شبكة الإنترنت تبشر بمجتمع جديد.. المجتمع الشبكى.. بنية الهرم تعبر تماما عن المجتمع القائم آنذاك. قمة مدببة تتسع بالكاد لشخص واحد ولسلطة واحدة. الفرعون.

وهو رأس السلطة الدينية والسياسية معا. ثم يتدرج المجتمع تحت القمة تدرجا محسوبا يتسع بقدر ثابت حتى يبلغ القاعدة. ليس للقاعدة أن تنظر إلى القمة ولا أن تتصل بها أو أن تتواصل معها. ولا تستطيع القاعدة أن تدعى أنها تحمل القمة فوق رأسها، فهى تحمل المستوى الأعلى مباشرة، وهو بدوره يحمل المستوى الأعلى منه.. وهكذا لم يكن لطبقة أن تنظر إلى أبعد من الطبقة الأعلى منها والأدنى منها، وهذه هى كل حدود الحركة، وقطر دائرة الاتصال، ومنتهى مجال التواصل. ولم يكن الفرعون ليسأل ولم يكن لأحد أن يسأله عن مبرر وجوده على قمة الهرم، فليس الهرم هرما دون قمة.. استواؤه إذن فوق الجميع عفوى تلقائى حتمى.. بل هو شرط لاكتمال مجتمعه.. لذا كان الفرعون إلها وكان يجب أن يكون.

نلاحظ أن التدرج الرأسى الحاد قد قصر بالتدريج وتفلطح بالتدريج حتى ظهر الهرم المدرج.

القمة فيه أكثر إتساعا تسمح بالمشاركة.. وهى مشاركة يسيرة باعتبار ضيق الحيز. وخجولة كما يدل النظر إلى الشكل الذى بقى هرميا.. على أية حال عدد الطبقات بات أقل ومساحتها أصبحت أرحب.

أظن أن أكثر الأبنية دلالة على بنية مجتمعها بعد الهرم هى المعبد فى العصور القديمة والمصنع فى العصور الحديثة.

كانت أماكن العبادة تحفل بالأعمدة التى تحمل قبة أو سقفا أو قمة شديدة التراء أحيانا وبديعة الفن أحيانا. تقوم على قاعدة

فسيحة صلبة. كان هذا هو التكوين الغالب على المعابد والكنائس ثم على المساجد. حين ابتعدت العصور بالناس عن أزمنة الرسل والتنزيل والوحى. فقد ظهرت طبقات وسطى تفصل وتصل بين القمة والقاعدة. وكانت الأعمدة هى التى تحمل القمم والأسقف وتحفظ وجودها ما دامت قد قامت راسخة صلبة فوق القواعد. وكان بقاء القواعد ثابتة ساكنة شرط بقاء البناء ووجوده.

منذ الثورة الصناعية لم يعد البناء الجامد كافيا وحده للدلالة على شكل البناء الاجتماعى. فقد زاد المحتوى الإنسانى حتى بلغ درجة عالية من التعقيد والتركيب. أصبح البناء وظيفيا. لا تكتمل صورته إلا فى حالة أدائه لوظيفته. بالإنسان وهو يمارس نشاطه فيه.. وهو ما يتناسب مع الزيادة الهائلة فى فائض القيمة.

قدم المصنع نموذجا وظيفيا لمجتمعه، مجتمع الحداثة، بأسلوبه فى الإدارة وتقسيم العمل والتخصص وكثافة الإنتاج. كذلك كان مثلا فى العلاقات المتداخلة بين من يملكون رأس المال ومن يملكون قدرتهم على العمل.. وبين الإدارة وقوة العمل.. وبين الخبراء والعمالة الماهرة والعمالة الجاهلة. فى المنشأة الصناعية بقيت الماكينات فى الأدوار الأرضية بينما قبعت الإدارة فى الطوابق العليا وبينهما احتلت المكاتب طابقا وسطا.

مجتمع المستقبل.. مجتمع شبكى. وفى المجتمع الشبكى ليس هناك بناء رأسى تعلو فيه الطوابق وتترتب الطبقات بعضها فوق

بعض.. ولا تتربع القيادة على القمة. فى المجتمع الشبكى تقبع القيادة فى مركز الشبكة وتضطلع بدور محور الحركة والأداء. ومن حولها يمتد المجتمع متخذا أشكالا دائرية بدلا من الطبقات المعتادة. هكذا سجل أنتونى جيدينز مؤلف كتاب (الطريق الثالث) مقولة جون ميجور رئيس وزراء بريطانيا السابق وهو زعيم حزب المحافظين وقتها: «إن مجتمع المستقبل مجتمع لا طبقى»!

وما بين المركز والأطراف تمتد قنوات الاتصال التى تجعل من المجتمع شبكة واحدة. وهى قنوات أشبه بالأعصاب التى تحمل النبضات فى اتجاهين، بل فى كل الاتجاهات، وتتشابك الأطراف ليس فقط مع المركز، إنما أيضا مع بعضها. هذا البناء أشبه ببنية الجهاز العصبى الحيوى. وكان تركيب الجهاز العصبى والمخ والتناسب الهائل والتلازم الدقيق بين تركيبه ووظيفته وما زال موضوعا للبحث العلمى المستفيض.. كما كان علم السيبرناطيقا أو الذكاء الصناعى مقدمة ضرورية لابتكار الكومبيوتر وإبداع الإنترنت.

لا تتكون الشبكة فقط من خطوط الاتصال بين مختلف المواقع. إنما يتفوق المجتمع الشبكى فى أداء وظيفته بقدر كفاءة التشابك بين الوظائف.. فالتشابك بين الاحتياجات والقدرات وبين الموارد والإنفاق وبين الإنتاج والاستهلاك وبين العمل وعائده.. هو ما يحدد درجة كفاءة المجتمع.

التشابك فى مجالات العلم والمعرفة بين تخصصات كانت تبدو متباعدة منعزلة ظاهرة تستحق التأمل. وأزمة القيادة السياسية التى يمكن اعتبارها هى الأخرى ظاهرة متفشية فى الدولة المعاصرة من الولايات المتحدة إلى اليابان مرورا بالفلبين وأندونيسيا وعديد من الدول العربية وإسرائيل يمكن فهمها وتفسيرها فى ضوء قدر التشابك والكفاءة الوظيفية للشبكة فى كل من هذه المجتمعات. وقد يكون ممكنا بنفس الدرجة تفسير أزمة العلم المعاصر الذى وصل إلى درجة ذبول النموذج المعرفى القائم وبلوغه درجة العقم. وربما كان الحل كامنا فى ابتكار علوم جديدة وبناء نماذج معرفية جديدة تقوم على التشابك بين العلوم والتكنولوجيات المتخصصة عبر الحواجز والفواصل العالية التى تواصل إنشاؤها طوال القرن العشرين. وربما كان مخرج الأزمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية كامنا فى ابتكار نظام شبكى يعيد بناء الارتباط الضرورى بين قطاعات تبدو بعيدة ومختلفة ومتناقضة إذا اكتفينا بالنظر اليها فى إطار الشكل.

القرن الحادى والعشرون هو فى الأغلب عصر التشابك. والمجتمعات القادرة على التحول الشبكى هى المرشحة للتقدم. كما أن المجتمعات العاجزة عن اكتشاف واجراء هذا التحول الإنسانى والاجتماعى العميق مرشحة للفناء.

٢ - تحديات المجتمع الشبكى

مجتمع المستقبل مجتمع شبكى.. تقبع فيه القيادة فى المركز بدلا من أن تتربع على القمة، فى دوائر تتحلق حول المركز، وتتسع وتبتعد واحدة بعد الأخرى. وفى هذا فإن مجتمع المستقبل يقترب من حيث الشكل من التركيب الكونى. الأكبر والأصغر. ويأخذ صورة الرمز التكنولوجى الأكثر تعبيرا عن العصر، وهو شبكة الإنترنت بخطوط اتصال تربط بين المركز وبين الأطراف وقنوات تواصل مفتوحة لحركة الأوامر والاستجابات وردود الأفعال فى كل الاتجاهات.

ومن حيث الوظيفة فإن القيادة فى المركز هى محور الحركة، وهى نقطة استقبال النبضات القادمة من الأطراف ومحطة إرسال الأوامر والقرارات فى مختلف الاتجاهات.

وعلى هذا فإن مجتمع المستقبل يتمثل وظيفة الجهاز العصبى الحيوى. وهو النموذج والمثال الذى يقلده ويسعى إليه صناع الكومبيوتر ومبتكرو الإنترنت ومخترعو أنظمة الذكاء الصناعى.

فى مجتمع المستقبل لم يعد التشابك مقصورا على البناء الاجتماعى والسياسى، إنما يفرض نفسه فى مجال العلوم كما يبرز

فى الفكر والأداء الاقتصادى. ونخطئ إذا ظننا أن المجتمع الشبكى نبوءة مستقبلية يفصلها عن الحاضر زمن قد يطول وقد يقصر. ففى المجتمعات المتقدمة قطع التشابك بالفعل شوطا غير قصير. وقد ترتب على ذلك تغير ملحوظ فى طبيعة النظام الاجتماعى والسياسى، وتزامن مع التغير الاجتماعى تطور فى تناول العلم وفى التعامل مع التكنولوجيا.

فى السياسة كان الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون هو أول من أدرك بنظرة ثاقبة وبحس تاريخى راق التحول الاجتماعى الجارى بتجلياته السياسية وآفاقه الاقتصادية. لذا كانت الحملة الانتخابية للمرشح الشاب – الذى كان فى عام ١٩٩٢ مجرد حاكم مغمور لولاية صغيرة – نموذجا يستحق تحليلا عميقا.

كان الحاكم الشاب مرشحا فى مواجهة رئيس يحكم، أثبت نفسه بالعمل وحقق بالسلاح نجاحا لم يتحقق للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية. فما كان من المرشح الشاب إلا أن ترك المركز للرئيس بوش العائد من حرب الخليج بانتصاره التاريخى واتجه كلينتون مباشرة إلى الأطراف. وعلى متن أتوبيس حمله هو ونائبه آل جور وزوجتيهما جاب المرشح المدن الأمريكية الصغيرة مخاطبا الأمريكيين من الطبقة الوسطى والأقليات فى أطراف وأركان الحياة السياسية والاقتصادية، الذين كان يهمهم فى النهاية انعكاس الانتصار والتفوق الأمريكى العالمى على أحوالهم الخاصة. رافعا شعارا مؤثرا هو «إنه الاقتصاد أيها الغبى».

ترك كلينتون للرئيس بوش المجمع الصناعى العسكرى الاستراتيجى فى مركز الشبكة وركز جهوده على باقى دوائر الشبكة الأمريكية.. الأقليات. الولايات الصغيرة والمدن المتوسطة وطلبة الجامعات والمدارس. ففى مجتمع شبكى متطور لا تقل أهمية الأطراف عن المركز. وحين تتجمع المواقع الواقعة على الأطراف والتخوم وتتفق. فلابد للمركز أن يستجيب..

كانت الانتخابات صراعا بين القديم الذى يتعامل مع مجتمع المؤسسة والمصنع. بتركيبته الطبقية التقليدية وبين الجديد القادر على التعامل مع التحول الشبكى الذى أخذ طريقه بالفعل فى المجتمع الأمريكى باعتباره أول مبتدع للإنترنت وأكبر متعامل بها. وباعتباره أكثر المجتمعات تعددية فى التاريخ. وبحكم الجغرافيا الأكثر اتساعا كان هو الأكثر احتياجا واستخداما لكل ابتكار فى مجال المواصلات والاتصالات. وحقق المرشح الشاب انتصارا أذهل الجميع. وكان ذلك انتصارا لرؤية جديدة تدرك طبيعة وعمق التغيرات الاجتماعية وانعكاساتها السياسية وتتعامل معها وبها.

وبعد الانتصار كان لآل جور مبادرات شديدة الأهمية فى دفع وتدعيم الإنترنت حين أصبح نائبا للرئيس. كما كان النجاح الاقتصادى الأمريكى فى جانب كبير منه راجعا إلى العولمة. والعولمة هى نتيجة مباشرة للتشابك العالمى. وهو الذى ترتب على سقوط الحواجز التاريخية. أولا: بانهيار سور برلين ومن بعده الكتلة

الشرقية كلها. ثم الحواجز الجغرافية. ثانيا: بالتطور الهائل فى وسائل الاتصال وباكورتها الإنترنت والأقمار الصناعية.

أتاحت العولمة انتقالا غير مسبوق لرءوس الأموال عبر حدود الدول. تسجل الإحصاءات ارتفاع حجم رءوس الأموال المتدفقة عبر الدول من ٢٦٨ مليار دولار عام ١٩٩٥ إلى ١.١ تريليون (مليون مليون) دولار عام ٢٠٠٠. وكان للولايات المتحدة النصيب الأكبر من حجم التجارة الدولية. فهى المجتمع الأكثر شبكية.. وبالتالى هى الأكثر استعدادا للاقتصاد الجديد. فمن ناحية هى قائد العولمة ومن ناحية أخرى هى أكثر دول العالم إنتاجا لأجهزة الكومبيوتر وشرائحه الدقيقة وأنظمة الشبكات. لذا كان طبيعيا أن تتلقى أكبر الاستثمارات فى عهد رئيس يدرك طبيعة التحولات التاريخية. وكان منطقيا أن تدفع الولايات المتحدة وعلى رأسها بيل كلينتون العالم كله فى اتجاه التشابك أو العولمة.. مستفيدة من انفرادها بالقوة وامتلاكها لوسائل السيطرة والهيمنة. وقد اندفع العالم بالفعل فى اتجاه التشابك. ومن وراء التحول الشبكى العالمى والوطنى. ككل تحول اجتماعى وسياسى. كان هناك رابحون وخاسرون.

فى بريطانيا كان بلير أحد الرابحين حين سار على درب كلينتون. وفى فرنسا فاجأ المتطرف اليمنى لوبن الجميع حين ترك باريس واتجه بحملته إلى المدن الفرنسية الصغيرة، فحقق انتصارا انتخابيا غير متوقع فى انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٥، حين

حصل على ١٥٪ من أصوات الناخبين. ثم كرر حزبه فى الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٧.

اقتصاديا خسر كثيرون. وتأتى اليابان فى المقدمة. وتكمن أزمة المجتمع اليابانى فى عجزه عن مجاراة التطور. فما زال المصنع هو النموذج الاجتماعى القائم بتقسيم العمل واحترام التخصص وبطبقيته التقليدية التى تبقى الماكينات والعاملين عليها فى الطوابق الأرضية وتقبع فيها الإدارة العليا فى الطوابق العليا وتتراص المكاتب فى الطوابق الوسطى. لم تنجح المؤسسة اليابانية التقليدية فى الإقدام على التحول الذى أصبح مفروضا على الجميع، ولم تكن الأحزاب اليابانية أفضل حالا. فما زال البناء الحزبى الهيراركى الطبقى التقليدى قائما. وهذا هو السبب الرئيسى وراء الأزمة السياسية الاقتصادية التى غرقت فيها اليابان منذ بداية التسعينات.

ولهذا السبب فإن أوربا مرشحة لمنافسة الولايات المتحدة. فالتمدد والتشابك الأوربى يمضيان على قدم وساق تقوده ألمانيا الأكثر تقدما والأكثر قدرة والأقوى اقتصادا والأكثر اهتماما ونفوذا بشرق أوربا لأسباب استراتيجية وتاريخية. وتعاونها فرنسا التى تقود ربط أوربا بجنوب البحر المتوسط.

ولهذا السبب تمتد المشاركات على صعيد الكرة الارضية كلها من المشاركة المتوسطية الى المشاركة الامريكية الباسيفيكية إلى

النافتا بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك إلى مشاركات روسية صينية هندية إلى الكوميسا الافريقية إلى الفرانكوفونية. عمليات تشابك فى كل مكان تربط الجميع وتشد الجميع. تشابكات على أساس جغرافى وتشابكات على أسس اقتصادية وثقافية وقومية ودينية.

يفرض قيام المجتمع الشبكى والعالم الشبكى تحديات تواجه الجميع. التحدى السياسى لم يعد خافيا. فالأحزاب مأزومة بسبب تمسكها بالبناء الطبقى التقليدى. ولعل التحول الشبكى يفسر حالة التشرذم الحزبى التى باتت ظاهرة عالمية. فبخلاف النظام الحزبى الانجلوساكسونى فى بريطانيا والولايات المتحدة. تكاد كل الحكومات فى أوربا أن تتكون من ائتلافات حزبية. وهذا هو الحال فى إسرائيل. فقد مضى الوقت الذى كانت فيه المراكز الطرفية تخضع برضى لسيطرة المركز القائد. أصبحت هناك رغبة فى الوقوف على قدم المساواة والمشاركة من موقع القوة واثبات أهمية الدور وحجم المكانة. حتى أصغر الاطراف يريد أن يثبت الدور الذى يؤديه لكى يصبح شريكا بقدر ماله من مكانة. أصبحت المشاركة هى الكلمة السحرية. كما عبرت السيدة سوزان مبارك فى ملاحظة شديدة الذكاء.

تواجه القيادة فى كل مكان تحديا ثقيلا. ولعل هذه التحولات الشبكية هى التى أفرزت أزمة القيادة التى تبدو ظاهرة عالمية هى

الأخرى. هناك أزمة قيادة حقيقية فى الولايات المتحدة واليابان وروسيا وإندونيسيا والفلبين والهند وأوربا الشرقية وإسرائيل والعديد من البلدان العربية والاستثناءات قليلة. فما أقل القيادات والزعامات فى عالم اليوم. القيادات الواعية للتغيرات والتحولات هى التى مدت خطوط الاتصال بينها وبين الجميع وطنيا وعالميا متجاوزة الأبنية والمؤسسات التقليدية وهى التى استطاعت أن تحتفظ بمكانتها داخل أوطانها وخارجها.

وإذا مضى الرئيس بوش الابن فى عكس الطريق الذى سار فيه الرئيس كلينتون متبعا سياسة ترمى إلى انسحاب الولايات المتحدة من مناطق كانت تلعب فيها دورا حيويا، وإذا سعى إلى تقليص الروابط الشبكية التى بناها بيل كلينتون، وإذا ترك الشرايين التى تدفقت من خلالها النبضات بين الولايات المتحدة وهى مركز القيادة فى عالم اليوم وبين المراكز الطرفية التى تحتل بدورها مراكز القيادة فى أقاليمها تتصلب وتنسد، وإذا أصر على قيادة العالم إلى الخلف وعلى إعادة التاريخ إلى الوراء بالتحول عن بناء المجتمع الشبكى العالمى إلى إقامة مجتمع عالمى هرمى. فإن عددا من الأزمات العالمية سوف تتفجر واحدة وراء الأخرى. ولن تكون أزمة طائرة التجسس مع الصين وتدهور أزمة الشرق الأوسط سوى البداية وهاهى ذى الأسواق المالية الأمريكية تعانى من جراء اهتزاز

البناء الشبكى العالمى. وها هى ذى الأموال العالمية تواصل مغادرة البورصات الأمريكية.

المجتمع الشبكى مجتمع ذو طبيعة واحدة، فالتشابك فى مجالات الاتصالات له تداعياته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. لذا ففى سوريا على سبيل المثال سيكتشف الرئيس بشار الأسد أن إطلاق حرية الإنترنت لابد أن يؤدى إلى تطور سياسى وتغير اجتماعى يصعب ضبطه والسيطرة عليه. وإن كان من المفيد المضى فيه وإداراته بحكمة بدلا من الوقوف فى وجهه أو الحيد عنه.

أما التشابك فى مجال العلم فهو قصة أخرى.

٣ - مستقبل العلم

شبكة الإنترنت هى رمز العصر باعتبارها أكثر منجزاته التكنولوجية تعبيرا عن درجة تقدمه وتطوره وباعتبار تجلياته السياسية والاجتماعية. فالإنترنت تتكون من امتداد وتشابك خطوط اتصال بين أجهزة كومبيوتر، وكل من أجهزة الكومبيوتر والقدرات الاتصالية هى أهم المنتجات والتطبيقات التكنولوجية لعلوم العصر، فأجهزة الكومبيوتر قادرة على تمثل واستيعاب كم هائل من المعلومات وإجراء حسابات وبناء معادلات بالغة التعقيد والوصول إلى نتائج لم يكن ممكنا التفكير فيها من قبل. والتقدم فى تكنولوجيا الاتصالات أتاح نقل المعلومات بسرعات رائعة عبر مسافات شاسعة.. نتيجة لذلك سقطت حواجز ذهنية زمنية ومكانية كانت تقف فى وجه توافر المعلومات وأمام القدرة على تركيبها والبناء عليها وأمام انتقالها وتداولها..

لا تغير التكنولوجيا من طبيعة الزمن والجغرافيا ولا تضيف قوة جديدة إلى العقل الإنسانى فقط، وإنما تغير التكنولوجيا بناء ووظيفة المجتمع الإنسانى، بما لها من أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية. بل إن الطفرة التكنولوجية تنعكس على العلم نفسه،

ولنا أن نتوقع تطورا فى طبيعة العلم.. من البناء المؤسسى المنتج للعلم إلى الطريقة التى يتطور بها العلم.

لقد قطع المجتمع الإنسانى شوطا على طريق التواصل والتشابك حتى أصبحنا على أعتاب مجتمع جديدة يمكن أن نطلق عليه المجتمع الشبكى. دلالات الشبكية ظاهرة فى المجتمع بمختلف أنشطته السياسية والاقتصادية.

أما فى مجال العلم فإن مسيرة البروفيسور هوود تقدم تصورا لمستقبل العلم ومستقبل المؤسسات العلمية والأكاديمية ولطريقة تطور العلم وتقدمه فى المستقبل.

الدكتور هوود واحد من النجوم الساطعة فى سماء البيوتكنولوجى الأمريكية المتلألئة فى الثمانينات حين كان أستاذا للبيوتكنولوجى فى معهد كالتك للتكنولوجيا. المعهد الشهير الذى يضم عددا من الحاصلين على جائزة نوبل منهم الدكتور أحمد زويل. قاد هوود الفريق البحثى الذى اخترع جهاز تقسيم الحامض النووى للخلية (د.ن.أ) كما ساهم فى اكتشاف الطريقة التى يعمل بها جهاز المناعة على إنتاج الأجسام المضادة. كما ساعد فى إطلاق عدد غير قليل من شركات البيوتكنولوجى ومنها شركة (أبلايد بيوسيستمز) وهى الشركة الرائدة فى صناعة أجهزة التحليل الجينى.

تخرج دكتور هوود من كالتك ثم ذهب إلى جامعة جون هوبكنز ليتم دراسة الطب. وبعدها عاد إلى كالتك ليحصل على الدكتوراه فى الكيمياء الحيوية. وفى عام ١٩٧٠، عين أستاذا مساعدا للكيمياء الحيوية فى كالتك، وهناك مارس الدكتور هوود ما يطلق عليه «علم الاكتشاف» بدلا من الطريقة المتبعة التى تعتمد على وضع الفرضيات العلمية، واختبارها بالتجربة.

يقوم «علم الاكتشاف» على بناء قواعد بيانات هائلة حتى دون معرفة مسبقة بما سوف تستخدم فيه هذه المعلومات، ومن هذه الخزائن الضخمة من المعلومات يستخرج العلماء علاقات جديدة ويكتشفون قوانين غائبة. والمثل الكبير هو مشروع الجينوم البشرى الذى أصبح ممكنا بفضل جهاز تقسيم الحامض النووى الذى أنتج فى معمل د. هوود.

إلا أن خلافات حادة نشأت بين هوود وإدارة كالتك حول ما يسميه البرفيسور هوود عبور حواجز التخصص، وتخطى الحدود بين الأقسام العلمية. وفى عام ١٩٩١ قاد هوود انقلابا علميا مدويا حين غادر كالتك مصطحبا خمسة وعشرين من معاونيه والعاملين فى معمله ليتشئ فى جامعة واشنطن بمدينة سياتل قسما للبيوتكنولوجيا الجزيئية بمنحة قدرها ١٢ مليون دولار مقدمة من بيل جيتس رئيس شركة ميكروسوفت. غير أنه قام

منذ عام تقريبا بانقلاب ثان لا يقل خطورة وأهمية حين قرر أن يترك جامعة واشنطن لكى ينشئ مركزا بحثيا خاصا لا يهدف إلى الربح يحمل اسم «معهد الأنظمة البيولوجية».. يأمل أن يؤدى إلى تحول فى دراسة البيولوجى.

لم يترك د. هوود الجامعة فقط. إنما أعطى رسالة لاذعة وهو يتركها، حين قال: إن الجامعة والجامعات بصفة عامة غير مؤهلة للعصر البيولوجى الجديد.

بينما تتضمن البيولوجيا الجزيئية دراسة جين واحد أو بروتين واحد بالعمق. فإن علم «الأنظمة البيولوجية» ينظر إلى الصورة الكبرى وإلى العلاقات والتفاعلات بين الجينات والبروتينات، والهدف النهائى هو بناء نموذج كمبيوترى يمكن استخدامه فى التنبؤ بسلوك الخلايا والكائنات. إنجاز هذه المهمة فى نظر هوود لا يتحقق إلا بأن يعمل البيولوجيون ضمن فريق واحد مع علماء الكمبيوتر والهندسة والفيزياء والرياضيات.

بناء الجامعات الحالى بالتخصص الشديد والحواجز العالية والخطوط الفاصلة بين الأقسام والتخصصات والعلماء يجعل من تحقيق ذلك أمرا بالغ الصعوبة. يقول د. هوود «لابد وأن يعملوا معا كتفا بكتف». وهو ما حققه بالفعل فى معهده حيث يتكدس مائة وخمسون باحثا يتشاركون فى مكاتب صغيرة يختلطون فيها عبر

التخصصات. فيجتمع ليك عالم الفضاء الذى وضع برامج المحاكاة الآلية لوكالة ناسا للفضاء مع فان دير ينج عالم البيوفيزياء الذى صمم جهازا مهما لفصل الخلايا مع سيجال أستاذ الإحصاء بجامعة واشنطن.

إن أهم ما اكتشفه الدكتور هوود هو أن مستقبل العلم يكمن فى التشابك بين مختلف العلوم. وأن بناء شبكة محكمة من العلماء من تخصصات مختلفة يعملون معا فى الوقت نفسه فى المشروع نفسه باستخدام وسائل وعلوم وتكنولوجيات متعددة هو الوسيلة المثلى لتحقيق الاختراقات العلمية.

هذا هو مستقبل العلم.. درجة عالية من التداخل والتواصل بين العلوم القادرة على المساهمة فى دراسة وتحليل نفس الموضوع. تشابك العلوم عبر فواصل التخصص هو الطريق لبلوغ قلب الحقيقة العلمية.

ربما نتذكر أن العلم بدأ موسوعيا وبعد أكثر من قرنين من الزمان يبدو كأنه دار دورة كاملة. كان أرسطو (٣٨٤- ٣٢٢ ق.م) أبا للفلسفة وللعلم فى آن واحد. فقد كان مهتما بعلوم الأحياء والفلك والطب. ومن قبله اكتشف طاليس (٦٣٠ ق.م) التاجر الرحالة بعض الحقائق الهندسية وبرهن عليها كما كان عالما فلكيا بارزا فى عصره بالإضافة إلى قدراته الاقتصادية المتميزة. كان هذا فى بواكير العلم.

فى عصور العلم الوسطى برز ابن سينا الشيخ الرئيس بصفته رمزا لوحدة المعرفة الإنسانية. فقد كان عالما فى الطب والفلك والفلسفة. وكان الخوارزمى خازنا للخليفة المأمون أمينا لمكتبته ومؤسس علم الجبر بكتابه «الجبر والمقابلة»، وكان عمر الخيام شاعرا شهيرا وفيلسوفا وعالما رياضيا وفلكيا مهما.

كذلك درس كوبرنيكوس فى القرن السادس عشر القانون ثم حصل بعد ذلك على شهادة فى الطب، وبعدها اتجه إلى دراسة الفلك ليقدم إنجازه الباهر الذى أثبت به أن الأرض هى التى تدور حول الشمس. ليس هذا فقط بل إنه كان مهتما بالأدب وقدم بعض ترجمات للأدب الإغريقى. وعلى جانب آخر انشغل بالإدارة وعين حاكما لإحدى القلاع، وحقق نجاحا عسكريا ملحوظا فى الدفاع عنها. ولكوبرنيكوس دراسات فى الاقتصاد حلل فيها أسباب التضخم الذى عانى منه مجتمعه بسبب تدفق الذهب الأمريكى الذى حمله الأسبان من الولايات المتحدة. كان هذا هو «العصر الموسوعى»، وظل ممتدا بدرجة أو بأخرى حتى القرن التاسع عشر. فقد كان القرن التاسع عشر هو بداية «عصر التخصص العلمى» حتى إن عالما مهما هو «ماير»، قدم فى أربعينيات القرن التاسع عشر، بحوثا شديدة الأهمية فى الطاقة والكافئ الميكانيكى للحرارة إلا أنها قوبلت بالتجاهل من علماء الفيزياء لأنه طبيب وليس عالما فيزيائيا.. أوغل العلم فى التخصص حتى ظهر «التخصص الدقيق» فانقسمت الفيزياء والكيمياء والطب والزراعة إلى عشرات من العلوم

الدقيقة، حتى لم يعد ممكنا إحصاء عدد التخصصات فى كل علم.

نهاية القرن العشرين شهدت تطورا مهما حين امتدت الجسور بين العلوم وعلت الأصوات التى تدين تفتت العلم والتى تطالب بالعودة إلى الموسوعية. وبدا أن تجاوز «عصر التخصص الدقيق ضرورة ملحة. ونشأت بالفعل علوم بينية. فاستقرت الجغرافيا السياسية والبيوفيزياء وعلم الاجتماع الطبى والبيوتكنولوجى. ثم فرض الكومبيوتر نفسه على الجميع. فاحتدم البحث عن نماذج كومبيوترية فى كل علم وفى كل تخصص».

كان هذا هو «عصر ترابط العلوم».

فى ذلك العصر ما أن يثبت كشف علمى فى مجال حتى يأخذه العلماء من تخصص آخر ليتم تطبيقه فى مجال آخر.. والبيوتكنولوجى هو المثال الحى. تدلل قصة الدكتور هوود على أن المستقبل لن يحتمل أن ينتظر العلماء إنجازا فى مجال ما كالفيزياء أو الكومبيوتر لكى يستخدمونه بعد ذلك بزمن لتحقيق تقدم فى علم آخر كالبيولوجيا. بل إنهم سيدفعون التقدم فى العلوم التى يحتاجون إليها لكى يصبح ممكنا الوصول إلى الاكتشافات واختراقات فى علومهم وتخصصاتهم. وهم حين يحفزون التقدم فى علوم أخرى فهم يحدثون فيها تقدما وتطويرا.. هكذا درجة من التشابك تتجاوز الترابط والتواصل. فالعلماء سيعملون معا فى وقت

واحد فى برامج مشتركة. يتقدم الواحد منهم خطوة فيأخذ الآخرين معه، ويتأكد كشف فى مجال فيطبقه الآخرون على الفور فى مجالات أخرى.

والفارق بين التشابك والموسوعية واضح، الموسوعية شأن فردى فذ، والتشابك عمل جماعى رفيع.

وإذا لم يعد إنسان واحد قادرا على الإلمام بكل ما تحقق فى كل المجالات، بل لم يعد قادرا على الإلمام بما تحقق فى تخصصه، فإن تشابك العلوم هو المستقبل.

الفصل الرابع

العلم قضية أمن قومى

١ - العلم قضية أمن قومى

الاقتصاد وحده لا يكفى..

لقد ظلت السياسات الاقتصادية لسنوات تحتل بؤرة الاهتمام وهى ما كانت بكل تأكيد تستحقه. أما الآن فربما يكون الوقت مناسبا لكى نراجع أولوياتنا السياسية والاقتصادية. ولا يستطيع أحد أن ينكر أو أن يتجاهل الشأن الاقتصادى والدور المحورى الذى يقوم به لدعم البناء الاجتماعى ودفع السياسات العامة والثقل الذى يضيفه إلى السياسة الخارجية. إلا أن الوضع الاقتصادى شىء والسياسات الاقتصادية شىء آخر.

السياسات الاقتصادية مجموعة من الإجراءات والقواعد والقوانين التى تهدف إلى تهيئة المناخ لكى تؤدى القوى الاقتصادية المختلفة عملها بأقصى كفاءة ممكنة..

أما الوضع الاقتصادى فهو محصلة لعمليات الإنتاج والتسويق والتصدير والاستيراد وعمليات البيع والشراء.. السياسات الاقتصادية هى أحد العوامل بالغة التأثير فى الوضع الاقتصادى. لكنها لا تصفه وإن كانت قادرة بكل تأكيد على تهديد سلامته. فلا تستطيع السياسات الاقتصادية أن تصنع مجتمعا قويا وإن كانت تستطيع أن تخرب مجتمعا قويا.

على سبيل المثال كانت السياسات الاقتصادية الخاطئة العامل الحاسم فى هدم الاتحاد السوفيتى فى الوقت الذى كان يملك فيه أكبر ترسانة نووية فى العالم. بينما لا يمكن أن نرجع المعجزة اليابانية وقبلها المعجزة الألمانية إلى السياسات الاقتصادية وحدها.

فبعد الخراب الكامل الذى أصاب ألمانيا. كانت القدرات العلمية والتكنولوجية الكامنة فى الشعب الألمانى هى التى مكنت الألمان من إعادة بناء بلادهم. كما أن المعجزة اليابانية ليست محصلة للسياسات الاقتصادية بقدر ما هى نتيجة للإنجازات اليابانية فى مجال العلم والتكنولوجيا.

على العكس تعد السياسات الاقتصادية السبب الرئيسى فى معاناة المجتمع الياباني طوال العقد الأخير من القرن العشرين.

وفى مصر كان لابد أن تستأثر السياسات الاقتصادية بالجانب الأكبر من الاهتمام إذا أخذنا فى الاعتبار الحال الذى كان عليه الاقتصاد المصرى فى مطلع الثمانينات والتغير الهائل الذى طرأ على الاقتصاد العالمى فى التسعينات.

لكن يبدو أن علينا من الآن فصاعدا أن نطرق أبوابا أخرى وأن نتبع مسارات جديدة.. صحيح أن التباطؤ الذى آل إليه الاقتصاد المصرى يعود إلى أخطاء ارتكبت فى السياسات الاقتصادية.. إلا أن الخروج من هذه الحالة لا يعتمد فقط على إصلاح السياسات

الاقتصادية، إنما يتطلب إصلاحا جذريا لأوجه القصور الكامنة فى السياسات العامة.

من الواضح أن الاقتصاد المصرى ما يزال يفتقد قوة الدفع اللازمة لأى اقتصاد يريد أن يمضى على طريق التقدم. وإذا كانت القدرات الاقتصادية تقاس بالتصدير. فإن الإنتاج هو ركيزة الاقتصاد المصدر. والإنتاج القادر على المنافسة هو الإنتاج الأصيل، وليس الإنتاج المقلد أو الإنتاج الرخيص.

وليس هناك من سبيل للحصول على إنتاج أصيل متفرد سوى بالعلم والتكنولوجيا. بالعلم والتكنولوجيا تحققت المعجزة الالمانية واليابانية وتحقق التقدم فى الهند والصين وماليزيا. واليوم تقف الهيمنة الأمريكية على أسس متينة من العلم والتكنولوجيا. ولا نحتاج لكثير من التفصيل لكى نعرف أن قدرات القوات المسلحة فى كل دولة تعبير عن قدراتها العلمية والتكنولوجية. كما أن إمكانات أجهزتها الأمنية القومية والداخلية مظهر من مظاهر قدرتها على تنظيم وتعبئة وإدارة إنتاجها العلمى والتكنولوجى.

السياسات العلمية والتكنولوجية - إذن - هى ما تستحق الاهتمام الأكبر من القيادة السياسية من الآن فصاعدا. الطاقات العلمية والتكنولوجية الكامنة فى مؤسساتنا العلمية الجامعية والبحثية هائلة. لكننا عاجزون عن تنظيم وإدارة تلك المؤسسات.. والنتيجة أن القدرات البشرية فى الجامعات ومراكز البحث العلمى مهدرة.

والأموال التى تنفقها الدولة فى دعم تلك المؤسسات - وهى غير قليلة- هى فى الأغلب أموال ضائعة.

والمسألة أن كثيرا من تلك المؤسسات يبدو هائما بلا أهداف واضحة. وإذا غامت الأهداف يجب ألا يتوقع أحد أن تضع مؤسسات العلم استراتيجيات أو سياسات. وإذا لم تكن هناك أهداف. فمن المنطقى ألا يكون هناك تقييم أو حساب.

من يضع لمؤسسات العلم أهدافها؟ ومن يرسم لها استراتيجياتها وسياساتها؟ ومن يحاسب ومن يراجع؟

إذا نجحنا فى تجاوز خرافة استقلال الجامعات التى يروج لها بعض أساتذة الجامعات وبعض المسئولين. فان المجتمع هو الذى يجب أن يضع لمؤسسات العلم أهدافها وسياساتها وهو الذى يحق له بعد ذلك أن يحاسبها ويراجع عملها. فتلك مؤسسات تنتمى للمجتمع. هو الذى قام ببنائها وهو الذى يمولها. فكيف يمكنها أن تستقل بنفسها عنه وعن احتياجاته وقيمه؟

ان أقصى ما يجب أن تطمح إليه تلك المؤسسات هو أن يكون لها أكبر قدر من الحرية والاستقلال من الناحية العلمية والفنية.. فليس متوقعا أن يتدخل المجتمع فى طرق البحث العلمى ومناهجه وأساليبه. او فى الطريقة التى تنظم بها مؤسسات العلم عملها. ولكن ليس للجامعة - كما أنه ليس لاية مؤسسة - أن تطالب بالاستقلال الإدارى او السياسى عن مجتمعها. إلا إذا كانت تلك

رغبة مسئول يريد أن يبدو دائما غير مسئول. أو رغبة أساتذة ورؤساء مؤسسات يريدون سيطرة مطلقة على مؤسساتهم وسلطة مطلقة على العاملين وشباب أعضاء هيئة التدريس والباحثين.

كيف يدير المجتمع مؤسساته العلمية والتكنولوجية؟

هناك العديد من الطرق والاساليب. وربما لا يصلح عندنا ما يصلح لدى الآخرين. وعلى رغم ذلك فقد يكون مفيدا أن نعرف ما يجرى فى الولايات المتحدة. التمويل هو وسيلة المجتمع فى إدارة مؤسسات العلم والتكنولوجيا فى الولايات المتحدة. ومجالس الأمناء هى المؤسسات الوسيطة بين المجتمع وإدارات تلك المؤسسات. اللوائح الإدارية والسياسات العلمية لكل المؤسسات العلمية معلنة للمجتمع الذى يراجع بدوره من خلال مجالس الامناء. والمنافسة محتدمة بين كل المؤسسات العلمية على نيل رضا المجتمع بتطبيق سياسات إدارية موضوعية وسياسات علمية مثمرة.. أما التمويل فتحصل عليه المؤسسات التى تحقق نتائج علمية حقيقية والتى تتبع مناهج بحثية صارمة ومحترمة. لذلك فإن هناك حرصا على تدعيم البحث العلمى وتدافعا على نشر نتائج البحث. ليس بهدف رضا لجان ترقيات متجمدة علميا ومشبوهة أخلاقيا. إنما بهدف إظهار القدرة على العمل والإنجاز.

ربما نحتاج أساليب أخرى تتناسب مع أوضاعنا الاجتماعية والسياسية والحالة المتردية التى اصبحت عليها المؤسسات العلمية.

ففى المجتمع الأمريكى السلطة مقسمة بين الحكومة والقطاع الخاص، وفى المقابل القطاع الخاص مسئول سياسيا واجتماعيا ومسئوليته تحت رقابة صارمة.

لذا فإن تمويل البحث العلمى يجىء من القطاع الخاص كما يجىء من حكومات الولايات ومن الحكومة الفيدرالية. وليست هناك شركة كبرى إلا وتمول عددا من المراكز والمشروعات البحثية فى كل ولاية تعمل بها وتكسب فيها، وإلا فإنها عرضة لنقد لا يمكنها أن تحتمله.

من ناحية أخرى فإن هذه شركات منتجة بالفعل، لذا فإن لها مصلحة مباشرة فى دفع البحث العلمى فى مجال عملها.

ولأن أحوال القطاع الخاص عندنا تختلف كثيرا، فالحكومة ستظل هى الممول الأول للبحث العلمى. ولن يتقدم البحث العلمى إلا إذا أصبحت عندنا «أجندة» علمية وتكنولوجية.

وبصراحة لن يتقدم البحث العلمى فى بلادنا إلا إذا احتل بؤرة اهتمام القيادة السياسية.

نحتاج أولا تغييرا شاملا فى وضع وزارة البحث العلمى. بدلا من بقائها وزارة هامشية ملحقة بوزارة التعليم العالى. يجب أن تصبح وزارة مستقلة. ويجب أن تصبح من الوزارات السيادية.

وتستطيع وزارة البحث العلمى أن تلعب دورا كبيرا وهى وزارة دولة. ولدينا تجربة ناجحة فى وزارة الدولة للبيئة. يتوقف النجاح

على شخص وقدرات المسئول. وليس ضروريا أن يكون وزير البحث العلمى عالما معروفا أو حائزا على جائزة نوبل.

إنما تحتاج وزارة البحث العلمى وزيرا قويا قادرا على إدارة مؤسسات البحث العلمى وتوجيهها، وقادرا على إدارة وضبط سلطات علمية تتسم بالديماجوجية أحيانا ومصابة بالتجمد العلمى غالبا، خاصة أنها اعتادت أن تفعل ما تشاء فلا يراجعها أحد ولا يحاسبها أحد. والمسئول عن البحث العلمى يجب أن يكون عارفا بشروط البحث العلمى ومتطلباته كما يتحتم أن يتوافر لوزارة البحث العلمى التمويل اللازم. ومن خلال مشاركة المؤسسات السياسية والاجتماعية المختلفة، وبرؤية لابد أن يمتلكها، وبمعرفة باحتياجات ومشاكل المؤسسات العامة والخاصة يستطيع المسئول أن يضع أهدافا علمية وطنية.

بعد أن نتفق على الأهداف الممكن منها والمطلوب، يستطيع وزير البحث العلمى أن يدير وأن يمول عددا من المشروعات العلمية تشترك فيها المؤسسات العلمية القائمة بالفعل، والمفككة للأسف، والمزدحمة بالكفاءات المعطلة والمهدرة والمقهورة، لكى تتعاون تلك المؤسسات بعضها مع بعض فى تحقيق الأهداف العلمية الوطنية.

أما الحساب فلابد للمجتمع كله أن يشارك فيه بقياداته وتنظيماته السياسية والاجتماعية.. وساعتها لن يكون هناك مجال لحديث مبهم عن الاستقلال.

٢ بالجيش نستطيع

عاد الدكتور زويل إلى معمله فى لوس أنجلوس وعدنا جميعا إلى أعمالنا. ولم يبق لنا من فوز الدكتور أحمد زويل بجائزة نوبل سوى الجدل الذى ثار حول أحوال العلم والعلماء فى بلادنا. فقد دارت المناقشات وترددت أصداؤها فى أرجاء الوطن كله تتساءل عن مستقبل العلم فى مصر أو بالأحرى مستقبل مصر فى عالم يميز بشدة بين أمم تنتج العلم وأمم تستهلكه.

قد يكون صحيحا أننا سنشهد فى المستقبل مزيدا من شعارات المساواة بين البشر أيا كانت أجناسهم أو أعراقهم أو عقائدهم غير أنه من المؤكد أن هذا المستقبل نفسه سيرسى أشكالا جديدة للتمييز بين البشر وبين الأمم. ولم نعد فى حاجة إلى دليل يؤكد أن «التمييز المعرفى» و«الاضطهاد التكنولوجى» ستتصدران قائمة التمييز الجديدة.

وهل كان يمكن أن يتعرض العراق لهذا القدر من المهانة والمعاناة لو لم يتوفر للكبار فى عالم اليوم هذا التفوق الهائل فى تكنولوجيا الاتصالات والصواريخ وهذه السيطرة الكاسحة على الفضاء؟

وهل كان يمكنه أن يقبل بالاستسلام الكامل بعد الحصار والجوع لو كان لديه ما يمكنه من الدفاع عن نفسه أو كان يمتلك تكنولوجيا الغذاء والدواء والسلاح؟

لقد انخدع كثيرون فى العالم العربى يوم تملكهم الظن بأن المقاومة العراقية قادرة بما لديها من تكنولوجيا وما توفر لها من سلاح على التصدى لغزو شرس تقوم به جيوش دول هى التى تبدع التكنولوجيا وتصنع السلاح.

هناك فارق بين من يصنع سلاحه ومن يشتريه.

ولعلنا نستطيع أن نعرف لماذا يرفض الرئيس الأمريكى فرض أية عقوبات على الصين على الرغم من عدم اكتراثها بالمفاهيم الغربية لحقوق الإنسان. ولماذا تظل الصين الدولة الوحيدة التى تتمتع بحقوق الدولة الأولى بالرعاية فى الولايات المتحدة على الرغم من غياب الديموقراطية على النمط الغربى عن الحياة السياسية فيها. إذ إن الصين هى الدولة الوحيدة - بعد انهيار الاتحاد السوفيتى - التى تحوز إمكانات علمية وتكنولوجية مستقلة، بحيث لا يضرها حصار ولا تؤذيها مقاطعة.

هكذا تصبح المجتمعات محصنة وهكذا تصبح معرضة. كنا نقول: إن من يملك غذاءه يملك قراره. كان هذا ماضيا وكان ظالما. اليوم نعرف أن من يملك العلم يملك القرار.

هذا هو المستقبل وحجته أن من تنقصه المعرفة تنقصه القدرة على اتخاذ القرار.

ورغم وضوح دور التكنولوجيا كأحد أعمدة الأمن القومى فلا يبدو أن لدينا دوافع حقيقية لحيازة التكنولوجيا أو إبداعها. فمع التقدم العلمى والتكنولوجى الهائل ارتفعت تكلفة البحث العلمى

وتضاعفت المتطلبات البشرية اللازمة لإحراز تقدم فى مجال شديد التنافس تلقى فيه الدول الكبرى بكل قدراتها فى سبيل تحقيق السبق أو درء خطر التراجع.

من ناحيته سيجد القطاع الخاص دائما أن استيراد التكنولوجيا أيسر وأقل تكلفة وأكثر ربحا من إنتاجها.

أما الجامعات ومراكز البحث العلمى فهى تعانى ضعفا واضحا فى هياكلها، ونقصا بالغا فى ميزانياتها، وقصورا مزمنا فى تحديد الأهداف والاستراتيجيات وغيابا طويلا للتخطيط، وإهمالا للدور الذى يمكنها أن تلعبه فى دعم الاقتصاد الوطنى والحفاظ على الأمن القومى.

ستكشف لنا مراجعة تاريخ التكنولوجيا الدور الذى لعبته الدولة ومؤسسات الأمن القومى فيها على وجه الخصوص فى توجيه ودعم وحماية الإنجازات العلمية والتكنولوجية.

حدث هذا ويحدث فى أكثر المجتمعات دعوة إلى تقليص دور الدولة وإدانة للتخطيط المركزى كما حدث فى دول الكتلة الاشتراكية وما زال يحدث فى الصين.

يكفى مثلا الانتصار المدوى الذى أحرزته الولايات المتحدة فى صراعها البارد مع الاتحاد السوفيتى الذى كان أولا انتصارا تكنولوجيا تحقق تلبية لقرار اتخذه الرئيس ريجان وقادت تنفيذه المؤسسة العسكرية الأمريكية بالاستعانة بمراكز البحث العلمى والتكنولوجى فى مختلف أنحاء الولايات المتحدة.

وليس هناك مبالغة فى القول بان كل ما نشهده من تقدم فى مجال العلم والتكنولوجيا يمكن اعتباره من إنجازات حرب الكواكب. لقد كانت التكنولوجيا وستظل أحد أهم أبعاد الأمن القومى. ويبقى العائد الاقتصادى ناتجا ثانويا للإنجازات التكنولوجية العسكرية والأمنية.

المواد الجديدة المستخدمة اليوم فى صناعة السيارات ومختلف الأجهزة من المناظير الطبية إلى لعب الأطفال، والمواد العازلة المستخدمة على نطاق واسع من غرف العمليات الجراحية إلى خطوط إنتاج الدواء هى من نواتج البحث عن مواد تصلح لصناعة سفن الفضاء ومكوناتها المختلفة والأقمار الصناعية وأغلفتها العديدة. كذلك التقدم فى مجال الاتصالات والكومبيوتر.

كان الهدف هو استنزاف الاتحاد السوفيتى فى سباق تكنولوجى هائل، لا قبل له به ولا مجال للتراجع عن خوضه. فاتخذ القرار باعتماد الخطة التى كانت تعمل على توفير شبكة محكمة من الأقمار الصناعية لمراقبة الصواريخ السوفيتية وتجهيز جيل من الصواريخ الذكية المضادة للصواريخ التى يمكنها ضرب الصواريخ النووية فى الفضاء.

كان التوازن النووى قائما على مبدأ التعرض المتبادل. إذ كانت كل من القوتين العظميين تحت رحمة القوة النووية للأخرى، وكانت الولايات المتحدة فى سبيلها إلى قلب المعادلة لصالحها.

كان الهدف تحصين الولايات المتحدة من الصواريخ السوفيتية وترك الاتحاد السوفيتى معرضا للقوة النووية الأمريكية.

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف كان لابد من تحقيق طفرة فى علوم وتكنولوجيا الاتصالات والكمبيوتر والطاقة والليزر والمواد الجديدة. صحيح أن التقدم العلمى فى كل هذه المجالات مكن الولايات المتحدة من التخطيط لحرب الكواكب غير أن العكس أيضا صحيح.

إن القرار السياسى والاستراتيجى كان بمثابة حشد لكل القدرات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية وراء أهداف وطنية واضحة.

من ناحية أخرى كانت الأهداف التى وضعتها حرب الكواكب بمثابة التحدى الذى دفع ووجه العديد من المشروعات التى جرى تنفيذها فى العديد من الجامعات ومراكز البحث العلمى، والتى فاق عائدها الاستراتيجى والاقتصادى ما كان مستهدفا فى بعض المجالات.

إذا بحثنا عن نموذج فإن وكالة ناسا للفضاء تقدم نموذجا رفيعا للمؤسسات التكنولوجية الحكومية التى تجسد الطموح العلمى والتفوق الوطنى، تحركها دوافع الأمن القومى ويوجهها قرار بتحقيق السيطرة على الفضاء.

وهى وثيقة الصلة بسلاح الجو الأمريكى ومؤسسات الأمن القومى. حتى إن سبعة لجان مشتركة قد تشكلت بين قيادة ناسا وسلاح الجو الأمريكى لتوجيه البحث فى مجالات الاهتمام المشترك خلال عام ١٩٩٩.

تقوم ناسا بدور هام وفق برنامج تضعه الحكومة ويراجعه الكونجرس وتقوم بتنفيذ البرنامج من خلال أكثر من خمسة عشر معملا ومركزا للأبحاث. كما تقوم بتمويل عشرات الأبحاث التى يجريها علماء وباحثون فى مختلف الجامعات ومراكز البحث العلمى، لتصبح دافعا ومحركا للتقدم العلمى والتكنولوجى.

بذلك كانت ناسا لاعبا رئيسيا فى حرب الكواكب. وبذلك تظل أحد محاور التفوق الاستراتيجى وأحد معاول السيادة الأمريكية.

وأظن أن المعنى وراء منح - زويل جائزة لورانس - وهى الجائزة التى تمنحها وزارة الطاقة الأمريكية - والتى تلقى بعد الإعلان عنها مباشرة تهنئة وزير الدفاع الأمريكى السابق رونالد براون - يصبح واضحا الآن.

ليس أقل وضوحا الدور الذى يمكن - ويجب - أن تلعبه المؤسسة العسكرية المصرية فى دفع وتوجيه عجلة التقدم العلمى والتكنولوجى.

فما زالت المؤسسة العسكرية هى الأكثر فهما واستيعابا لمقتضيات الأمن القومى بمعناه الشامل. وهى الأكثر اطلاعا على التحديات الوطنية الاستراتيجية. وهى بذلك الأكثر وعيا بأهمية امتلاك التكنولوجيا واستيعابها والتقدم إلى تحقيق القدرة على صناعتها وإبداعها.

نستطيع أن نحرز تقدما فى مجال التكنولوجيا إذا كانت لدينا أهداف واضحة وخطط سليمة ملزمة وإمكانات يتم توظيفها بطريقة مدروسة.

وليس لدينا أفضل من الجيش فى صياغة الأهداف ووضع الخطط والالتزام بتوظيف الإمكانات المتاحة بما يحقق أقصى فائدة وطنية. وليست التكنولوجيا ببعيدة عن القوات المسلحة ومختلف أجهزة الأمن القومى. فلديها خبرات طويلة فى التعامل مع مختلف أشكالها من الطاقة إلى الاتصالات إلى الكومبيوتر، ولابد أن لديها خططا للتعامل مع الطاقة النووية التى تمتلكها إسرائيل منذ زمن بعيد.

وفى هذه المجالات هى الأقرب إلى روح العصر. ومن خلال التمويل والتخطيط وبالتعاقد تستطيع المؤسسة العسكرية قيادة العمل العلمى فى مختلف الجامعات ومراكز البحث العلمى.

يمكنها أن تدفع البحث العلمى وتحقق إنجازات تكنولوجية نحتاجها اليوم أكثر من أى وقت ويمكنها أكثر من غيرها تنظيم العائد الاقتصادى بالتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدنى.

لم يعد العلم ترفا، ولن تكون التكنولوجيا أداة للتسلية. إنما يصاغ بهما العالم من جديد ويستخدمان لتصنيف الأمم وتمييز البشر.

ربما تكون لدينا فرصة اللحظات الأخيرة، فهل نمسك بها أو ندعها تفلت؟

الفصل الخامس

أزمة التحرر وأزمة التطور

١ - أزمة التحرر وأزمة التطور

أزمتان تحكمان مستقبل العالم العربي: أزمة التحرر وأزمة التطور. وعلى نتائج إدارة الأزمتين يتوقف مستقبل العرب.

المفارقة أن الأزمتين صاحبتا العالم العربي طوال القرن العشرين، وكانتا معا محور الفكر، وساحة الحركة، ومجال العمل والنضال. ومع بدء القرن الحادى والعشرين تعود القضيتان لكى تحتلا مقدمة المشهد السياسى على اتساع العالم العربي، إشارة بأن دورة الزمن قد اكتملت.

جاهد العالم العربي وكافح طويلا ليحقق الاستقلال. كان نيل الاستقلال بخروج الاستعمار وإقامة نظام حكم وطنى هدفا أبى أن يتحقق حتى النصف الأخير من القرن الفائت.. وقد تحقق الاستقلال بالقوة بعد معارك دامية وثورات متتابعة وتضحيات جسيمة. وحين تحقق أدركت الحركات الوطنية أن الاستقلال ليس الغاية الأخيرة، وأن بناء الوطن هو المهمة الأكثر صعوبة وتعقيدا.

ثم تأكد للشعوب العربية بعد تجارب عنيفة أن الحرية أبعد وأوسع كثيرا من الاستقلال. فإذا كان الاستقلال نظام حكم وطنى يلبى طموح الجماهير بعد رحيل قوات الاستعمار خارج الحدود الدولية، فإن الحرية تتسع لتشمل حرية القرار السياسى والانحياز

الاجتماعى وما يترتب عليه من توجهات اقتصادية.. وفى الوقت نفسه تعنى الحرية حق الجماهير فى الاختيار بين بدائل وخيارات تمتد من الأيديولوجيات والأنساق الفكرية الحاكمة حتى أنظمة الحكم وأشخاص الحكام.

وليس هناك ما هو أعظم من معركة ١٩٥٦ تجسيدا للصراع الحتمى بين إرادة التقدم الوطنى وإرادات القوى الكبرى.

كانت قوات الاحتلال البريطانى قد خرجت عام ١٩٥٤ فقط بالقوة وبالسلاح والمقاومة بعد مفاوضات لم تنقطع منذ ثورة ١٩١٩، وبذلك نجحت ثورة يوليو فى أن تعلمنا أن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة. غير أن النظام الثورى الحاكم أدرك على الفور أن ما استرد لم يكن سوى وطن غارق فى التخلف بعد أن ظل زمنا طويلا خارج مسيرة التاريخ.

حين أصبح واضحا أن تحقيق الحرية مرهون بتحقيق التقدم، ثبت أن التقدم مرهون بامتلاك الوسائل والموارد، ولما كان كلاهما مرهونا بإرادة القوى العظمى، فقد اكتملت الدائرة حين أصبحت الحرية شرطا لاستعادة الموارد وامتلاك الوسائل الضرورية لتحقيق التقدم.. كانت الحرب ذروة من ذرى التداخل بين التحرر والتطور.

كانت حرب ١٩٥٦ حربا فاصلة فى تاريخ المنطقة العربية. فقد أرست تلك الحرب عددا من المبادئ الاستراتيجية الأصيلة والقوانين الحاكمة مازالت تحكم منطقتنا حتى تلك اللحظة. أولها: أن

منطقة الشرق الاوسط منطقة سيادة للقوة العظمى المسيطرة فى عصرها. حين كانت بريطانيا ومعها فرنسا هما القوتان العظميان كان لهما حق السيادة على الشرق الأوسط، وحين انسحبت عنهما صفات القوى العظمى لتذهب للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، أصبح الشرق الأوسط منطقة سيادة مشتركة ومتصارع عليها فى الوقت نفسه بين القوتين العظميين فى عصرهما، وكان الإنذار السوفيتى الأمريكى المشترك إيذانا بانتقال السيادة.

وكما تصارعت بريطانيا وفرنسا حتى اتفقتا على تقسيم السيادة، فقد تصارعت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى غير أن الصراع بينهما اخترق حدود الوفاق حتى لقى الاتحاد السوفيتى مصرعه، فأصبح لها السيادة المطلقة فى المنطقة.. ومنذ تلك اللحظة ليس لأحد من خارج المنطقة أن يتدخل ضد الإرادة الأمريكية فيها إلا بما تسمح به.. وسيظل دور القوى الدولية من الاتحاد الأوروبى، وروسيا والصين محدودا ومحكوما بهذا القانون الذى وضعت حرب ١٩٥٦ أساسه ومازال ساريا حتى اليوم.

القانون الثانى: أنه ليس لقوة من داخل المنطقة أن تتصور أن لها القدرة على مصارعة الإرادة الأمريكية.. جربت مصر عام ٦٧ وجربت ليبيا مرارا وجربت السودان قليلا وجربت المقاومة الفلسطينية فى لبنان عام ١٩٨٢ وكان للعراق حظ التجربة الأخيرة. ومازالت بعض الجماعات الإسلامية المتطرفة هنا وهناك تعتقد أن لها الحق فى التجربة.

القانون الثالث: يخص إسرائيل.. ليس لإسرائيل أن تدخل حربا أو أن تستخدم سلاحا دون اتفاق مع القوة العظمى صاحبة السيادة فى المنطقة أو دون موافقة منها على أقل تقدير. وقد أدركت إسرائيل على الفور أن مكانة القوة العظمى قد انتقلت من بريطانيا وفرنسا إلى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، واختارت إسرائيل والولايات المتحدة كل منهما الأخرى.

هكذا لم تحارب إسرائيل أبدا دون اتفاق أو موافقة.. كانت حرب ٦٧ اتفاقا أمريكيا إسرائيليا. وخاضت حرب لبنان ٨٢ بموافقة أمريكية.

لم يكن ضرب المفاعل العراقى استثناء ولا كانت الغارة الإسرائيلية على تونس التى استهدفت قيادات المقاومة الفلسطينية واستشهد فيها أبو جهاد خروجا على القاعدة، كذلك لم يكن اكتساح الضفة الغربية الأخير سوى تطبيق آخر لذلك المبدأ الحاكم لسياسات المنطقة منذ ذلك الحين.

وشهد أكتوبر ٧٣ إعمالا عكسيا لذات المبدأ.. ليس لاحد أن يحارب إسرائيل رغما عن الإرادة الأمريكية إلا وجد نفسه فى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة.

رابع القوانين الحاكمة للحركة السياسية فى منطقتنا تخص مصر. وهى أن مصر بموقعها الجغرافى، ومكانتها التاريخية، وقدراتها البشرية، موعودة بدور إقليمى وقومى مشدودة إليه

مدعوة للقيام به. وهى فى الوقت نفسه محكومة بعلاقة خاصة معقدة ومتداخلة بالقوة العظمى المسيطرة فى المنطقة وهى بالضرورة القوة العظمى العالمية فى عصرها.

حين كانت بريطانيا هى الإمبراطورية التى لا تغرب عنها الشمس كانت مصر مستعمرة بريطانية وكانت قوات الاحتلال البريطانية تتمركز فى القاهرة وفوق الشواطىء الشمالية وفى قناة السويس وعلى ساحلى البحر الأحمر والمتوسط.

وقبل ذلك حين كانت تركيا دولة عظمى كانت مصر ولاية تركية.. ومن قبل حين كانت الإمبراطوريات الإسلامية هى القوة العظمى كانت مصر جزءا أصيلا منها، وفى عصر الإمبراطورية الرومانية كانت مصر مستعمرة رومانية.. وفى كل الأحوال والعصور كانت مصر جزءا لا يتجزأ من حركة الفكر والعقيدة والحضارة.

«مصر دائما فى حوزة القوة العظمى».. لم يكن ذلك القانون جديدا. بل كان قديما قدم التاريخ. كان الجديد هو دورها القومى، ومنذ ذلك الحين ومصر تعيش أزمة التحرر.

مكانها ومكانتها يفرضان عليها علاقة خاصة مع القوة العظمى. ثم إنها بإرادتها مضافة إلى مكانها ومكانتها مدعوة لقيادة حركة التحرر فى المنطقة.

وفى عام ١٩٥٦ أدركت مصر اتصال التحرر والتطور. ليس ممكنا للتحرر أن يتحقق دون أن نقطع أشواطا على طريق التقدم

الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والمعرفى.. وليس للتطور أن يتحقق إلا باستقلال الإرادة الوطنية.. المضى على طريق التطور يصطدم بإرادات عظمى.. وهى إرادات تدرك أن مضى مصر على طريق التطور سيدفعها تلقائيا إلى طلب التحرر.. ليس لنفسها فقط، بل يدفعها حتما لقيادة حركة التحرر فى المنطقة بأسرها. والزحف فى طريق التحرر أولى أن يصطدم بإرادات عظمى. وقد حاول محمد على أن يحقق تطورا فى داخل مصر ثم حاول أن ينطلق خارجها، وانتهت محاولته الرائدة بالهزيمة والاستسلام.. ولحقت به محاولة إسماعيل الطموحة داخليا، المتواضعة خارجيا..

وحاول أحمد عرابى أن ينال لمصر الحرية فى الداخل فانتهت محاولته المشرفة بالهزيمة والاحتلال.. وحاول جمال عبد الناصر أن يمضى على الطريقين فى الداخل والخارج وانتهت محاولته التاريخية العظيمة بالهزيمة والشهادة.

فقد كانت حرب ١٩٦٧ ضربة موجعة لتجربة التحرير - التطور المصرية، واستعادة وتأكيدا لقوانين السياسة الدولية الحاكمة للمنطقة. كانت ضربة للرغبة السوفيتية فى المشاركة فى السيادة الإقليمية، وكانت خطوة مهمة فى الصراع الأمريكى السوفيتى، وكانت تستهدف «إقناع» مصر بأن موقعها مع الولايات المتحدة وليس مع غيرها.

ولم يكن فى مقدور مصر أن تخضع للدروس العصيبة كما لم يكن بإمكانها أن تتجاهلها. وجاء أنور السادات عقلا نافذا يدرك ضرورات استعادة الأرض والكرامة وإرادة مرنة تحارب وتسالم، تفاجىء وتناور وروحا ملهمة رأت قبل الجميع أن الولايات المتحدة هى المرشحة للانفراد بدور القوة العظمى.. وبالعقل النافذ والإرادة المرنة والروح الملهمة تصرف وتحرك بإدراك واحترام لقوانين السياسة والسيادة فى المنطقة.. وفى ومضة من زمن أعاد مصر التراجعة الجريحة إلى نقطة البداية على الطريقين ومضى.

منذ ذلك الحين والقيادة المصرية تحيا وتدير الأزمتين وتمضى حثيثا على الطريقين.. كانت معركة استعادة طابا دون حرب عام ١٩٨٩ قمة من قمم النجاح فى إدارة الأزمتين.. هذا دورها وهذا هو التحدى الذى يواجهنا - نحن المصريين - جيلا بعد جيل.. علينا أن نديره بوعى وإرادة لا نتركه يديرنا ويحكمنا أو أن ندعه يشتتنا ويحيرنا.. وهو تحد لا نملك أن نضجر منه.. ولا أن ندير وجوهنا بعيدا عنه.

يطالب البعض أن نمضى على واحد من الطريقين وأن نترك الآخر.. البعض يصرخ مناديا بالتحرر حتى لو أودى ذلك بالتطور، والبعض يطالب بادعاء الحكمة أن نتخلى عن إرادة التحرر ويسوق الحجة تلو الأخرى أن زمن التحرر قد مضى، وأن علينا أن نلتفت فقط إلى التطور.

وتزداد الحيرة ويزداد الموقف تعقيدا بفعل رسائل وضغوط قادمة إلينا من القوة العظمى صاحبة الهيمنة العالمية غير المسبوقة.. وهى رسائل تدعى الرغبة فى دفع مصر على طريق الديموقراطية والتقدم معا. فهل تريد الولايات المتحدة لمصر فعلا مزيدا من الديموقراطية؟.. وهل تشغل السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط نفسها بتقدم المجتمع المصرى؟.. وهل تتسق الدعاوى الأمريكية مع العلاقة الخاصة بين القوة العظمى وإسرائيل؟.

أسئلة تحتاج إلى وقفة أخرى.

٢ - بين مطالب التحرر وضرورات التقـــدم

على مشارف القرن العشرين كانت مصر ساحة للخلاف إلى حد الصراع. وللتراشق إلى حد الاتهام. كانت قناعة أنصار التحرر أن الاستقلال هو الهدف الأسمى وأن مصر الحرة وحدها قادرة على بناء التقدم. وكان هؤلاء قوام الحزب الوطنى الذى قاد تأسيسه مصطفى كامل. وعلى الجانب الآخر كان قطاع من المفكرين والمثقفين يرون أن الحرية لا تتحقق إلا بعد أن نقطع شوطا على طريق التقدم ويؤكدون أن الحكمة تقتضى تكريس كل الجهد لدفع المجتمع المصرى على طريق التطور.. وقد شكل هؤلاء حزب الأمة الذى وضع فلسفته أحمد لطفى السيد وتزعمه الإمام محمد عبده الذى وافته المنية قبل نشأته الرسمية بعامين فتولى رئاسته حسن عبد الرازق «باشا».

يلفت النظر أولا أن الحزبين قاما فى عام واحد ١٩٠٧ وبفارق شهر واحد. وكان حزب الأمة أسبق فى اعلان التأسيس فى ٢١ سبتمبر ١٩٠٧ وتلاه الحزب الوطنى فى ٢٣ أكتوبر.. وكان التيارين يشد كل منهما الآخر فاذا برز أحدهما ظهر له الآخر على الفور. وثانيا: أن كلا منهما تشكل بمساندة قوة داخلية ساعدته على جمع

الأنصار والمؤيدين وتركت له حرية الحركة والعمل. وبينما استند الحزب الوطنى إلى مباركة الخديوى عباس. اعتمد حزب الأمة على تأييد الإنجليز الذى بلغ درجة مشاركة اللورد فيندلى الرجل الثانى فى السفارة البريطانية فى تأسيس الحزب.

مواقف مصطفى كامل لخصها الأستاذ محمد عودة فى كتابه «ليبراليون وشموليون»، إذ سجل ما كتب مصطفى كامل: إننا نطلب استقلال وطننا وحرية ديارنا ونتمسك بهذا المطلب إلى آخر لحظة.. إن الأنشودة التى يجب أن يترنم بها المصريون صباح مساء هى الاستقلال والدستور. ومع اختيار مصطفى كامل رئيسا مدى الحياة أعلن الحزب الوطنى مبادئه، وتصدرها منح مصر استقلالها الداخلى وإقامة حكومة دستورية ثم يجىء بعد ذلك نشر التعليم وتنمية الزراعة والصناعة والتجارة وتحسين الأحوال الصحية.

أما حزب الأمة فقد صاغ أحمد لطفى السيد برنامجه على أساس أن الوقت لم يحن بعد لمناقشة مسألة الاحتلال، لأن الاستقلال لا ينال إلا بالتدرج، لأن الطفرة محال، وعوامل التشبث بها خطرة، وأن استقلال الأمم ليس بضاعة حاضرة، ولكن نتيجة ضرورية لعمل طويل متعب، والثمرة الناضجة لكفاءات مختلفة. وما أشد «طيش الأحلام» التى تملأ آذاننا بالطنين والدعوة أن نلم شعثنا وندعم جامعتنا ونتحد فى وضع صيغة «أطماعنا» ثم نأخذ قواعد المدنية الحديثة ثم نشهر استقلالنا، كل ذلك فى جيل واحد. آمن حزب

الأمة بأن الأمة بزعاماتها لا بعوامها وأن العامة فى كل مكان يتبعون هؤلاء الزعماء، لا تختلف فى ذلك حكومة من حكومات أوروبا الديمقراطية ملوكية كانت أو جمهورية، وأن طبقة العامة فى كل أمة لا تعنى كثيرا بالمسائل السياسية لانشغالها بأعمالها المعاشية فلا ينتظر من عامة الأمة أن تعرف وتهتم بدستورها، و«علينا» ألا نهتم بنشر مبادئنا بين العامة لأننا نرمى إلى اكتساب المفكرين والمهذبين ولأننا لسنا حزب جمهور العامة».

نشعر بالألفة حين نقرأ رأى اللورد كرومر. فقد كتب إلى لندن: «لا أظن أن هناك عاقلا يمكن أن يتصور أن شعبا رزح قرونا طويلة تحت أشد أنواع الحكومات والنظم قهرا وذلا وفسادا وقاسى على أيدى حكام طغاة وسفاحين من الفراعنة حتى الباشوات المعاصرين وأن شعبا ٩٠٪ من رجاله و ١٠٠٪ من نسائه أميون لا يقرءون ولا يكتبون يمكن أن ينتفض فجأة ويتمخض عن مواهب وقدرات تؤهله لأن يحكم نفسه، وأن تقوم به حكومة مسئولة أمام برلمان كامل السلطات. إن مثل هذا المشروع لا يعدو أن يكون هزلا وعبثا. بل إنه وهم مستحيل ولا يمكن أن يتحقق فى الحاضر أو المستقبل أو فى أى وقت من الأوقات.. وأن ذلك ظلم صارخ ليس فقط للمصالح الأوروبية ولكن لمصالح عشرة أو اثنى عشر مليونا فى مصر أفنيت أجمل سنوات حياتى من أجل خلاصهم وانتشالهم والارتقاء بهم ماديا ومعنويا».

ليس هذا فقط بل استطاع اللورد أن «يكتشف نخبة ممتازة ذات مكانة وسطوة ومواهب ويتكاثر عددهم يوما بعد يوم وإن لم يكن لهم القدرة على الصخب والضجيج الذى يجيده الحزب الوطنى المزعوم.. وبذلك يصبح هؤلاء هم الوطنيين الحقيقيين.. والأمل الوحيد فى قيام وطنية مصرية حقيقية يعتمد - فى رأى اللورد- على هؤلاء. وعلينا - نحن الإنجليز - أن نقدم لهم المساعدة والمساندة التى يستحقونها والتى لم يتلقوها من قبل لأسباب عديدة».

كان هذا هو رأى الإنجليز فى مطلع القرن وبعد أربعين عاما. بالضبط فى عام ١٩٤٦. جاء إلى مصر الماريشال البريطانى «سمطس» الذى كان واحدا من دعامات الإمبراطورية التى لم تكن تغرب عنها الشمس. وفى القاهرة قابل الملك ورئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى لكى يقول للاثنين «إن تحقيق الأمانى المصرية يحتاج إلى إدخال إصلاحات اجتماعية على أوضاع الناس فى مصر أكثر مما يحتاج إلى إخراج القوات البريطانية منها».

هذا ما نقله لنا من المذكرات البريطانية الأستاذ هيكل.. ثم ينقل لنا ما هو أهم وهو العلاقة المعقدة بين الديمقراطية ودبابات الاحتلال وجيوش القوى العظمى. كانت (دبابات التغيير) قد أعادت حزب الأغلبية للحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢.. ولم يكن الهدف هو الديمقراطية. إنما كان ضمان وقوف الأغلبية مؤيدة لبريطانيا

وهى تخوض «الحرب ضد النازى» وكان الوفد قد عقد الصفقة التى تعيده إلى الحكم وتستجيب للمطالب الاستراتيجية للقوة العظمى. كان هذا أفضل نماذج «الديمقراطية الراضخة» أو «المتعاونة».. وقد عبر لورد آخر هو اللورد كيلرن عن رأى الإمبراطورية حين صرخ فى رئيس الديوان الملكى قائلا: «لماذا تصرون على دفع الملك إلى صدام مع وزارة تمثل الأغلبية فى بلده. لم يتعلم القصر حتى الآن درس احترام الدستور من أيام الملك فؤاد وزغلول حتى الآن».

ما الجديد - إذا - حين يكتب توماس فريدمان: «نحن لا نريد من مصر أن تكون رجل شرطة لنا، نحن نريدها أن تكون داعية تقدم لنا.. وأن تقود العالم العربى والإسلامى إلى التحديث برسالة تقدمية تعددية وديمقراطية» وحين يطالب مصر بأن تتخلى عن مناهضة إسرائيل لكى تتفرغ لنفسها؟

هل هناك جديد حين يقول: «كان على مصر أن تكون تايوان البحر المتوسط» والرسالة واضحة على مصر أن تكون تايوان وليس الصين!

وفى خطاب انتظره العالم العربى كثيرا طالب الرئيس بوش الابن الفلسطينيين بإصلاح السلطة الفلسطينية أولا قبل العمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلى.. وأعلن أن على الفلسطينيين التخلص من

الفساد ونبذ الإرهاب وإزاحة الدكتاتورية واختيار قيادة أخرى غير الرئيس عرفات.. بالديمقراطية!.. وعندها فقط يستحق الفلسطينيون دولة مبدئية.

وحين سُئلت «كوندوليسا رايس» عن رد الفعل الأمريكى إذا ما انتخب الشعب الفلسطينى عرفات.. كان الرد الأمريكى واضحا: للديمقراطية عواقبها!

ما الجديد فى كتابات توماس فريدمان وخطاب الرئيس بوش والآراء الديمقراطية لمستشارة الأم القومى؟

ربما كان الأمر جديدا للأمريكيين.. أما نحن العرب فقد اعتدنا أن نطالب بالحرية فنجد أنفسنا مطالبين بإصلاح أنفسنا أولا. ليست هذه هى المرة الأولى التى يرتبط فيها منح الاستقلال بالتخلص أولا من الفساد ثم بنبذ الإرهاب والتوقف عن ممارسة العنف ضد الاحتلال.

داهمتنا دبابات التغيير من قبل.. وحكمتنا الديمقراطيات المتعاونة من قبل.

وقد يفيد أن نقرأ فلسفة حزب الأمة المعلنة عام ١٩٠٧: «إن سياستنا مع الإنجليز لا تخلو من أحد وضعين. إما سياسة عناد وعداء وإما سياسة مسالمة واستسلام. ولا شك أن سياسة المعاندة عقيمة. إذ كيف يقبل المعاند من معانده حسابا على أعماله بل كيف يرجو العدو من عدوه إصلاحا؟! ولهذا لا يبقى إلا سياسة

المسالمة والمحاسنة مقرونة بالمحاسبة وأول مظاهر المحاسبة هو المجاملة.

ما الغريب - إذًا - حين تطالب فصائل فلسطينية وعربية عديدة باتباع سياسة المسالمة والاستسلام والمحاسبة التى تبدأ بالمجاملة؟ خاصة حين تتم المجاملة تحت حصار الدبابات وقصف الطائرات.

فى كل الأحوال سيبقى التطور ضرورة قومية وستظل الديمقراطية مطلبا من مطالب الحرية والتقدم فى الوقت نفسه، لكنها الديمقراطية التى تحقق تطلعات الشعوب العربية وتعبر عن قناعاتها الحقيقية.. مهما كانت العواقب.

٣ - من هو الآخر؟

تتصاعد فى الآونة الأخيرة الدعوة إلى قبول الآخر، وقد تحولت الدعوة مؤخرا إلى التبشير بثقافة جديدة هى (ثقافة قبول الآخر). واكتسب الأمر بعدا جديدا بإعلان اليونسكو عام ٢٠٠٠ عاما لثقافة السلام.

تتوالى الكتابات والأعمال الفنية. وفى الطريق جهود دولية لترسيخ الدعوة لضم مزيد من المثقفين والمفكرين إلى صفوف المبشرين بقبول الآخر.

كل هذا ونحن لم نسأل أنفسنا السؤال البديهى: من هو الآخر؟.. من هو الآخر تاريخيا وجغرافيا فى منطقتنا العربية؟

تحاول الدعوة أن تقودنا إلى نتيجة مضمونها أن القبطى هو الآخر بالنسبة للمسلم، والعكس، وأن الأفريقى هو الآخر بالنسبة للعربى، والعكس. كما أن كل من هو غير عربى هو الآخر بالنسبة للعربى والشيعى والسنى، كل منهما آخر عند أخيه. وأن كل خلاف أيديولوجى وبعد جغرافى هو فاصل بين أنا وآخر.

ولكى تكتسب الدعوة أهمية وعمقا فإنها تجدّ فى البحث عن الآخر إلى حد إيجاده من العدم أحيانا. كما تبذل جهدا بالغا فى

محاولة تمييز الذات. وفى بناء الأسوار هنا وهناك، لكى يكون هنا (أنا) وهناك (آخر).

وهى بعد أن تبذل كل الجهد فى بناء الأسوار ووضع الفواصل، تحاول بإنسانية تحسد عليها أن تفتح طاقات فى أسوار قامت هى ببنائها وتدعو أطرافا ميزتها هى، إلى أن تمد أيديها إلى بعضها البعض عبر فواصل كانت هى من قام بتخطيطها.

ويعمل المفكرون الداعون إلى قبول الآخر على رفع العلامات اللازمة فوق الأسوار المرفوعة وعلى طول الخطوط المقترحة. هكذا تستطيع فرق العمل الآتية فى القريب أن تشرع فى إبداع الحلول للمشاكل التى سبق تجهيزها.

ليس فى الأمر مؤامرة. كل ما هنالك أن الآخر الحقيقى فى المنطقة يريدنا جميعا أن نصبح آخرين بالنسبة لبعضنا البعض. وحين تحتشد المنطقة بالشعور بالأنا وبتمييز الآخر فإنها تصبح جاهزة للمرحلة القادمة وهى قبول الآخر، كل آخر فى المنطقة.

فيصبح - وفقا للدعوة - على المسلمين أن يقبلوا الأقباط، ويكون على الأقباط أن يقبلوا المسلمين، مع أنهم يقبلون بعضهم البعض بالفعل منذ زمن بعيد.. قبولا تاريخيا وجغرافيا وحضاريا.

ويكون الحل المقترح للصراع الطائفى فى لبنان هو فى قبول الآخر. وقد كانت لبنان وستبقى مجتمعا عربيا موحدا له

خصائصه المميزة وتوازناته التاريخية تطعمت فيها الطائفية بالدين لكى تكتسب تعقيدا يصعب حله.

وتصبح قضية السودان هى قضية قبول الآخر. مع أنها قضية عرقية تاريخية متعددة الأبعاد دخل الدين فى طياتها هى الأخرى لكى يكسبها تعقيدا يصعب حله.

وفى ظل الدعوة إلى قبول الآخر «الدينى» و«العرقى» و«الطائفى» و«المذهبى» يصبح منطقيا أن تشمل الدعوة الآخر الوارد إلى المنطقة باعتباره مجرد آخر دينى عرقى طائفى.. هكذا يصبح مطلوبا من كل الآخرين أن يقبلوا مجرد (آخر) غريب بينهم.

إن البحث فى التاريخ المعاصر للمنطقة العربية يدفعنا إلى التساؤل عن الهدف من وراء جرنا إلى قبول الآخر. فطوال القرن التاسع عشر وعلى مدى ثلاثة أرباع القرن العشرين لم ينشأ صراع يندفع فيه أهل المنطقة إلى حمل السلاح إلا دفاعا عن الاستقلال ضد الاستعمار الغربى أو تحرير الأرض من المحتل الإسرائيلى.

ولم يتوجه السلاح العربى إلى الصدور العربية إلا فى أعقاب حرب أكتوبر آخر (الحروب العربية الإسرائيلية) إذا استثنينا أيلول الأسود.

فى لبنان اشتعلت الحرب الأهلية. وفى السودان ثار الجنوب مطالبا بالاستقلال. وفى مصر والجزائر عادت فصائل المجاهدين فى

أفغانستان بعد أن أدت مهمتها هناك لكى تؤدى مهامَ أخرى على أرض الوطن.

وفى كل حالة لم يكن الاختلاف – دينيا أو مذهبيا أو طائفيا أو عرقيا – هو أساس الصراع.

إنما كان الصراع سياسيا. وكان التميز المذهبى والطائفى والعرقى غطاء للصراع السياسى.

إلا إذا كنا ننتظر من القادة أن يقولوا لشعوبهم أو لجنودهم إنهم يحاربون لتحقيق أطماع سياسية أو لانتزاع حقوق الآخرين.

وفى كل مرة كان الوجود الخارجى أكثر وضوحا من سابقه. فلم يتفجر التوازن اللبنانى إلا حين أرادت الفصائل المختلفة انتزاع حقوق سياسية ليست لها أو النيل من حقوق طوائف أخرى.

وجاءت المساندة الخارجية لتضمن التوجيه السياسى وتقدم الدعم العسكرى.

وفى السودان تداخل التبشير الدينى مع تأكيد الاختلاف العرقى. إلا أن الصراع العسكرى لم ينطلق إلا حين توفرت له الأسباب السياسية وجاءه السلاح.

كانت هناك عناصر داخلية عرقية ودينية إلا أن الصراع لا ينشأ إلا لأسباب سياسية ولا يشتعل إلا بوجود السلاح والتدريب عليه.

ويبقى دور الخارج الذى لم يعد يحتاج إلى إعادة بحث أو تأكيد.

أما مصر فلم تعرف الاضطهاد الدينى إلا على يد الإمبراطورية الرومانية.

وفى نهاية القرن العشرين لم يكن الإرهاب موجها إلى الأقباط بقدر ما كان موجها إلى الدولة ولم يسقط ضحايا له من الأقباط بقدر ما سقط من المسلمين. وكان وراء الإرهاب أهداف سياسية.

لم يكن للإرهاب فى مصر أبعاد ثقافية وليس له أساس دينى.

وليس لدينا فى مصر صراع عرقى. ليس هناك فى مصر آخر. كلنا مصريون.

كان للإرهاب أهداف سياسية وتوفر له السلاح وأجزل له الدعم الخارجى فتفجر العنف.

وسيبقى التسامح الدينى والعرقى أحد مكونات الفكر العربى طوال العصر الحديث.

أما القضية التى تستحق الالتفات فهى التسامح السياسى.

إن الآخر السياسى فى المنطقة العربية هو وحده الذى يقابل بالرفض.

إن الإصرار على الربط بين نشر ثقافة قبول الآخر وبين دعم ثقافة السلام يثير عددا من الأسئلة.

أولها: هل السلام قضية ثقافية؟ **وثانيها:** هل قبول إسرائيل فى المنطقة العربية قضية ثقافية؟

وثالثها: هل هناك محاولة للربط بين العداء الصهيونى للعرب والاضطهاد الأوروبى لليهود؟

لا أعتقد أن السلام قضية ثقافية. السلام قضية سياسية تتعلق بالأمن القومى والسيادة الوطنية.

ولا ينبغى الاستسلام لمحاولة تصوير العداء بيننا وبين إسرائيل من زاوية رفض الآخر.

إن المدخل الثقافى ينطوى على سخرية مهينة بالتاريخ وإهدار مريب لحقائق الجغرافيا.

وهل كانت دير ياسين وصبرا وشاتيلا مذابح ثقافية؟

وهل كانت حروب ٤٨ و٥٦ و٦٧ و٧٣ و٨٢ حروبا ثقافية؟

هل انطلقت الحروب العربية الإسرائيلية من رفض الآخر الثقافى أو الدينى أو الطائفى؟

إن هذا المدخل يضع الصراع فى المنطقة فى مرتبة موازية للصراع فى البلقان. ولست فى حاجة إلى بيان الفوارق بين الحالتين.

وأول الفوارق أن إسرائيل دولة لم يكن لها وجود فى المنطقة قبل خمسين عاما. بل لم يكن هناك قبلها شعب اسمه الإسرائيليون.

إن قبول إسرائيل فى المنطقة ليس قضية ثقافية. فإسرائيل لم تنشأ لأسباب ثقافية أو حتى دينية.

وقد عاش اليهود فى المنطقة العربية يتمتعون بالقبول ويحظون بالاحترام.

وفى مصر بالذات كان لهم نفوذ اقتصادى قوى وظل هذا النفوذ قائما حتى بعد قيام إسرائيل، ولم تتم تصفيته إلا بعد العدوان الفرنسى البريطانى الإسرائيلى عام ١٩٥٦، كما تستحق كل قوة اقتصادية تعمل ضد مصلحة الأمة.

لقد لقى اليهود اضطهادا فى أوروبا وليس فى المنطقة العربية. وهو اضطهاد يتفق مع تاريخ أوروبا الدموى. إذا كان تاريخ أوروبا هو تاريخ الصراع الثقافى والدينى والعرقى والأيديولوجى والاقتصادى. فلا أظننا فى حاجة إلى إستيراد هذا التاريخ حتى لو حاول الأوروبيون تصديره إلى العالم كله.

قد يكون قبول اليهود قضية ثقافية فى أوروبا. وقد يكون الإيمان بإسرائيل قضية ثقافية أمريكية أو هو أحد أهم مكونات الثقافة والإيمان الأمريكى.

أما نحن فإن للقضية عندنا أوجها وأسبابا أخرى.

نحن نرحب بثقافة السلام إذا استطعنا أن نتذكر من اعتدى، ويعتدى على من، ومن يحتل أرض من، ومن الذى يسعى إلى الاعتراف بالوجود والاستقلال.

إن الحديث عن ثقافة السلام يتضمن اعترافا بأن العدوان متبادل. إلا أن البادئ بالعدوان سيظل واضحا فى الذهن العربى غير قابل للالتباس.

وإذا كان المقصود بقبول الآخر ثقافة التسامح، فإن الإسلام والمسيحية كلاهما قائم على التسامح.

ويبقى الذين يظنون أنهم شعب الله المختار. والذين يؤمنون بأن الآخرين هم الأغيار.

وإذا كان المقصود هو قبول الغرب فى المنطقة، فالواقع أن وجودهم مقبول بل ومرغوب بأكثر مما يريدون.

بل إن التاريخ الحديث للمنطقة العربية هو قصة حب من طرف واحد مع الغرب. أو هو قصة غرام عفيف من طرف يتقرب تقابله ممارسة استغلالية باردة من طرف يتعالى.

وكم من الدول التى قامت بدعم الغرب ومباركته وكم من القادة بدءوا بتقديم الزهور للغرب وانتهوا بالشكوى من الهجر والنسيان أو بادروا بالثورة والعصيان.

وكم من العرب يتلخص حلمهم فى الحياة فى كنف الحضارة الأوروبية سواء هنا أم هنالك.

وأخيرا من الذى أفرز نظرية صدام الحضارات؟ ومن الذى يوشك أن ينجح فى تحويل النظرية إلى حقيقة واقعة؟ الغرب أم العرب؟

لقد ضلت الدعوة إلى التسامح طريقها إلينا. وأرى أنه من الواجب أن نعيدها إلى أصحابها لأنهم أحوج الناس إليها.

٤ - قاطرة التخلف الشرق أوسطى

تحاول إسرائيل – وقد نجحت تقريبا – أن تقنع العالم بأنها واحة التقدم فى المنطقة العربية. وقد جسد بيريز دعاوى إسرائيل فى دافوس فى بداية هذا العام، حين قال: إن إسرائيل هى نقطة ضوء فى منطقة مظلمة، وأنها جزيرة متقدمة فى محيط من الفقر والجهل والتخلف.

ولم تكن تلك أولى نظريات بيريز ولن تكون آخرها. فقد ظل بيريز يجوب المنطقة العربية طوال التسعينات لكى يروج «للشرق أوسطية». وقد قدمها وهى أهم نظرياته لمرحلة ما بعد السلام فى كتاب يحمل اسم «شرق أوسط جديد». ثم لخص أهدافه فى مؤتمر التعاون الإقليمى فى المغرب حين قال: «إن دول المنطقة أسلمت قيادها لمصر طوال أربعين عاما، فكانت النتيجة منطقة منقسمة على نفسها، تعانى تدهورا اقتصاديا وحضاريا. وعلى هذه الدول أن تعطى دور القيادة لإسرائيل لأربعين عاما قادمة، ثم ترى المحصلة النهائية، التى لن تكون سوى ازدهار اقتصادى وتقدم حضارى. ولا يبدو أن دعوة بيريز قد قوبلت بالرفض الكامل. فهناك دول عربية هنا وهناك، تسير قدما، علنا وخفية، على طريق التعاون الاقتصادى والتنسيق السياسى مع إسرائيل.

وتقوم دعاوى التقدم الإسرائيلى على ثلاثة مرتكزات:

أولا: الديمقراطية: إذ تروج إسرائيل لفكرة أنها الدولة الديموقراطية الوحيدة بالمنطقة.

ثانيا: الازدهار الاقتصادى: بزعم أن بلوغ دخل الفرد فى إسرائيل أضعاف دخله فى كثير من الدول العربية دليل على قوة الاقتصاد الإسرائيلى.

ثالثا: التقدم العلمى والتكنولوجى: وتعتمد إسرائيل فى تقديم صورتها كدولة منتمية إلى العالم المتقدم على الاختراقات البالغة التى حققتها فى تكنولوجيا الكمبيوتر والليزر والاتصالات والتطبيقات العسكرية لهذه التكنولوجيا فى مجالات الاستشعار عن بعد وتصنيع وتوجيه الصواريخ والصواريخ المضادة للصواريخ.

على أية حال بينما تجد دعوة بيريز دعما من الغرب وقبولا لدى البعض فى العالم العربى فإننى شخصيا أرى أن إسرائيل قد أدت دورها طوال النصف الأخير من القرن العشرين كقاطرة تجر المنطقة العربية على طريق التخلف.

علينا أولا: أن ندرك أن إسرائيل لم تكن لتنشأ لو لم يكن وجودها يحقق مصالح حيوية واستراتيجية للقوى الكبرى، إنجلترا وفرنسا فى النصف الأول ثم الولايات المتحدة الأمريكية فى النصف الأخير من القرن العشرين. وستظل تتلقى دعما هائلا من القوى الكبرى ذات المصالح فى المنطقة، لأنها تؤدى دورا أساسيا فى خدمة تلك المصالح.

لا أعتقد فى صحة المقولات التى تردد أن إسرائيل هى المتحكم فى السياسة الخارجية الأمريكية. فالولايات المتحدة يهمها أولا وأخيرا مصالحها الخاصة. وحتى هذه اللحظة أثبت الواقع أن قيام إسرائيل ودعمها وضمان تفوقها قد أفاد المصالح الأمريكية والغربية فى المنطقة. ومن ناحية أخرى فإن الغضب العربى لم يضر تلك المصالح كثيرا.

يمكننا ثانيا: أن نلاحظ أن إسرائيل أدت وتؤدى وظيفتها على خير وجه وقدمت للولايات المتحدة وللغرب خدمات جليلة استحقت فى مقابلها كل ما حصلت عليه من معونات اقتصادية ودعم علمى وتكنولوجى وعسكرى. وأهم هذه الخدمات هو الإبقاء على المنطقة العربية فى حالة التردى الراهنة.

وثالثا: إن كل دعاوى التقدم الإسرائيلى مردود عليها:

أولا: تفخر إسرائيل بأنها واحة الديموقراطية فى المنطقة. إلا أن إسرائيل تقدم نموذجا للديموقراطية لا مثيل له فى العالم. فإسرائيل «ديموقراطية عسكرية». ليس من الصعب ملاحظة أن رئيس الوزراء الإسرائيلى إيهود باراك كان أكثر جنرال حصل على نياشين فى تاريخ إسرائيل.

وليس لذلك سوى معنى واحد. أنه أفضل من حارب العرب.. وأكثر من أراق من دمائهم. أما خلفه فى رئاسة الوزراء فهو آرييل

شارون. والرجل لا يحتاج إلى تعريف. شأنه شأن كل السفاحين. وكذلك كان قادة إسرائيل بلا استثناء، إما من الجنرالات وإما من زعماء العصابات الصهيونية. ثم إن للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية حضورًا شديد الثقل فى الحياة العامة فى إسرائيل، من الإعلام إلى الأحزاب إلى الحكومة وحتى الجامعات ومراكز الأبحاث.

والسبب فى الحقيقة أن المجتمع الإسرائيلى مجتمع عسكرى. فالكل جنود. بعضهم نظاميون والآخرون فى صفوف الاحتياط. والاقتصاد الإسرائيلى اقتصاد حرب. والتعليم والتربية تهدف إلى تخريج عناصر مقاتلة، إما فى الخدمة العسكرية وإما فى المستوطنات. والإعلام فى أغلبه آلة دعاية وتعبئة وليس جهازًا لبث المعلومات وإبداء الرأى.

هذا من جانب. ومن جانب آخر فإن الديموقراطية الإسرائيلية غارقة فى الفساد. رئيس الوزراء الأسبق نيتانياهو تعرض للتحقيق لتورطه فى قضايا فساد واستغلال نفوذ. وقد حصل على البراءة لعدم كفاية الأدلة فى الوقت الذى أكد فيه المدعى العام اقتناعه بصحة الاتهامات. رئيس الجمهورية السابق عيزرا فايتسمان تقدم باستقالته بعد ثبوت تورطه هو الآخر فى تلقى رشاوى. بل إن باراك أيضا لم يسلم. فهناك تحقيقات حول مخالفات مالية وقعت فيها حملته الانتخابية. ومن بعدهما لم يسلم شارون وابنه وحزبهما الليكود من فضائح الفساد.

ثانيا: لا يستطيع أحد فى المنطقة أن يجارى الاقتصاد الإسرائيلى فهو اقتصاد قائم فى الأساس على الدعم الخارجى. ونعلم جميعا أن إسرائيل هى أكبر دولة تتلقى المعونات فى العالم، وربما فى التاريخ. فقد تلقت إسرائيل – وفق تقرير أمريكى – ١٦ مليار دولار سنويا من الولايات المتحدة طوال الثلاثين عاما الأخيرة. وبينما نحاول فى مصر إنجاز تقدم اقتصادى حقيقى قائم على أسس ذاتية، فإن إسرائيل تقدم نموذجا رديئا لاقتصاد قواعده خارج بلاده.

إن ارتباط الاقتصاد بالسياسة يفسر التناقض بين اقتصادنا واقتصاد إسرائيل. فعلى مدى قرنين من الزمان ظلت مصر تسعى للاستقلال. وأصبح معروفا أن الاستقلال الكامل للإرادة الوطنية يحتاج اقتصادا قويا مستقلا. أما إسرائيل فقد سعت منذ نشأتها إلى الاعتماد والارتباط بأقصى ما تستطيع بالقوة العظمى فى العالم. لذا ولدت فى رحم الإمبراطورية البريطانية، واشتد عودها فى كنف الإمبراطورية الأمريكية. وترى إسرائيل – ولها كل الحق – أن هذا الارتباط هو الضمان الوحيد لوجودها وسر تفوقها.

ثالثا: إن التقدم التكنولوجى فى إسرائيل كاقتصادها، قادم من خارج حدودها. وما كان للتفوق التكنولوجى الإسرائيلى أن يكون لولا شراكتها الاستراتيجية مع القوة التكنولوجية الأولى فى عالم اليوم. فالقوة النووية الإسرائيلية، أهديت إليها من فرنسا. وحتى اليوم فإن معهد وايزمان فخر التكنولوجيا الإسرائيلية، يستضيف

بانتظام خيرة علماء الولايات المتحدة للتدريس ومباشرة الأبحاث العلمية. ولم يعد سرا أن أحمد زويل قضى عاما متصلا هناك، بخلاف زيارات متقطعة، يقدم أحدث ما لديه من علوم الليزر يشرك فيها العلماء الإسرائيليين ويشاركهم البحث والتطوير.

أسطورة التفوق الإسرائيلى أسطورة زائفة. فالسيادة الإسرائيلية لا تكون الا بدعم هائل تتلقاه من خارج حدودها، من القوى التى يفيدها وجود إسرائيل ويهمها تفوقها وتسعى لاستخدامها للسيطرة على المنطقة كلها.

المشكلة الحقيقية أن إسرائيل اشتبكت طوال النصف الأول من القرن العشرين مع الأنظمة القومية العربية، التى أعلنت أن القضاء على إسرائيل هو هدفها الأول. وقد تلقت الأنظمة القومية العربية هزيمتها الكبرى فى يونيو ٦٧. وبانتهاء القرن العشرين فإن هذه الأنظمة تبدو محاصرة ومهزومة. بينما تبدو إسرائيل منتصرة ومزهوة بتفوقها الساحق. لذا فهى تقدم نموذجا للقوة فى المنطقة. وحين يسأل الكثير منا نفسه لماذا تراجعنا بينما تتقدم إسرائيل، فإن الإجابة تأتى من هنا وهناك: انظروا إلى إسرائيل. ثم انظروا إلى أنفسكم!

والهدف هو أن تصبح إسرائيل هى النموذج والمثال. والصيحات ترتفع كل يوم بأن علينا أن نكون كإسرائيل إذا أردنا أن نهزمها أو على الأقل نحد من تفوقها. فما هى طبيعة النموذج الإسرائيلى؟

أولا: الدولة العنصرية: إسرائيل دولة الصهاينة، ولا أحد غيرهم. كل من هو غير صهيونى لا مكان له على أرض إسرائيل. وحين أراد العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية المطالبة بالمساواة على أساس الجنسية، اخترق رصاص الدمدم أجسادهم كإخوانهم من العرب الفلسطينيين، وارتفعت دعاوى استحقاقهم للقتل والطرد من إسرائيل. هل هناك دولة عنصرية أخرى فى المنطقة؟

ثانيا: الدولة الدينية: فلا مكان لغير اليهود فى إسرائيل. الآخرون هم الأغيار. وبينما تمطر السماء علينا بنظريات قبول الآخر، فلا مكان فى إسرائيل لأى قبول لأى آخر.

إن تفوق إسرائيل وانتصارها على الدول القومية العربية أحد أسباب ارتفاع الأفكار الداعية إلى إقامة الدولة الدينية فى أرجاء العالم العربى. فها هى ذى دولة دينية يهودية ألحقت الهزيمة بالدول القومية.. وها هم أولاء قوم استعادوا هويتهم المفقودة منذ دهور، بل وأعادوا إحياء لغتهم المندثرة، لذا ترتفع الدعاوى هنا وهناك بأن الدولة الإسلامية وحدها هى القادرة على الوقوف فى وجه إسرائيل. فالعودة إلى الماضى هى التى تحقق النصر المؤزر.. وأن استعادة الهوية القبطية وإعادة إحياء اللغة القبطية والعمل على إنشاء الدولة القبطية هى ملاذ الأقباط ومستقبلهم. ولم لا؟. ألم ينجح اليهود فى كل ذلك بمساعدة القوى العظمى؟

ويبدو متسقا مع هذا الفكر أن الثورة الوحيدة التى شهدتها المنطقة فى ربع القرن الأخير أسفرت عن إنشاء دولة دينية فى إيران.

ثالثا: دولة المحتل: وهل هناك دولة واحدة فى المنطقة تحتل بالقوة المسلحة أراض دول مجاورة لها غير إسرائيل؟

ليس غريبا - إذًا - أن يطالب صدام حسين - بعد احتلال الكويت- بانسحاب إسرائيل أولا من الأراضى التى تحتلها شرطا لانسحابه من الكويت. وأظنه ظل حتى سقوط بغداد واختفائه مندهشا من رد الفعل العالمى الهائل، لإقدامه على عمل مارسته إسرائيل طويلا، فلم يتجمع تحالف دولى لتحرير الأرض العربية، ولم يتقرر حصار إسرائيل اقتصاديا، أو تفكيك ترسانتها الهائلة من أسلحة الدمار الشامل.

رابعا: الدولة المارقة: إذا كانت هناك دولة فى المنطقة ينطبق عليها هذا الوصف فهى أولا إسرائيل. فلم يصدر فى تاريخ المنظمات الدولية كل هذه القرارات بإدانة دولة مثلما تقرر فى حق إسرائيل. وليس هناك دولة غيرها تملك ولا تتورع عن استخدام كل هذه الأسلحة المحرمة دوليا. ومع ذلك فلا يبدو أن لدى إسرائيل أية نية للاستجابة. وقد حاولنا أن ننبه العالم إلى أن إسرائيل هى الدولة الوحيدة فى المنطقة التى لم توقع على معاهدة حظر السلاح النووى. وفى النهاية لم نجد بدا من التوقيع مع الامتناع عن التوقيع على معاهدة حظر الاسلحة الكيميائية.

وقد حاول العقيد القذافى أن يحتج بعدم استجابة إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة، لكى يمتنع عن تسليم المتهمين فى قضية لوكيربى، فوقع فريسة للحصار الدولى مدة عشر سنوات حتى سلم بما تريده الولايات المتحدة وبريطانيا، ونفذتاه بقوة القانون الدولى.

خامسا: إن ما نشهده اليوم على الأرض الفلسطينية. هو نوع من الإبادة العرقية. لم يعد هدف الجيش الإسرائيلى إخماد المظاهرات والاحتجاجات. إنما يسعى الإسرائيليون إلى قتل كل من يستطيعون قتله من العرب على أرض فلسطين، وطرد وإرهاب من تبقى لكى يتركوا أرضهم للغاصبين المعتدين، بحيث لا يبقى عليها سوى الإسرائيليين وحدهم. ورغم حساسية الناتو المفرطة من التطهير العرقى فى كوسوفو. فليس متوقعا أن يحرك ساكنا إزاء التطهير العرقى للعرب على أرض فلسطين. هل يكون غريبا بعد ذلك أن يسكت الجميع عن عملية التطهير العرقى الذى مارسه النظام التركى ضد الأكراد؟

سادسا: الإرهاب: لم تكن إسرائيل لتنشأ لولا عصابات الإرهاب التى قادها مؤسسو الدولة بن جوريون وبيجين وشامير. وكلهم أصبحوا رؤساء للوزراء. لا عجب أن الإرهاب الإسرائيلى نموذج يحتذى من العراق إلى الجزائر.

فى كل هذا كانت إسرائيل هى النموذج وهى المثال. وهناك حملة هائلة للترويج للانتصار الذى حققته. وللهزيمة التى لحقت

بالأنظمة العربية القومية. والهدف نشر القيم التى تمثلها إسرائيل، قيم التخلف، فى أرجاء المنطقة. ومحاصرة قيم وركائز التقدم التى حاولت وتحاول عدد من الدول القومية أن تنشرها على أرضها. والمحصلة أن تظل المنطقة أسيرة لإسرائيل وتظل إسرائيل هى غرفة العمليات ومركز القيادة. نبيت نفكر فى كيف نحارب إسرائيل أو كيف نسالمها أو نساومها، وكيف نلحق بها أو نصبح مثلها. وتصوروا كيف كان يمكن أن يكون العالم العربى لو أن إسرائيل لم تكن موجودة!

هكذا كان للوجود الإسرائيلى هدف ومازالت له وظيفة. وإسرائيل تؤدى دورها بأفضل ما تستطيع.. لذا فهى تجنى المكافآت وتحصل على ما تريد. فى هذا يمكن أن ننظر إلى إسرائيل ونسأل أنفسنا هل أدينا واجبنا؟ هل فعلنا ونفعل كل ما نستطيع؟

أظن أن أمامنا الكثير..

وأول ما نفعله أن نفلت من الأسر.. أسر النموذج الإسرائيلى.. وأسر وهم الهزيمة. فإسرائيل ليست هى المثل الأعلى. ونحن - على رغم كل ما وقع وعلى رغم كل ما يبهج أعداءنا - لم ننته إلى الهزيمة الكاملة بعد.

الفصل السادس

تحالف الصفوة

١ - تحالف الصفوة

سيبقى الحراك الاجتماعى أحد أهم الآليات التى تتطور عبرها المجتمعات.

والحراك الاجتماعى هو الحركة الرأسية بين طبقات المجتمع المختلفة صعودا وهبوطا. وهو الذى يسمح للفقراء بالمولد أن يرتقوا إلى الطبقات العليا فى المجتمع وأن يصعدوا إلى مرتبة النخبة إذا ما حاز أحدهم ملكات التفوق فى التعليم أو السياسة أو الاقتصاد أو الفن أو الرياضة أو فى مجالات العمل المختلفة.

وهو الذى سمح لطفل يتيم لأسرة ممزقة معدمة اسمه «بيل كلينتون» أن يصبح رئيسا لأعظم دولة «رأسمالية» فى التاريخ بعد تخرجه من جامعة ييل، واحدة من أكبر الجامعات «الخاصة» فى العالم.

وهو الذى سمح لشاب غريب من مواليد البحيرة اسمه أحمد زويل أن يصبح رمزا للتفوق لمن يملك أسبابه الحقيقية.

على الجانب الآخر يفسح الحراك الاجتماعى الطريق أمام الذين ولدوا وعاشوا ضمن صفوة المجتمع لكى يهبطوا إلى مرتبة الطبقة الوسطى أو أن يهوى أى منهم إلى طبقات المعدمين إذا ما افتقد المزية التى صعد بها هو أو آباؤه إلى طبقة الصفوة.

ويتنوع نمط الحراك الاجتماعى من مجتمع إلى آخر كما تختلف درجته وشروطه فى نفس المجتمع من زمن إلى آخر. فقد يمنح المجتمع نخبة المتعلمين بطاقة الصعود إلى الطبقات العليا. وفى أزمنة أخرى لا يسمح المجتمع إلا لأصحاب الثروة بالتحرك إلى أعلى.

وفى كل الأحوال تبقى القوة والسلطة سببا كافيا ومقياسا حاسما للانتماء إلى صفوة المجتمع.

فى المجتمعات المعاصرة يمكننا أن نقيس درجة تقدم المجتمع بمدى اتساع وحيوية الحركة صعودا وهبوطا بين طبقاته المختلفة. مع ثبات نسبى فى شروط ومعايير الصعود وأسباب ومبررات الهبوط خلال القنوات المفتوحة بين طبقات المجتمع.

المجتمعات النامية تتميز بنمط آخر من الحراك الاجتماعى. حيث تعتمد حركة الصعود والهبوط فيها بالأساس على انتقال مركز السلطة من جماعة إلى أخرى ومن قيادة إلى قيادة. وعلى الرغم من صعود جماعة السلطة والثروة فى غالبية العالم الثالث من الطبقة الوسطى ومن بين جماعات الفقراء. فإن أول ما تحرص عليه الصفوة الجديدة بعد إحكام قبضتها على السلطة هو العمل على سد قنوات العبور الاجتماعى بين الطبقات وهى القنوات التى تتدفق بين ضفافها تيارات الحراك الاجتماعى.

تصعد النخب بالثروة أو بالثورة أو بالكفاءة المهنية أو الإخلاص السياسى.

وما إن تصل إلى مرتبتها الجديدة حتى تنشأ العلاقات والصلات تلقائية أو متعمدة بين النخب والقيادات. وتتفوق الروابط بين النخب بعضها البعض على الروابط الطبيعية الفطرية بين النخب وبين قواعدها.

باطراد التجمع الأفقى بين الطبقات العليا والتفكك الرأسى بينها وبين قواعدها العريضة ينشأ تحالف الصفوة.

يتكون تحالف الصفوة من عناصر مؤثرة من النخب، متشابكة العلاقات متداخلة المصالح، تعمل بكل جد على تثبيت الأوضاع الاجتماعية، بحيث يبقى كلٌ فى مكانه. يبقى أبناء الأغنياء أغنياء وأبناء الفقراء فقراء، ويرث الأبناء مهن آبائهم.

هكذا يتبنى تحالف الصفوة مبادئ وقيم «الاحتكار الاجتماعى». يوفر الحراك الاجتماعى عملية تقليب وتنقيب واسعة يستطيع بها المجتمع أن يلتقط أفضل العناصر القادرة على تحمل مسئوليات طليعية فى السياسة والاقتصاد والعلم والثقافة. بينما يؤذن اكتمال تحالف الصفوة بحرمان المجتمع من أغلب كفاءاته وقدراته المدفوعة بطبيعتها بالطموح إلى الارتقاء إلى أعلى.

ويشيع تجمد عمليات الصعود والهبوط على السلم الاجتماعى أجواء من اليأس والإحباط فى نفوس أبناء الطبقة الوسطى ومناخا من الاسترخاء والدعة لدى الصفوة.

تتكلس قنوات الحراك الاجتماعى ليصاب المجتمع بتصلب الشرايين ويصبح عرضة للسكتات المخية والقلبية. ويصبح مرشحا للتهاوى حين

تقرر أعمدته الوسطى أولا ثم قاعدته العريضة ثانيا أن حمل القمة وتحملها لم يعد يفى بمصلحة البناء كله أو بطموحه.

لكى يتمكن تحالف الصفوة من تثبيت مواقعه فإنه يعمل بجد ودأب على سلب سلطة القانون وتغييب روحه وإقامة العراقيل أمام تطبيقه وتنفيذ أحكامه. ذلك أن المساواة فى الحقوق والواجبات هى كنه القانون ومقصده.

أما تحالف الصفوة فله قوانينه الخاصة التى يهدف إلى وضعها وإقرار العمل بها.

الديموقراطية هى ثانية أعداء تحالف الصفوة.

وهو يدرك ذلك جيدا ويجتهد فى محاولة حصارها والتضييق عليها والانقضاض على وسائلها ورموزها كلما سنحت الفرصة.

ولأن المؤسسات هى الكيانات التى تقوم بصياغة أهداف المجتمع وسياساته، وهى التى تضع القانون، فإن تحالف الصفوة لا يخفى رغبته فى السيطرة عليها، وتعطيل عملها والالتفاف من حولها.

على مدى عشرين عاما تقريبا نجح النظام المصرى بوعى فى كسر الاحتكار الاجتماعى، كما نجح فى مقاومة الاحتكار الاقتصادى، برغم الضغوط العاتية والمحاولات الدءوبة لاختراق المؤسسات والتحايل على القانون وحصار الديموقراطية من قبل تحالف الصفوة.

ظل تيار الحراك الاجتماعى يموج بالطموح والالم، يختلط فيه الصعود الحثيث بالانزلاق المرير.. يحمل الأمل للكفاءات أيا كانت أصولها الاجتماعية.

ولا أظن المستقبل إلا معبأ بمزيد من التحديات.

لن يكتمل الإصلاح الاقتصادى إلا بإرساء مكونات اجتماعية سليمة تحمى وجوده وتضمن تقدمه.

ويأتى الحراك الاجتماعى بما يعنيه من تكافؤ الفرصة واقرار المساواة والعدالة الاجتماعية فى مقدمة القيم الاجتماعية لاقتصاد السوق.

وإذا كان الاحتكار الاجتماعى يصلح أساسا للنظام الإقطاعى فهو يتناقض كلية مع الليبرالية بأشكالها وتوجهاتها المختلفة. وهو نقيض الديموقراطية والاشتراكية والعدالة الاجتماعية.. كل النظم السياسية المعاصرة بطبيعتها ضد الاحتكار الاجتماعى.

لذا سيكون علينا - على طول مسيرة الإصلاح - أن نؤكد على سيادة القانون بدءا من التشريع إلى الممارسة حتى التطبيق.

ولا مفر من إعادة النظر فى الوظيفة السياسية والاجتماعية للمؤسسات. كى تتمكن من القيام بدورها فى قيادة التطور والحفاظ على مسار التنمية.

ولابد من دعم الإيمان العام بالديموقراطية لتبقى ضمانا للمساواة والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.

٢ - عصر التسويات

يعد القانون أحد الدعائم الأساسية للدولة الحديثة. وهو أحد أهم مقومات العقد الاجتماعى الذى يضمن سلامة النظام السياسى. بل إن نشأة القانون بمعنى النظام كانت ملازمة لميلاد السلطة. وكان لكل سلطة نظامها الخاص الذى تحكم به رعيتها. إلا أن الفارق بين النظام والقانون زاد وضوحا بمرور الزمن بحيث أصبح المترادفان نقيضين فى بعض الأحيان.

فالنظام يعنى مجموعة من القواعد تضعها السلطة وفقا لأهداف تحددها بمعرفتها وتقوم بتطبيقها وتنفيذ مقتضياتها طبقا لرؤيتها وتفسيرها.

وكان النظام انعكاسا لتوازن القوى وعنوانا للسلطة داخل المجتمعات الإنسانية الأولى.

وكان على الرعية أن تنصاع للنظام الذى يمثل مجموع إرادات مراكز القوة والسلطة. كان النظام هو قانون القوة. فكانت العبودية «نظاما» وكانت الضرائب وأسلوب جبايتها وعقوبة التخلف عن أدائها «نظاما» وكان الخضوع للسلطة دينية كانت أم دنيوية «نظاما».

أما القانون فقد كان شيئا آخر.

القانون هو مجموعة القواعد التى يشترك فى تحديدها ووضعها المجتمع كله ويقوم بصياغتها ممثلون للمجتمع بجميع طوائفه ويستوى أمامها الجميع حكاما ومحكومين وأقوياء وضعفاء وفقراء وأغنياء. ولضمان تطبيقه كان لابد أن ينشأ كيان منفصل مستقل ينظر فى إقرار العدل بعيدا عن نفوذ الحكام وعن ضغوط جموع الناس. لا يأبه لما تريده السلطة ولا يلتفت لتأثير الرأى العام.

أصبح القضاء سلطة تتوازى وتتوازن مع السلطة التنفيذية التى جردت من وحشيتها وفقدت قدسيتها وانحشرت بين السلطة القضائية من ناحية والسلطة التشريعية من ناحية أخرى.

ولم يكن الطريق إلى القانون سهلا أو ممهدا ولم تكن المسافة بين «النظام» و «القانون» قصيرة. إنما كان على الإنسان أن يمر بمراحل عسيرة من التطور وجولات عنيفة من الصراع ضد السلطة وضد طبيعته.

فالقانون يستند إلى المساواة ولم يكن يسيرا على الإنسان أن يعترف بالمساواة.

احتاج الأمر رسلا من السماء ينادون بالمساواة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الإيمان وتاريخا حافلا بالثورات والشهداء لكى تصبح

المساواة شعارا مكافئا للحرية ومبررا للإخاء. ويصبح الجميع متساوين فى الحقوق والواجبات ويصبح لكل خطأ عقوبته أيا كان فاعله.

وكان يبدو أن القرن العشرين سيشهد انتصارا نهائيا لقوة القانون ونهاية حاسمة لقانون القوة.. إلا أن نهاية القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين ستسجل تراجعا للقانون أمام القوة.

وهو ما نستطيع أن نراه جليا على اتساع رقعة الكرة الأرضية كما يمكن أن نلاحظه دون جهد فى مختلف أنحاء الوطن.

ولما كان القرن العشرون قد آثر أن ينتهى قرنا أمريكيا فإن المبادئ والممارسات القانونية داخل الولايات المتحدة سيكون لها أبعد الأثر على مفهوم القانون فى العالم كله.

إن ما يدور محليا وإقليميا وأمريكيا وعالميا يدفعنا للتساؤل عن مستقبل القانون.

محليا لسنا فى حاجة لتكرار الحديث عن غابة القوانين الموحشة والمتشابكة التى يصعب على المتخصصين متابعتها والتى تحول بين المواطن وبين إدراكه لواجباته أو بينه وبين نيل حقوقه. وحين يكون على المرء أن يواجه مساءلة قانونية فإنه يجد نفسه فى مأزق.

ولا شىء يضارع شعوره بالأزمة وهو فى مواجهة القانون قدر إحساسه بالعجز حين يكون عليه أن يلجأ للقانون للحصول على ما يرى أنه حق له ضاع أو اغتصب.

وفى كل حال يضاعف من حدة أزمته جهله بما يجب أن يفعله أو لا يفعله لكى يجتاز ما يبدو له محنة، وكان لا يجب أن يكون.

وتتعقد المشكلة حين يصدر الحكم لصالحه ثم لا يجد سبيلا إلى تنفيذه لأن التنفيذ يحتاج إلى القوة وهى ليست دائما فى صف القانون. المؤسف أنها أحيانا فى يد أعدائه.

لذا يلجأ الناس إلى التفاوض بعيدا عن القانون.. وهو ما جعل الحق متروكا والتسوية مطلبا.

فإذا كانت هناك صعوبات عملية تعترض إحقاق الحق، فإن هناك اعتبارات واقعية تدعم منطق التسوية.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية يكفى تذكر قضية أوجى سمبسون لاعب الكرة الأمريكى الشهير الذى كان متهما فى قضية قتل زوجته وصديقها. وهى قضية قال عنها أحد خبراء القانون الأمريكيين لمجلة نيوزويك إنها لو عرضت على أحد المحاكم العادية بعيدا عن الاهتمام الشعبى والإعلامى وكان المتهم فيها رجلا عاديا لصدر الحكم بإدانة المتهم فى نفس الجلسة، الا أن سمبسون كلف فريقا من أكبر رجال المحاماة الامريكيين بالدفاع عنه وتكلف فى سبيل ذلك أكثر من ستة ملايين من الدولارات.

وكوفئ بنيل براءة مشكوك فى سلامتها.. كانت كفيلة بالنيل من سلامة النظام القانونى الأمريكى باكمله.

إذا أضفنا إلى ذلك أن حقيقة اغتيال رئيس الجمهورية جون كينيدى والمدعى العام المرشح للرئاسة روبرت كينيدى وداعية الحقوق المدنية مارتن لوثر كينج ليست معروفة على وجه الدقة حتى هذه اللحظة، لأمكن أن نصدر حكما على كفاءة النظام القانونى الأمريكى.

ولعل هذا النظام هو المسئول عن شيوع مبدأ الصفقة بدلا من التمسك بإقرار القانون. وإرساء مفهوم التفاوض بدلا من البحث عن الحقيقة.

فمن المعتاد أن يسبق الجلسات الرسمية جلسة مبدئية يستعرض فيها القاضى موقف أطراف القضية ليحدد مدى جديتها وجدارتها بالعرض على المحلفين.

وقد يرى أن يعرض على الأطراف نوعا من التسوية من واقع رؤيته لقوة مواقفهم القانونية. قد توفر التسوية وقتا وجهدا ولكنها تحرم المجتمع من إعمال العدل وتفتح طريقا موازيا للقانون يتلاقى معه أحيانا ويبتعد أحيانا أخرى.

ربما كان المنطق أن العدل الكامل ليس ممكنا فى كل الأحوال. وقد يكون من الحكمة الرضا بتحقيق قدر من العدل، القدر الذى تسمح به الملابسات والمراكز القانونية والتفاوضية للأطراف. المشكلة أن الواقعية القانونية تنال من إرادة المجتمع فى إقامة العدل.

وقد نجحت الإرادة الامريكية فى فرض ذات الأساليب على مختلف القضايا الإقليمية والعالمية إقليميا كنا نطالب بالسلام العادل والشامل والدائم، فأصبحنا نسعى للتوصل إلى تسوية سلمية. كنا نتحدث عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فصارت مساحات محدودة من الأرض ومطالب أمنية بلا حدود هى محاور الصراع فى المنطقة.

لقد أفسحت مبادئ العدالة مكانها لمنطق الصفقة.

ولم يكن هذا المنطق مقصورا على منطقتنا بل أصبح قاعدة عالمية.

فقد شهد القرن العشرون جهودا عالمية مضنية لإقرار قانون للعلاقات بين الدول وصيغت النصوص وأُنْشِئَتْ محكمة العدل الدولية. وبذلت محاولات مضنية لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية. غير أن تاريخ القرن العشرين نفسه يثبت أن الصراعات الدولية لا تخضع للقانون بقدر ما تحكمها المصالح وتقضى فيها موازين القوى.

لذا تحفل نهاية القرن وبداية القرن الجديد بزلازل وأعاصير اهتزت أمامها ثوابت العلاقات الدولية وانتهكت الحدود وتداعت السيادة الوطنية.

القانون مظلة الضعفاء.. يدفع ثمنه الاقوياء.

ذلك أن ممارسة القانون حين تساوى بين الضعفاء والأقوياء، لا تقيم وزنا لتوازن القوى..

أما في مجال التسويات فإن صوت العدل يخفت ويسود توازن القوى.

فلا يكون مفروضا على الأقوياء أن يدفعوا ثمن العدل كاملا فبعضه يكفي.

ويكون على الضعيف أن يرضى ببعض حقه فليس لديه الوسيلة لنيله كله.

وتبدو السبل إلى العدل طويلة معقدة وفي بعض دروبها موحشة وخطرة.

مهما كان الحال الذي آل إليه العالم على أعتاب القرن الحادي والعشرين، فإن الإنسان لن يتخلى عن حاجته إلى القانون.

وإذا لم يدفع الأقوياء طوعا ثمن سيادة القانون فإن الجدل بين قوة القانون وقانون القوة سيتصاعد. وسيندلع الصراع من جديد بين المطالبين بالقانون ولهم الأغلبية وبين أصحاب القوة ولهم الغلبة. وحينئذ فإن أحدا لا يمكنه أن يتنبأ بما سينتهي إليه الجدل ويئول إليه الصراع.

٣ - مجتمع الصفقات

ظلت الصفقة أحد محاور النشاط الإنسانى على مر العصور.

فى عصور الرعى والزراعة، كانت المقايضة أساس الصفقة.

وبين القبائل كانت الموارد الطبيعية والماء والنساء هى مضمون الصفقات.

وما لم يمكن تسويته بالاتفاق يدور حوله القتال.

وفى الحالتين تتحدد الصفقة على أساس الأوزان النسبية لأطرافها.

غير أن تغيرا عميقا أخذ طريقه إلى المجتمع الإنسانى. فقبيل الثورة الصناعية كان الإنتاج الإنسانى معروضا فى أسواق بسيطة، يقوم بالتعامل فيها تجار بسطاء. وكان تبادل البضائع والأموال تبادلا واقعيا مباشرا.

أما فى المجتمعات المعاصرة فقد اكتسبت الصفقات أبعادا جديدة.

مع الثورة الصناعية وشيوع الإنتاج الكثيف، تطورت الصفقات بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وظهرت طبقة رجال

الأعمال تلبية للحاجة المتزايدة لإبرام الصفقات لبيع الإنتاج المتراكم.

وأصبحت الأعمال أكثر تعقيدا من تجارة الماضى.

أصبحت التجارة علوما تدرس. وانضم إليها التسويق والإدارة ليتكامل نسق أكاديمى معقد ينظم ما كان يقوم به تاجر بمفرده.

وجاء علم التفاوض ليؤسس قاعدة علمية لإتمام الصفقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. بتوظيف عناصر القوة التى يملكها طرف للحصول على أفضل الشروط إزاء الأطراف الأخرى فى ظل الأوضاع المحيطة.. حتى نشأ ما يمكن أن نطلق عليه ثقافة الصفقة.

بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تطورت الصفقات لتجرى وفقا لقواعد وقوانين معقدة، بعد أن توفرت موضوعات الصفقات بفضل الإنتاج الكثيف..

ثم جاءت ثورة الاتصالات لتحدث انقلابا فى شكل الصفقات وموضوعها وقوانينها.

اليوم تجرى معظم الصفقات فى الفضاء الإلكترونى واللاسلكى بين أطراف لا تلتقى ولا يعرف بعضها البعض. كما تسارع معدل الصفقات بما يفوق بمراحل معدلات الإنتاج.

وأصبحت أسواق المال هى مجال أكبر الصفقات الاقتصادية وأغلبها. ومجالا للعلاقة المعقدة بين السياسة والاقتصاد.

وفى أسواق المال صعد نموذج جديد للصفقات.

كان للصفقة دائما موضوع تدور حوله المفاوضات والاتفاقات، وقوانين تحكم مشروعيتها وأساليبها وكانت الصفقة ترتبط ارتباطا وثيقا بالإنتاج.

إلا أن التسارع المتزايد لعدل إبرام الصفقات أتاح للصفقة أن تتخطى حد الارتباط بالإنتاج.

أصبحت الصفقة ذاتها موضوعا للبيع والشراء. لم يعد الإنتاج وحده ما يباع ويشترى. إنما أصبح ممكنا بيع وشراء عملية البيع والشراء ذاتها.

فانتشرت الصفقة الاعتبارية. ليس فقط لأنها تجرى فى مجال إلكترونى اعتبارى وبين أطراف لا تلتقى، بل أيضا بمعنى أن الصفقة أصبحت تجرى بمعزل عن الإنتاج.

وقد تتابعت الصفقات وارتكز بعضها فوق بعض وتركبت، بحيث دارت الصفقة على مستوى أبعد من مستوى الإنتاج. فبعد أن يتم إبرام الصفقات لبيع المواد الخام والمنتجات، نشأ مستوى آخر يتم فيه بيع الصفقات وتداولها.

حتى أصبحت أسواق المال تتداول ٤٠ دولارا من الأوراق المالية مقابل دولار واحد من الإنتاج الفعلى.

وبتسارع معدل اتمام الصفقات تتزايد صعوبة مراقبة التزام الصفقات بالقانون.

وتثور التساؤلات حول العلاقة بين الصفقات السياسية والاقتصادية.

ففى الدول المتقدمة التى تعد نموذجا للالتزام بالقانون وللفصل بين السياسة والاقتصاد يتوالى الكشف عن العلاقات المتداخلة والمشبوهة بين الصفقات الاقتصادية والسياسية.

ففى المانيا تفجرت فضيحة التمويل السرى للحزب المسيحى الديمقراطى بالمخالفة للقانون. لتثير قضية الصفقات المبرمة بين القوى السياسية والاقتصادية. سرا وعلنا. مؤكدة ان قيادات المجتمعات المتقدمة ليست بمعزل عن الانحراف الاخلاقى.

وفى فرنسا جرى التحقيق فى بعض ممارسات الرئيس الفرنسى جاك شيراك.. ولم يمنع ذلك إعادة انتخابه مدة ثانية فى عام ٢٠٠٢.

ومن قبلها استغرق التحقيق فى مخالفات مالية تورط فيها الرئيس الامريكى بيل كلينتون وزوجته هيلارى فى الفترة التى تولى فيها منصب حاكم ولاية اركنسو عدة سنوات. وعندما أغلق ملف هذه التحقيقات فتح ملف جديد للتحقيق فى مخالفات الحملة الانتخابية لإعادة انتخاب كلينتون ثم الحملة الانتخابية لنائبه ال جور من بعده.

ومن بعدهما طرحت تساؤلات عديدة عن فضائح مالية تورط فيها الرئيس الامريكى بوش الابن ونائبه ديك تشينى قبل توليهما مناصبهما. ذلك على الرغم من أن الحزب الجمهورى قدمهما فى إطار حملة أخلاقية على أنهما يرمزان للنزاهة السياسية فى مقابل التورط المالى والاخلاقى الذى شاب الرئيس السابق بيل كلينتون.

كل هذه الوقائع - ومثلها كثير - تفرض السؤال عن قدرة القرار السياسى على الاستقلال عن النفوذ الاقتصادى والانتماء الكامل إلى جموع الناخبين والالتزام بالمصالح الكلية للمجتمع.

ومن إسرائيل إلى إندونيسيا لا يبدو أن أحدا قد أفلت من منطق الصفقة أو حاد عنها.

كثير من المجتمعات المتخلفة نقلت منطق الصفقة وثقافتها مع فوارق أساسية بين طبيعة الصفقة فيها عنها فى المجتمعات المتقدمة.

فمع قصور الإنتاج وندرة الموارد يتهافت موضوع الصفقة. ومع ضعف الرقابة يتآكل الالتزام بالقواعد والقوانين المنظمة.

لذا شاعت الصفقة نمطا للتعامل الاقتصادى. وانتقلت بالتداعى وسيلة للإنجاز السياسى واستولت أخيرا على محاور الجدل الاجتماعى وأروقة العمل الثقافى وقاعات الاكاديميا المحلية.

وقد دفعت الحاجة لتقديم مقابل اتماما للصفقة. التى تتضمن عمليات اقتصادية أو كسب مساندة سياسية أو اجتماعية. دفعت

بعضا من النخب لأن يضعوا أحيانا على موائد الصفقات ما لا يجوز أن يكون موضوعا لصفقة أو مقابلا لإتمامها.

وفى غياب القدر الضرورى من الإنتاج والالتزام الواجب بالقانون، تحمل موائد الصفقات كثيرا من الأصول الإنسانية وبعضا من أرفع القيم الاجتماعية والمبادئ الوطنية.

وقد قدمت النمور الآسيوية مثلا للانهيار الاقتصادى والتداعى السياسى الوارد حدوثه، إذا ما تجاوزت الصفقات حدود الالتزام بالقواعد الاقتصادية السليمة واحترام القانون ومراعاة المصالح العليا للمجتمع.

يفرض التقدم التكنولوجى والاقتصادى تحديات جديدة على المجتمع ونخبه وقياداته السياسية والثقافية. وعلينا أن ننتبه جميعا ونشرع على الفور فى فك رموز التحديات المتجددة، وإيجاد حلول لمعادلاتها التى تزداد تعقيدا.

إن التسارع البالغ فى معدل إبرام الصفقات، والتحول والتغير فى أنواعها وامتدادها إلى مختلف نواحى النشاط الإنسانى، يهدد الاستقرار والتوازن السياسى والاجتماعى.

وهو ما يفرض سعيا دءوبا لإبداع قواعد وأنظمة اقتصادية ومجتمعية وتشريعية جديدة لضمان توجيه القوى السياسية والاقتصادية للعمل من أجل صالح المجتمع كله.

٤ - الفضاء العام والفضاء الخاص

فى مجتمعات توصف بالرأسمالية تنتشر الأماكن العامة التى تتيح للناس أن يجلسوا معا وتكثر المناسبات العامة التى تعطى الناس فرصة أن يحتفلوا من وقت لآخر معا كما تتوالى الانتخابات العامة والمحلية ليناقش الناس أمورهم وأحوالهم ويخرجوا للتعبير عن مواقفهم معا..

أما نحن فلم يعد لدينا الكثير مما نلتقى عليه جميعا.. اللهم إلا المناسبات الدينية.

مازالت الأسرة العربية أكثر تماسكا على رغم ظهور أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية ورغم شيوع أنواع غريبة من الجرائم الاجتماعية، غير أن وجود الأسرة وتماسكها لم يعد يعنى تماسكا اجتماعيا فيما يمكن أن نسميه الفضاء الاجتماعى العام.

على العكس يبدو أن اختفاء الأسرة فى المجتمعات الغربية صاحبه اتساعٌ للفضاء الاجتماعى الأرحب، بينما أصبح الفضاء الاجتماعى الخاص.. الشخصى والعائلى فى المجتمع المصرى والعربى أكثر أهمية واتساعا..

ولم يواصل التطور الاجتماعى عندنا صعوده إلى التحام الفضاءات الخاصة لتصنع فضاء عاما نلتقى فيه جميعا ونعمل معا ونتفاعل ببعضنا البعض.

وينعكس غياب الفضاء العام فى سلوكنا الاجتماعى كما يظهر فى أدائنا الاقتصادى وتعبر عنه حالتنا السياسية.

الدروس الخصوصية هى أحد ظواهر الإيمان بالفضاء الخاص.

فلم يعد لدى الأغلبية قناعة بأن الدراسة العامة التى يجلس فيها الطلاب جميعا معا كافية للحصول على تعليم جيد. إذ إن ممارسة نشاط تعليمى خاص، على مستوى الأسرة هو فقط ما يعطى للأسرة المصرية الطمأنينة الدراسية.

ولا نستطيع أن ننكر أن أغلب الإنجازات التعليمية والأكاديمية ترجع إلى اهتمام الأسرة وجهودها أى إلى جهود فردية.. وهو ما يفسر قدرات النجاح العلمى الشخصية للمصريين وعجز المؤسسات العلمية المصرية عن تحقيق أى إنجاز علمى يذكر.

غياب الاهتمام بالبيئة العامة ظاهرة أخرى من ظواهر تقلص الفضاء العام، فاهمال البيئة العامة بل وتحميلها مزيدا من الأعباء جزء من السلوك الاجتماعى. بينما تستأثر البيئات الخاصة داخل منازلنا ومؤسساتنا الخاصة بأغلب النشاط والاهتمام. تبدو الشوارع التى نمشى فيها جميعا والمؤسسات العامة التى تخصنا جميعا نموذجا للإهمال.

يمكن إرجاع ظاهرة التطرف الدينى هى الأخرى فى جانب منها إلى احتياج الناس إلى فضاء عام يشملهم باللقاء والتفاعل. إذ يكاد الدين يصبح الرابطة الأقوى فى مجتمعات تفتقد التواصل الاجتماعى العام الذى يسمح بالتقاء الناس جميعا بغض النظر عن مستوياتهم وأصولهم الاجتماعية وانتماءاتهم الدينية وتوجهاتهم السياسية.

الشباب على وجه الخصوص يبحث عن انتماء اجتماعى عام يستوعب تساؤلاته وحيرته وحماسه ورغبته المتقدة فى الفعل.

وفى غياب أبنية اجتماعية عامة تسبغ على حماسته معنى وتعطى لرغبته فى الفعل أهدافا إيجابية تشعره بقيمة مشاعره ومردود حركته وناتج فعله، فإنه يلقى بنفسه فى أحضان جماعات بديلة تحل محل المجتمع وتصنع فضاء أرحب من فضائه الخاص الذى يسعى للانطلاق إلى ما ورائه.. وتشبع لديه حاجة الانتماء للجماعة والحاجة إلى أهداف عامة يعمل فيها مع غيره من أبناء جيله ومجتمعه.

المهاجرون المصريون يعانون حالة مماثلة.. فما إن يحقق المهاجر نجاحه الشخصى، حتى يأخذه الحنين إلى محاولة التبرع لمجتمعه بجزء من نجاحه.

البعض يحاول أن يقدم خبرة علمية وآخرون يسعون للمشاركة السياسية والاقتصادية.. غير أن ما ينجح فى العادة- باستثناء مساعدة الأسرة -هو العمل فى إطار المؤسسات والجماعات الدينية.

أغلب النشاط العام للمهاجرين المسلمين بالذات فى المهجر العربى يصب فى مصلحة مؤسسات دينية، شعبية أكثر منها رسمية، وخاصة أكثر منها عامة.. الأقباط خاصة من المهجر الغربى يساعدون إخوانهم ويعملون من خلال تجمعاتهم فى المهجر على دعم المؤسسات القبطية.

وعلى الجانبين يبدو أن بناء المساجد والكنائس قد أصبح هو النشاط الأسهل وأقصر الطرق للوصول إلى الجنة. وبدلا من استثمار نجاح المهاجرين اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا فى إطار فضاء اجتماعى عام، تأتى اجتهاداتهم الخاصة دعما للفضاء الخاص.. ويجد كل منهم لنفسه قضيته السياسية ومجاله الاقتصادى وانتماءه الاجتماعى.. وفى بعض الأحيان يكون الجهد مسببا للضرر من حيث يبغى حسن المقاصد.

انتشار وتنوع قنوات الإعلام والمعلومات واللهو والتسلية ساعد على تكريس الفضاء الخاص. فقد أصبح لكل منا مصدر للمعلومات ومرجع للمعرفة يختلف قليلا أو كثيرا عن الآخرين.

وقد يصبح التنوع والتعددية مفيدا وإيجابيا إذا التقت جميع التيارات فى النهاية فى فضاء واحد تتجادل فيه وتتفاعل لتشكيل توجهات متكاملة بقدر ما هى مختلفة، متحاورة أكثر مما هى متباعدة.

أما أزمة الفضاء العام الحقيقية فتظهر جلية فى العمل السياسى.. فالناس لم يفقدوا اهتمامهم بالسياسة تماما بعد. لكنهم يحتفظون بآرائهم داخل فضاءاتهم الخاصة.. لذا تبدو الفضاءات الخاصة معبأة بالأفكار والمعتقدات وبعضها يرقى إلى مستوى الأيديولوجيات، لكنها تبقى محبوسة داخل تلك الفضاءات الخاصة لا تتواصل مع بعضها البعض.. مما يبقى عليها واقفة مكانها دون جدل حقيقى أو حوار إيجابى تحتاجه الأفكار والمعتقدات لكى تتقدم بنا إلى الأمام.

الفضاءات الخاصة فى مجال السياسة لا تقتصر على الأسرة بل تمتد لتشمل القبائل والأحزاب السياسية والجماعات السياسية الدينية وجماعات رجال الأعمال.

ليس هناك حوار حقيقى بين الأحزاب حول أى من القضايا المطروحة على الرأى العام.. لذا فليس غريبا أن تحسم الاعتبارات القبلية والعصبية نتائج الانتخابات، وتصبح الخدمات الشخصية وتحالفات المصالح الخاصة الضيقة المدخل للمنافسة الانتخابية، فى غياب جدل عام تشتبك فيه المقترحات والتصورات وتطرح نفسها على كافة الناس فى فضاء عام يتيح اختيارا قائما على المفاضلة الموضوعية.

من ناحية أخرى يبدو الأثر الاقتصادى لقصور وتقلص الفضاء العام فى عزوف رءوس الأموال الخاصة، التى يطلق عليها القطاع

العائلى فى المشاركة فى النشاط الاقتصادى العام.. وهو نوع النشاط القادر على دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام.

على العكس يبدو اهتمام القطاع الخاص والعائلى مكرسا للاستثمار العقارى وهو نوع مغلق من الاستثمار غير قادر على التقدم كثيرا إلى الأمام أو على تقديم الكثير للمجتمع أبعد مما يقدمه لعدد محدود من شركات المقاولات ومصانع الحديد والأسمنت.

تتربع البورصات وأسواق المال فى العالم المعاصر فى مركز النشاط الاقتصادى العام، باعتبارها بوابة دخول المال للاقتصاد العام، ومحطة توزيع الأموال على المؤسسات الاقتصادية حسب درجة نجاحها وتقدمها الفعلى والمتوقع.

ولن يتحقق التطور الاقتصادى الذى نطمح إليه إلا إذا نجحت سوق المال فى جذب الأموال واكتساب ثقتها.. وإخراجها من فضاءات خاصة محدودة الأثر وضئيلة العائد العام.

إن تواصل والتقاء الفضاءات الخاصة وانفتاحها على مجال واحد هو أصل تكافؤ الفرص. فانطلاق الكفاءات إلى المجال العام وظهورها فيه هو الذى يتيح اكتشافها وتنميتها، ويسمح بالتقاطها وقت الاحتياج إليها.

على العكس يتسبب انتشار الفضاءات الخاصة وانغلاقها على نفسها فى حجب الفرص عن الكفاءات وحجب الكفاءات عن الفرص.

فيصبح معتادا أن نسمع عن غياب الكفاءات ونقصها، وعن البحث عن خبرات أجنبية لتملأ مواقع الإدارة والقيادة.. في الوقت الذى تواصل فيه الكفاءات الوطنية الخروج أو الهروب للبحث عن فرص افضل.

ولعل ارتفاع الأسوار حول كل مجال من مجالات العمل هو أحد الأسباب التى تدفع الآباء إلى توريث أعمالهم ومهنهم ومواقعهم لأبنائهم، بدلا من الحراك الاجتماعى الذى كان سائدا فى النصف الأخير من القرن الماضى.. إذ يشعر الآباء أنهم قادرون على ضمان فرص أبنائهم فى فضائهم الخاص سواء كان مؤسسة خاصة أم عامة، وأنهم فى الوقت نفسه عاجزون عن منحهم فرصا متساوية فى الفضاءات الخاصة التى يحكمها ويقودها آخرون.

فى المجتمعات المتقدمة تحظى الفضاءات الخاصة بالاحترام، فلكل فرد ومجموعة الحرية فى ممارسة النشاط الاجتماعى والسياسى.. غير أن نظام المجتمع، بالشفافية وحرية التعبير والالتزام بالقانون، يدفع الأفراد والجماعات إلى الانفتاح بعضها على بعض وعلى المجتمع كله فى فضاء عام تلتقى فيه كلها لكى تتجادل وتتنافس وتتصارع على عقول وقلوب الناس جميعا.

إن دفع الطاقات والتيارات إلى فضاء عام مشترك يؤدى بفعل التنافس والتوافق بينها إلى حركة متناسقة للمجتمع بأكمله.

من ناحية أخرى يعد الفضاء العام واحدا من أهم شروط العدل الاجتماعى. فلا يستأثر قطاع منه دون آخر بالقوة أو النفوذ أو الثروة. كما يتيح تراكما للقدرات والإمكانات الاقتصادية، والاجتماعية لتصبح رصيدا أكبر لحركة المجتمع وتقدمه.

الأخطر أننا نواجه تحديات تفرضها العولمة، التى يمكن النظر إليها باعتبارها حركة فى اتجاه بناء فضاء عالمى عام تتفتح فيه المجتمعات كلها بعضها على بعض. وسوف تقع الفضاءات الخاصة فى المجتمعات التى تعجز عن توسيع وبناء فضاء عام فريسة سهلة فى يد فضاء عالمى طاغ.. بينما سيكون لدى المجتمعات المتوحدة فى فضاء عام القدرة على صياغة علاقة أكثر توازنا بين قيمها ومصالحها و قيم ومصالح الكبار..

الفصل السابع

بين التحاور والتصادم

١ - بين التحاور والتصادم

الحوار جدل عفيف يعرض فيه كل طرف رأيه ويقدم وجهة نظره محاولا إقناع الأطراف الأخرى وكسب المتابعين للحوار.

والجدل المثالى إيجابى يخطو إلى الأمام ويتصاعد درجة درجة نحو استجلاء الحقائق وفى اتجاه إثراء موضوع الحوار، باعتبار أن الحقائق مركبة وأن موضوع الحوار يحتاج جهدا ذهنيا جماعيا لبلورة الأفكار وصياغة المواقف.

وقد شهدت الساحة السياسية والاجتماعية والثقافية المصرية فى الشهور الأولى من عام ٢٠٠٠ عددا من الحوارات. فكيف كانت هذه الحوارات؟ وكيف كنا نحن؟ سواء كنا محاورين أم متابعين ؟

تفجرت أزمة بسبب نشر رواية «وليمة لأعشاب البحر»، وقبلها ارتفع الصخب مصاحبا لطرح قانون الجامعات الجديد فيما يبدو الآن تمهيدا مناسبا ومقدمة لأزمة. قبله مباشرة تداخل البعض فى الجدل الراقى الذى ثار حول الدور المصرى بعد السلام لتصفية بعض الحسابات هنا وهناك. وقبله ثارت ثائرة المتابعين والمشاركين فى مناقشة قانون تيسير إجراءات التقاضى فى الأحوال الشخصية، ولم يكن قانون قد حظى بهذا القدر من الاهتمام منذ مناقشة قانون الجامعات الأهلية.

ووسط هذا كله نال قرار رئيس الوزراء بالتخفف من مسئولية متابعة حظر هدم القصور والفيلات نصيبه من الخلط والصخب.

سلسلة متتابعة من الحوارات الحادة المفعمة بالعنف التلقائى العفوى أحيانا والمنظم المتعمد أحيانا أخرى. تحولت أغلبها إلى أزمات استدعت تدخلا عاجلا لإطفاء الحرائق المشتعلة بدلا من المعالجة الهادئة للأفكار والمفاهيم.

يرى البعض أن فرصا هامة للتطور الاجتماعى والنضج الثقافى قد ضاعت. بينما يرى آخرون أن أزمة الحوار قدمت أدلة دامغة على أن مجتمعنا لم يبلغ درجة النضج اللازمة لممارسة الديمقراطية بطريقة آمنة.

فى كل الأحوال من الممكن رصد عدد من ملامح المعارك الحوارية أو الحوارات التصادمية:

أولا: على رغم أن بعض الأطراف قد مارست الحوار بنية حسنة إلا أن الأبطال الرئيسيين دخلوا أو تداخلوا ولديهم رغبة قوية فى الاصطدام بالأطراف الأخرى كلها أو بعضها.

وكانت الحسابات أن الصدام هدف فى حد ذاته. إذ إنه يحقق أهداف تلك الأطراف أيا كانت نتيجة الصدام.

فإذا تراجعت الأطراف الأخرى فى محاولة لتجنب الصدام أو التخفيف من حدته. فقد تحقق لهم النصر. ويحق لهذا الطرف أن

يعلن أن الاخرين قد تراجعوا أمام إصراره وتصميمه وما كشفه من حقائق.

أما إذا قررت أطراف الحوار الاخرى التمسك بموقفها والإقدام على الصدام. ثم أسفر الصدام عن خسارة البادىء بالعدوان. فسيمكنه حينئذ أن يدعى دور الشهيد الذى راح فداء للحق.

ولابد أن ترسانة من الشعارات عن الدكتاتورية وزيف الديمقراطية جاهزة فى كل الاحوال تنتظر فقط نتيجة الصدام. فعل ذلك بعض أساتذة الجامعة فى مقاومتهم للتغيير والتجديد، وتبعهم حزب الشعب وجريدته - جريدة الشعب - فى إثارته أزمة رواية «وليمة لاعشاب البحر».

ثانيا: أن أبطال التهييج والإثارة كانت لديهم أهدافهم الخاصة الخفية. وهى أهداف تختلف كلية عن الاهداف المعلنة والحجج المقدمة. ففى حين ادعت جريدة الشعب أن الحرص على الدين هو هدف المعركة التى أرادت خوضها. فإن الصدام مع الحكومة لاغراض انتخابية كان هو الهدف الحقيقى.

وبينما أعلن بعض أستاذة الجامعة أن مصلحة العملية التعليمية هو هدفهم الاسمى فإن واقع العملية التعليمية التى قادوا مسيرتها طوال الفترة الماضية يشير إلى أهداف أخرى تسلطية ومادية. ولم يكن اعلان الحرص على العمل الاهلى لدى جماعة من المثقفين الذين

اشتبكوا مع وزيرة الشئون الاجتماعية عند عرض قانون الجمعيات الأهلية أقل مخالفة للحقيقة.

ثالثا: أن الهدف من الحوار قد غاب بعد فترة قصيرة جدا عن جموع المتابعين بل والمشاركين قبلهم، بحيث لم يكن متيسرا تطوير الحوار. فربما كان ممكنا تحديد نقطة بدء الحوار أو الازمة وأن اقتضى ذلك جهدا بالغا. إلا أن محاولة التعرف على ملامح الطريق الذى يسلكه الحوار والنتيجة التى قد يفضى إليها كانت دائما عبثا لا طائل من ورائه.

رابعا: أن لغة بالغة الرداءة أسلوبا ولفظا قد استخدمت عن عمد من بعض الأطراف التى حاولت إفساد الحوار وتغييم الأجواء.

ومن هنا فإن الأمر يستحق وقفة عند اللغة الشائعة فى بعض جرائد المعارضة وبعض الصحف اللقيطة. إن الاستخدام الصارخ لألفاظ مهينة ومقذعة قد أفسد أذواق الغالبية العظمى من القراء وشل قدرتهم على القراءة الهادئة الموضوعية. وبذلك قر فى أذهانهم أن اللغة المهذبة تعنى المهادنة والخضوع. حتى لو كانت موضوعيا شديدة النقد عميقة الاختلاف. وقر فى الأذهان أن للنقد لغة وحيدة مفرداتها أقرب إلى السباب العلنى والإهانات المدانة بحكم القانون.

خامسا: أن بعض الأطراف أرادت أن تفرض رأيها فرضا. وهددت فى سبيل ذلك بممارسة كل الضغوط الممكنة. وعلى رغم أن الجدل

الديمقراطى يقتضى عرض الرأى وتقديم الحجج على أن يترك القرار فى النهاية للغالبية. فإن البعض لجأ مباشرة إلى الدعوة للإضراب والاعتصام والتظاهر، بل وإلى القتال الصريح أحيانا.

وفى هذا فإن بعضا من المثقفين وأستاذة الجامعة لم يكونوا أفضل من محترفى التهييج والإثارة ولا أقل منهم ضغطا على الأعصاب العارية.

سادسا: أن أجواء العراك والتشاجر قد دفعت بعضا من أفضل العناصر التى كان بإمكانها إثراء الحوار وبناء مواقف مركبة جامعة لاحتياجات الأغلبية - وإن بدت ظاهرة التناقض - دفعتها إلى الابتعاد عن الخوض فى حوار تحول من التجمع حول مائدة إلى صراع فى ميدان للنار.

ففى هذه الأجواء يطغى الاستقطاب وتتكون قوالب فكرية جامدة، ويصبح على الجميع إما أن يكونوا مع هذا الطرف أو ذاك. فإذا كان ممكنا التحرك حول الموائد اقترابا وابتعادا فإن ميدان النار يسمح فقط بالتستر بهذا الخندق أو ذاك وإلا يصبح الإنسان فى مرمى كل النيران.

سابعا: أن بعض الذين داهموا ساحة الحوار لم يكن دافعهم إبداء رأى أو التعبير عن وجهة نظر. إنما جاءوا باعتبار أن الجدل فرصة سانحة لتصفية الحسابات.

فلم يكن مطلوبا مصادرة رواية أو حتى توجيه النقد لمؤلفها، بقدر ما كانت الأزمة فرصة للنيل من الحكومة.. حتى الجدل الراقى الذى دار حول الدور المصرى بعد السلام اقتحمه البعض بوصفه فرصة للنيل من الدكتور مصطفى الفقى الذى بادر بطرح القضية وفتح باب الحوار.

ثامنا: رغم أن الحوار كان يبدو ساعة اشتعاله بالغ الأهمية، فإن عائده الإيجابى على مستقبل الوطن يبدو - عند نهايته - بالغ الضالة. على العكس كان المردود السلبى شديد الجلاء.

بل إن كثيرا من الحوارات ذهب فى طى النسيان بعد لحظة من انتهائه.

إن هذا يعنى أن نتائج الحوار أتت مناقضة لهدف الحوار وقيمته، وأن الأمة قد تعسر عليها الاستفادة، ووقفت دون التطور الواجب.

تاسعا: أن كثيرا من الذين أفسدوا الحوار بالتهييج والإثارة كانوا من المثقفين الذين كان منتظرا أن يرسخوا قيم الحوار السليمة. فإذا كانت مناقشة قانون الجمعيات الأهلية قد حفلت بالإثارة وامتلأت بالمغالطات، وإذا كان بعض أساتذة الجامعة قد اعتبروا إعطاء فرصة التدريس للأساتذة دون الستين انقلابا على الديموقراطية فهل يحق لنا أن نغضب إذا تظاهر بعض طلاب جامعة الأزهر ضد رواية لم يقرءوها ؟

وأخيرا فإن الشباب فى مصر باستثناء طلاب جامعة الأزهر - لاسباب معروفة - لم يتورط فى المشاجرات والمصادمات الحوارية وان تابع معظمها عن كثب. فقد أدرك الشباب منذ البداية أن لأبطال الحوارات أهدافا تخصهم، ومصالح أبعد ما تكون عن مصلحة الوطن وانتماءات تمت للماضى ولا تصلح بحال للمستقبل.

لقد سئم الشباب فى مصر محاولات جره وجر الوطن إلى الوراء، فى وقت يتأكد فيه أن العمل من أجل المستقبل هو وحده ما يستحق أن يستأثر بالوقت كله والطاقة كلها.

٢ - أصحاب الحصانة

فى اليوم الذى صدر فيه الحكم بحبس نائبى الفيوم فى قضية اغتصاب الأراضى نشرت الصحف أن موعدا قد تحدد لمحاكمة قاضيين متهمين بالرشوة.

وقد ظننت فى البداية أن الصحف قد تجاوزت التقاليد المرعية بدقة حين سمحت بنشر الخبر. إلا أن الخبر نشر مرة أخرى بعد أسبوع ليزيل كل التباس. ثم تتابع النشر محددا موعد نظر الدعوى ليقر مبدأ جديدا. لقد سقطت كل حصانة للفساد فى مصر. وسقط تقليد إخفاء الحقائق المؤلمة. وتداعى مبدأ مداراة الجرائم حفاظا على هيبة المؤسسة.

ولم يعد هناك موقع أو مؤسسة بعيدة عن أعين القانون وأعين المجتمع. ولم تعد هناك حصانة لشخص أو سلطة ضد المحاسبة أو ضد النشر. سوف يبقى للبرلمان مكانته وحصانته وللقضاء قدسيته. غير أن الجريمة هى التى فقدت حصانتها وقدسيتها.

ودلالات ما يحدث فى مجتمعنا ليست قليلة وليست خافية. الغريب أن يحدث التغيير الذى يطالب به كثيرون ويمر تحت الأعين دون ملاحظة وبغير تعليق وكأن شيئا لم يكن.

لم يكن مبدأ الحساب والعقاب بعيدا عن القضاء، ولكن المراقبة والتفتيش والتطبيق كانت تشق طريقها داخل هيئة القضاء. وكان العقاب في العادة هو بالإبعاد عن منصة القضاء، إما بالاستقالة وإما بالانتقال إلى عمل خارج القضاء، بحسب حجم المخالفة ودرجة العقاب.

وكان كل ما يجرى داخل أروقة السلطة القضائية شأنا داخليا. لا يجوز تداوله خارج مؤسسة العدالة ولا يمكن نشره أو إذاعته.

وفي مجلس الشعب كان تورط بعض الأعضاء في قضايا متنوعة ظاهرة تتزايد مجلسا بعد آخر. بعض الأعضاء شرع في مخالفة القانون بمجرد اكتسابه الحصانة، والبعض الآخر ناضل في الانتخابات لكي يتمتع بالحصانة بعد تاريخ طويل من ارتكاب المخالفات وممارسة الجريمة.

وكان دخول البرلمان إيذانا بنيل الحصانة ضد الملاحقة القانونية وبذلك أصبح عند البعض إيذانا ببدء مرحلة جديدة من التوسع في ممارسة الجرائم العامة والخاصة.

وكذلك ظن البعض أن لديه حصانة خاصة تمنع المجتمع من محاسبته وتردع أجهزة العدالة عن محاكمته. وهي حصانة استمدها البعض من الانتماء إلى مؤسسات متميزة تتسم بالاحترام الذى تراكم بمر الأزمنة وأعطاها هيبة وقدرا. واستمدها البعض

الآخر من اقترابه إلى حد الالتصاق ببعض الشخصيات العامة والمهمة. وبعضها شخصيات تتمتع باحترام حقيقى وبعضها استقر لدى الكثيرين أن لها حصانة شخصية ضد التغيير وضد المحاسبة.

حتى جاء صيف ٢٠٠٢ ساخنا ومثيرا ومحملا بالمفاجآت والدلالات. ومع القضايا الثلاث التى انفجرت فى وزارة الزراعة والإعلام ومجلس الشعب، تتابعت قضايا اتصلت بالقطاع المصرفى من ناحية وألقت بظلالها على الحزب الوطنى من ناحية ثانية ومجموعات رجال الأعمال ومسئولى شركات قطاع الأعمال العام من ناحية ثالثة.

ومع الملاحقة الجادة للفساد التى اخترقت موانع ومواقع حصينة، امتدت المطاردة إلى الأحزاب وصحفها الصفراء التى ظن أصحابها أن رخصة العمل السياسى وإصدار الصحف هى رخصة للابتزاز، وإلى الجامعات وأساتذتها الذين خلط بعضهم بين استقلال الجامعات وحرية العبث بمقدرات أبنائها، وأخيرا إلى قطاع الصحة الذى تحول فجأة على أيدى بعض المسئولين والمستثمرين إلى بالوعة استنزاف للمال العام.

ثم تفجرت قضايا اتهم فيها أصحاب مناصب سابقون، وزير ومحافظ، وهى مواقع فى العمل العام ظلت تحمى أصحابها أثناء وبعد توليها.

وكان جهاز الشرطة سباقا فى التخلص ممن حامت حولهم الشبهات.

وقبل أن تتبلور القضايا وتأخذ طريقها إلى ساحة الرأى العام كان البعض قد حاول الإبقاء على التعامل مع الفساد داخل الغرف المغلقة بعيدا عن الأضواء والصخب، خاصة داخل المؤسسات والسلطات ذات الهيبة والحصانة. وفى وقت ساد رأى بأن تفجير القضايا فى العلن يضر بهيبة المؤسسات ويسئ إلى النظام.

وما لم يدركه أصحاب هذا الرأى أن ما لا يعرف كله لا يخفى كله. لذا كانت الالسن والمجالس تتداول أحاديث متعددة بعضها صحيح وأكثرها غير صحيح. وكلها غير قابل للتأكيد أو النفى. وفات عليهم أن الإحجام عن تسليط الضوء على قضايا الفساد أعطى انطباعا للمتورطين بأن المساءلة تحفها المحاذير. فكان ذلك لدى البعض تأكيدا لأهمية الحصانة وأهمية التحالف مع أصحابها سواء كانت الحصانة دستورية أم سياسية. ومن ناحية أخرى أعطى انطباعا للناس بأن الفساد أصبح أقوى من أن يحاسب وأصعب من أن يحارب.

■■■

وفى اللحظة المناسبة اتخذ قرار الانقلاب على الفساد. وأتصور أن ما يجرى نوع من التغيير يمكن أن نسميه «التغيير بالتطهير». لقد اكتسب الفساد فى بعض الاحيان جرأة وتبجحا بحيث لم يعد

يكلف نفسه عناء التخفى. لذا فإن أهم ما اتسم به تيار التطهير هو تحليه بإرادة الاقتحام والاختراق بحيث لم تعد تمنعه أسوار الحصانة وحواجز الهيبة.

لقد استخدم البعض الحصانة الدستورية لأغراض شخصية وللاحتماء من القانون. غير أن اقتناص المتهمين من خلف أسوار الحصانة هو استعادة للغرض الذى أنشئت من أجله. وإرساء لهيبة المؤسسات واستعادة لمكانتها الحقيقية حين يقر فى الذهن العام أن هذه المؤسسات ليست مواقع لحماية المخالفين للقانون. وأنها أرفع من أن تحمى مطلوبا للعدالة أو متهما بالاعتداء على حقوق المجتمع. وحين تظهر أمام الجميع وفى العلن أنها قادرة على التخلص ممن يسيئون إلى مكانتها وعلى التطهر باستمرار ممن لا يستحقون شرف الانتماء إليها.

وفى السماح بالنشر تأكيد جدى على الوظيفة المحورية التى تقوم بها الصحافة . فقد أعفى التصريح بوقائع التطهير الناس من اللجوء إلى التلميحات والشائعات. وهى أخطر على النظام ومؤسساته من متابعة الحساب العلنى. وهو ما يلقى على الصحافة مسئولية عليها أن تدركها. على الصحافة مسئولية التحقق من كل ما تنشره. لقد أصبح نشر وقائع قضايا الفساد مبدأ لا يستثنى منه أحد. ولذا سيقرأ الناس الصحف ويصدقون ما فيها على اعتبار أن كل ما ينشر وقائع قضايا. وليس لدى كل الناس القدرة على

تمييز بين ملفات اتهام تنظر فيها العدالة وأوراق صفراء قصاصات شائعات لا يقوم عليها دليل. ويجب على الصحافة أن تدرك أنها أمام اختبار مصداقية.

وليس كل الفساد مما يمكن أن يقع تحت طائلة القانون ومما تستطيع المحاكم أن تفصل فيه وتعاقب مرتكبيه. القضاء بحاجة دائما إلى أدلة قطعية وجرائم مثبتة. وهناك أنواع من الفساد يصعب الإمساك بأدلته والتثبت من وقائعه. ومع ذلك فللناس أعين الأكثرهم عقول.

وهناك قضايا منظورة أمام الرأى العام دون تدخل أجهزة التحقيق أو إحالة إلى القضاء أو نشر تفاصيل فى الصحافة. وفى تلك القضايا متهمون معروفون للناس. بعضهم يخفى ممارساته الخارجة على القانون والنظام والأخلاق أو يحاول، وبعضهم لا يستطيع أو لا يعبأ. وبعض الناس يرى وينقل ما يرى والبعض يعرف وتنتشر المعرفة بين الناس. وفى انتشارها تختلط الحقائق بالمبالغات والأكاذيب.

ولا يستطيع أحد إلا أن يتفق مع المبدأ السائد اليوم بأن الإدانة القضائية وحدها هى الفيصل فى كل ما يوجه إلى أى إنسان مسئول أو غير مسئول. وفى ذلك ضمان عدم العودة إلى دولة المخابرات. إلا أن السياسة تتطلب مراعاة آراء الأغلبية وأخذ اعتقاداتهم فى الاعتبار. وإذا اجتمعت على اتهام فقد يكون من

الحكمة - أحيانا - إبعاد المتهم حتى تثبت براءته. وفى الإبعاد أحيانا حفاظ على كرامة المتهم وعلى مكانته وتأكيد على طهارة النظام وحرصه على مصالح المجتمع.

أن ما يجرى فى مجتمعنا اليوم هو استعادة لمبدأ المساواة. فسقوط الاستثناء أمام القانون أكبر خطوات المساواة. والمساواة واحد من أهم شروط الديمقراطية وأساس من أسس التقدم. وهى خطوة تتبعها خطوات. فإلغاء المحاكم الاستثنائية خطوة أخرى شديدة الاهمية. ودعم حقوق المرأة القانونية والاجتماعية يزيد من فرص المساواة. وعلى الخطوات أن تتواصل وأن تتكامل لكى تتحقق المساواة الاجتماعية جنبا إلى جنب مع المساواة القانونية. وهى المساواة التى يظن البعض أنها نقيض لاقتصاد السوق وعدو للرأسمالية.

تدفق تيار التطهير، واتباعه أساليب متقدمة فى ملاحقة الخارجين على القانون رفع من شعبية جهاز الرقابة الإدارية الذى تحول إلى جهاز لمكافحة الفساد.

اليوم يشعر الناس أن هناك من يحمى مصالحهم وأموالهم.

٣ - سحر الإنشاء

على مر التاريخ حرص الإنسان دائما على تخليد حضارته وتجسيد قدراته وإنجازاته. ومن الأهرام إلى تاج محل ومن إمباير ستيت فى نيويورك إلى أبراج بيتروناس فى ماليزيا كان البناء هو الوسيلة المفضلة لتحقيق سعى الإنسان نحو الخلود.

وقد يكون اللجوء إلى التشييد العمارى مقبولا فى معرض التعبير عن قدرات الدولة وإمكاناتها، وعن رغبة أهلها أو حكامها فى تخليد أسمائهم وأعمالهم. غير أننا نصبح إزاء وضع بالغ الخطورة إذا ما أصبح الإنشاء هو الشغل الشاغل لبلد ما. وهو النشاط الأساسى للنخب والعامة على السواء. خاصة إذا جاء النشاط الإنشائى على حساب الوظيفة والكفاءة.

إن النظر إلى الحال الذى آلت اليه مؤسساتنا يشير إلى أن كثيرا منها قد أصبح مبنى بلا معنى وهيكلا بلا وظيفة.

فهل وقعنا فى حبائل دوائر الإنشاء؟ وهل أصبح المبنى مقدما على المعنى؟

المفترض أن لكل كيان تركيبا ووظيفة. ومن المنطقى أن يتناسب التركيب مع الوظيفة. وفى العالم المعاصر تتحدد الوظيفة

قبل الاندفاع فى تشييد البناء. فتحديد الوظيفة يحدد الهدف من البناء. ومتطلبات القيام بالوظيفة هو الذى يفرض مواصفات المبنى بل إن تسعينات القرن العشرين شهدت طفرة إنسانية شديدة الاهمية. فللمرة الأولى أصبحت هناك وظائف تقوم بها كيانات اعتبارية. أهداف تتحقق، وخدمات تؤدى، وتبادل تجارى، وعلوم تدرس إليكترونيا فى الفضاء المعلوماتى دون مبان على الإطلاق.

يحدث هذا فى الوقت الذى أرى أننا قد أصبحنا واقعين فى غرام ثلاثة أنواع من الإنشاء.

الأول: الإنشاء المعمارى وهو أكثر أنواع الإنشاء عراقة وأهمية فى حياتنا. فكل مشروع وكل مؤسسة مبنى، وبحجم المبنى تتحدد ضخامة المشروع وبقدر روعة المعمار وعصريته تكون درجة تقدم المشروع وحداثته. وربما لا يضير بذل الجهد فى التشييد والبناء، إلا أن الانغماس فى تفاصيل المعمار كثيرا ما ينسينا الهدف من البناء ومتطلبات وظيفته. وهل هناك أغرب من إقامة بناء هائل لكلية يتكلف ملايين الجنيهات ويستغرق بناؤه سنوات. فيجىء فى النهاية بناء فاخرا يتبين عند افتتاحه أن خطأ بسيطا قد وقع. وهو أن مبنى الكلية الجامعية ليس فيه مدرجات للطلبة! فى مبنى كلية جامعية هناك مكان لكل شىء الا للطلبة!

بعد الإنشاء المعمارى يأتى الإنشاء الإدارى. وفى تراثنا لا يقل شموخ البناء البيروقراطى أهمية عن روعة البناء المعمارى.. المؤسسة

عندنا كيان بيروقراطى معقد مترامى الأطراف يملأ جنبات المبنى المعمارى الساحر. وفى بعض الأحيان إن لم يكن فى أكثرها يعوق البناء البيروقراطى أداء الوظيفة. ويحول دون تحقيق الهدف الذى نشأت المؤسسة من أجله، بنفس درجة المفارقة بين روعة المعمار وعجزه عن توفير ضروراته الوظيفية.

فما أسهل تكليف شركات المقاولات بالقيام بعملية البناء، إذا أمكن توفير الاعتمادات. وما أصعب تطوير العمل بمؤسسة ما. ولا يقل صعوبة إمكان قياس الكفاءة ومدى تحقق الأهداف. فى حين لا يبدو أن هناك أسهل من ادعاء الإنجاز بمجرد اكتمال البناء. ليس هناك ما هو أكثر تجسيدا للنية على العمل من وضع حجر الأساس لمبنى، وليس أكثر سحرا من افتتاح مبنى جديد، ولا أدل على الإنجاز من قص شريط الافتتاح. أما تقدم الأداء وارتقاء الكفاءة وممارسة الوظيفة وتحقق الهدف فيصعب التدليل عليها وتجسيدها، فضلا عن أنه ليست لها شرائط يمكن قصها أو صور يمكن التقاطها.

الإنشاء البلاغى هو ثالث أنواع الإنشاء وأكثرها أهمية فى بعض الأحيان.

فالإنشاء اللغوى لازم للترويج للإنشاء المعمارى باعتباره إنجازا فى حد ذاته وقادرا على إبراز الإنشاء الإدارى باعتباره إسهاما فى زيادة

فرص العمل والحد من البطالة. بل إن الإنشاء البلاغى هو الذى يبرز أهمية الشكل ويعطى الابنية المعمارية والبيروقراطية معانيها. وغياب الإنشاء البلاغى يفرغها من مضمونها. إذ بدونه ينكمش المبنى إلى واجهة من الأسمنت والحجر ليس وراءها شىء. ويظهر الهيكل الإدارى عبئا لابد من التفكير فى طريقة لتدويره أو التخلص منه.

هل صحيح أن بناء وافتتاح المدارس والمستشفيات كفيل باصلاح حال التعليم والصحة؟ وهل يكفى بناء دور الصحف والمتاحف والأستديوهات ودور العبادة لحل مشاكل الإعلام والثقافة والدين؟

لقد تكررت دعوة الرئيس مبارك لتجديد المؤسسات وإعادة بنائها. وفى الدعوة إشارة أن نفيق من سحر الإنشاء. إن الإصلاح الحقيقى يحتاج اتفاقا عاما على الأهداف ودراسة متخصصة للبدائل المتاحة لتحقيقها. وربما كانت الأنشطة بكل سحرها وروعتها هى آخر ما نحتاجه لبلوغ تلك الأهداف.

٤ - متى ندخل عصر الكتابة ؟

يأتى معرض الكتاب كل عام تصاحبه شجون المثقفين وهموم الثقافة فى مصر والعالم العربى. ومع الشعور السائد بأن الصورة من التليفزيون إلى الإنترنت قد سحبت البساط من تحت أقدام الكتاب والقراءة على وجه العموم. فاننى أتصور أننا فى العالم العربى لم ندخل عصر الكتابة بالكامل بعد.

قرب منتصف القرن العشرين هممنا فقط بدخول عصر الكتابة والكتاب. إلا أننا سرعان ما انسحبنا منه قرب نهاية القرن لكى ننزلق إلى عصر الصورة. وهاهى ذى الصور البراقة الملونة تحاصرنا فتأخذنا بعيدا عن الكتابة بما تحتاج إليه من وقت وفكر وما تثيره من قلق ونقد وما تستلزمه من تفكير!

وليس المقصود بالكتابة هنا كتابات المفكرين وإبداعاتهم وروايات المؤلفين وقصصهم. ولا يقف المعنى عند حدود ما تحمله الصحف وتحويه الكتب. إنما المقصود الكتابة بصفتها عقيدة إنسانية وممارسة اجتماعية وجزءا من ثقافة المجتمع.

أعنى الكتابة باعتبارها سلوكا فرديا وجماعيا ومؤسسيا.. أتحدث عن دور الكتابة فى الحياة اليومية الخاصة والعامة ووظيفتها فى صناعة تاريخ الأفراد والأمم.

لقد صنعت الكتابة تاريخ الإنسان. إذ ليس هناك تاريخ دون تدوين وتسجيل. فقد نزل الرسل يحملون كتبا مقدسة. ومن لم يتنزل من الأنبياء بكتاب لا نذكر منه ولا نعرف عنه إلا ما جاء ذكره فى كتاب الله.

وأهم ثورات الإنسان ثورة العلم والتكنولوجيا وهى وجه من وجوه عصر الكتابة. العلم فى أساسه ملاحظة أو تجربة قابلة للكتابة.. وكتابة قابلة للمراجعة وإعادة الفحص. وعمل يمكن تسجيله لكى يقرأه آخرون ويفكروا فيه وينتقدوه، وقوانين لابد من صياغتها وإضافتها إلى ما هو مكتوب لكى يبنى عليها القادمون من العلماء كتابات جديدة بعد أن تتأكد جديتها وقدرتها على تحمل البناء فوقها. ودون كتابة لا يكون للعلم وجود ولا تتقدم مسيرته خطوة. وما ينطبق على العلم ينطبق على الفكر. الفكرة لا قيمة لها إلا إذا اكتسبت وجودا لغويا مكتوبا تتبلور فيه وتتضح أبعادها. والفكرة المكتوبة هى القابلة للنقد والتطوير، وللقبول أو الاعتراض. وليس لماضى الفكر وجود إلا ما كتب منه. كما أن مستقبل الفكر ومسيرته يتوقفان على ما يصاغ منه كتابة.

سؤال: لماذا نكتب؟ هو الذى يتكرر كثيرا ويطرح دائما على الكتاب والمفكرين. وكأن الأصل هو ألا نكتب.

السؤال الحقيقى هو: لماذا لا نكتب؟

وتلك قضيتنا التى تستحق اهتماما كبيرا ووقفة حاسمة.

إن قليلا من التفكير وبعض المقارنة بين مجتمعنا ومجتمعات أكثر تقدما تكشف أننا نكتب أقل كثيرا مما يجب. وأن ضعف الكتابة وضالة الاقتناع بقيمتها هو سبب جمودنا عن ملاحقة التطور.

المجتمعات المتقدمة تكتب.

فى أجندة - خاصة - يدون الافراد شئون حياتهم اليومية. وبذلك أصبحت الكتابة أساس تنظيم الحياة الخاصة. وكل مؤسسة تكتب لأن لكل مؤسسة هدفا والأهداف مكتوبة، وكذلك السياسات والقرارات والإجراءات.

فى الحياة الاقتصادية هناك حرص على تدوين وتسجيل الحركة الاقتصادية بكل أنشطتها وتيارات حركتها.

والمجتمع يحث شخصياته المتميزة على كتابة سيرهم الذاتية وتسجيل تجاربهم وتاريخهم وهو أيضا تاريخ مجتمعهم.

ورجال السياسة مطالبون بكتابة قراراتهم ودوافعها ومسوغاتها ونتائجها.

وهذا هو مضمون التقدم. أن يكتب الناس حياتهم بكل ما فيها.

وحين يكتبون لابد أن يتطابق الواقع مع المكتوب وأن تنعكس الحياة فى الكتابة.

بالكتابة تتبلور الحقيقة أمام أعين الجميع. وهذا هو شرط المعرفة وتُكَأَةُ التجدد. أما نحن فعندنا مقولة «هذا كلام كُتب» نسمعها فى المدرسة فنتعلم أن الكتاب شىء والواقع شىء آخر. فتفقد الكتابة مصداقيتها ويصبح الكتاب واجبا تنتهى قيمته بانتهاء الامتحان. ويخرج الواقع عن الكتابة. ويخسر كلاهما ونخسر نحن أولا وأخيرا. وفى حصص الكيمياء والفيزياء لنقص فى الإمكانات أو لعجز فى الاداء يقول لنا المدرس: «تخيلوا أننا قمنا بالتجربة». كتب الجغرافيا وخرائطها تبدو منقطعة عن حقائق العالم. وكتب التاريخ تبدو كأنها تحكى رواية خيالية. فيتحول المادى إلى خيالى. والفيزيقى إلى ميتافيزيقى. فيقر فى الأذهان أن ما فى الكتب غير واقعى وأن كل ما على الورق له وجوده الخاص البعيد عن الوجود المادى الملموس.

لا يحق لنا بعد ذلك أن نندهش من الإقبال على كتيبات الخرافة. ولا يحق لنا أن نتزعج حين يلجأ الحرفيون إلى التجربة والخطأ فى محاولاتهم اليومية لإصلاح الأجهزة المنزلية. ويجب ألا نعيب على الأطباء والمهندسين اعتمادهم على معارف شخصية لا يمكن إسنادها إلى مرجع، أو العودة إلى أصلها النظرى لبحثها والتأكد من صحتها.. لأننا تربينا على أن النظرى مجال والعملى مجال آخر. النظريات لأحاديث الترف الفكرى. أما العمل فناتج تفكير عفوى لحظى مبنى على «الإلهام» وعلى الستر من عند الله.

.وهذه هى الإجابة عن السؤال الذى نسأله لانفسنا كل يوم: لماذا لا نتقدم؟

لأن كل ما نفعله هو وحى لحظة ينتهى بانتهائها. وتأتى لحظة جديدة فننتظر إلهاما جديدا. وكل ما فعله ويفعله جيل هو ملك له. ولا ينتقل للجيل الآتى من بعده. وعلى كل جيل أن يبدأ من جديد. لقد فعلت الأجيال المتتابعة منذ بداية القرن العشرين الكثير. جاهدت كثيرا وانتجت كثيرا. لكن كل ما فعلته ذهب معها. فلا هى كتبت ولا نحن قرأنا وحتى ما نقرؤه لا يفيدنا. لأن النظرى شىء والعملى شىء آخر. لأن ما فى الكتاب شىء وما فى الواقع شىء آخر.

لذا فليس لدينا كتابات فى الطب والهندسة والفيزياء والكيمياء والبيولوجيا. مع أن لدينا خبرات فى كل مجال. لأن الخبرة غير مكتوبة. وهى بذلك غير منقولة.. فهى محكوم عليها بالفناء مع أصحابها. لذا ليس لدينا علوم طبيعية عربية وليس لنا إسهام جدير بنا فى البناء العلمى المعاصر.

حتى الكتب المقدسة. نقرؤها بنفس الطريقة منفصلة عن الحياة وعن الواقع وعن الإنسان. نبحث عن المكتوب فى عالم الخرافة. نترك النصوص والعلماء ونلجأ الى رجال بلا علم يقرءون لنا فيما بين السطور ما لا علم لأحد به. ونبحث فى الكتب المقدسة عن إجابات

لأسئلة لم تتنزل لأجلها. فنترك الأطباء ونلجأ لشيوخ مزيفين ليفتوا فى أسباب الصرع وعلاجه. ونترك علوم الاقتصاد والسياسة والكيمياء والصيدلة وغيرها لنصدق دون مراجعة كل ما يبدو خرافيا وخياليا ونشغل أنفسنا عن شئون الدنيا التى خلقنا لنعمرها لنملأ حياتنا بأحاديث عن شئون الآخرة التى يحتفظ مالكها - سبحانه وتعالى - بأسرارها.

والاقتصاد غير المكتوب غير المعلن غير المعروف يكاد يفوق الاقتصاد المكتوب والمعلوم. والمحصلة نشاط اقتصادى خفى تحت السطح ليس بعيدا فقط عن علم الدولة أو أعين الضرائب. لكنه بعيد بدرجة أوسع عن علم المجتمع. وبالتالى مشاركته ومساهمته. ويظل يجرى تيارا مغمورا مراوغا لا يستطيع أن يتوسع ولا يملك أن يتراكم ويتحول إلى مؤسسات منافسة وقدرات متطورة.

لعل القانون هو أهم المجالات التى أفلتت من ضعف الاقتناع بأهمية الكتابة. فالقانون بطبيعته نصوص مكتوبة والأحكام بالضرورة مكتوبة. وبفضل ذلك أصبح لدينا تراث قانونى راسخ وبناء قانونى محكم. غير أن الشكوى فى مجال القانون تتصاعد. وأحد أسبابها أن القانون لا يعمل فى فراغ ولكنه يقرأ ويطبق فى مجتمع له تقاليده وعاداته. فإذا جاءت حركة المجتمع بعيدة عن الكتابة. صعب تطبيق القانون.

وعلى رغم كثرة المذكرات الشخصية فهى أقل من المطلوب، وأندر مما يجب. فى كثير من البلاد أصبح واجبا على كل شخصية ومنتظرا من كل من شغل موقعا اجتماعيا أو سياسيا أو ثقافيا أو علميا مُهما أن يكتب سيرته من وجهة نظره. بل إن هناك عشرات السير لأشخاص عاديين لا يميزهم إلا رؤيتهم للحياة ولمجتمعهم ودنياهم ورغبتهم فى التعبير عن أنفسهم أو رغبة الناس فى معرفة حقائق حياتهم. وليس الهدف هو تمجيد الذات. إنما هو تسجيل رؤية. وتاريخ واقع. ومن تضارب الرؤى واختلاف المواقع يمكن بناء الحقيقة أو بلوغ آخر الممكن.

وليس الهدف تجميل الماضى. إنما تمهيد الطريق للمستقبل بكشف الحقائق واستيعاب الدروس.

أما عندنا فكشف الحقيقة فى بعض الأحيان عيب. والحفاظ على الأسرار حتى لو كانت أسرار الفضائح ستر وحفاظ على المكانة أو الهيبة. ولو كتب أساتذة الجامعة ورجال السياسة ورجال الأعمال والإعلام والصحافة ورجال الشرطة والقانون والدين والمثقفون والمهنيون أو بعضهم سيرهم وقصص حياتهم وتاريخ مؤسساتهم ومجتمعهم أو بعضها لانكشف الكثير وتغير الكثير.

٥ - ومتى ننشىء سوق الأفكار ؟

يظن البعض أن السلع والخدمات هى فقط كل المطروح للبيع والشراء فى مجتمع السوق. ويعتقدون أن ما عدا ذلك لا يستحق التنافس والصراع والسعى للاقتناء. وهذا هو الفارق بين المجتمعات المتقدمة وغيرها. وبين مجتمعات تنتج ومجتمعات تستهلك فقط. وهذا هو السبب وراء القصور الفادح فى إنتاج الأفكار فى المجتمعات النامية والنقص البالغ فى صفوف المفكرين والمبتكرين. إن إنتاج الأفكار من أهم أنواع الإنتاج فى عالم اليوم. والمجتمعات الباحثة عن الأفكار الجديدة، والتى تهتم بها عندما تعثر عليها وتبحث كل يوم عن المفكرين ومنتجى الأفكار. وتعمل بقوة لاجتذابهم والاستفادة بأفكارهم.. هذه هى المجتمعات المؤهلة للتقدم والقادرة على المنافسة فى عالم لم يعد فيه مكان إلا للمنتجين والقادرين.

لا تعتمد درجة تقدم المجتمع وقوته على ما يملك من أرصدة مالية فقط ولا بقدرته على جذب الاستثمار فقط. إنما تقاس أيضا بقدرته على إنتاج الافكار. وتصنف المجتمعات إلى مجتمعات منتجة للفكر والعلم والمعرفة. ومجتمعات مستهلكة له. وبقدر إنتاج الفكر والعلم والمعرفة تقاس مساهمة المجتمع فى الحياة المعاصرة. والدول المساهمة فى الحضارة العالمية هى صاحبة الكلمة فى شئون العالم

السياسية والاقتصادية كلٌ بحجم إنتاجه الفكرى والعلمى والمعرفى.

والسبب واضح. فالمساهمة فى الإنتاج الفكرى والعلمى والمعرفى هى محور احتياج الآخرين لمجتمع ما. واعتمادهم عليه فى سبيل الحصول على ما يملك وما ينتج.

لذا تحتل اتفاقية الملكية الفكرية مكانة متميزة ضمن منظمة التجارة العالمية التى تعرف باسم الجات. فهذه الاتفاقية هى الوثيقة العالمية التى تنظم ملكية الإنتاج الفكرى. وتضع قواعد لبيعه وشرائه وتجرم سرقته والاستفادة منه أو استغلاله دون اتفاق وموافقة من صاحبه. وهى بذلك تضع قيودا على الانتفاع بالأفكار، وتعلن انتهاء مرحلة وبداية مرحلة جديدة. هى مرحلة «سوق الأفكار العالمى».

وعلى رغم ذلك سوف يبقى الباب مفتوحا أمام سرقة العقول المنتجة للأفكار ذاتها أو خطف لب أصحابها وجذبهم. لكى يتركوا مجتمعاتهم الأصلية ويلتحقوا بالمجتمعات التى تحتفل بالفكر وتقدر المفكرين. وقد عانت بلادنا مع بلاد العالم النامى وسوف تستمر معاناتها من تصفية واستنزاف العقول المبدعة والأذهان المتميزة لصالح الدول المتقدمة. وتاتى الولايات المتحدة فى مقدمة الدول الجاذبة للعقول من كل انحاد العالم. وهى لا تتوقف عن تطوير

قدرتها على جذب الإنتاج الفكرى وأصحابه باعتباره سببا رئيسى فى احتفاظها بفجوة تقدم تفصلها عمن بعدها. ويكفى أن نعرف أن إنفاق الولايات المتحدة على قطاعات ووحدات البحوث والتطوير يساوى إنفاق الدول السبع التالية لها مجتمعة.

يستدعى القلق أن المفكر المحترف فى بلادنا على وشك أن يختفى والمفكر المحترف هو المتفرغ للإبداع والابتكار وإنتاج الأفكار. وهو الذى يعطى إنتاج الأفكار وقته كله وجهده كله وطاقته كلها ويتطلب احتراف الفكر والتفرغ له أن يكون على الفكر طلب مادى يكفى احتياجات المفكر ويضمن له مكانة وعائدا اجتماعيا واقتصاديا.

أغلب المفكرين فى بلادنا يفكرون بعد الظهر أو بعد انتهاء ساعات العمل الرسمية. وهى حالة تسمح بإنتاج أنصاف أفكار أو شىء من الفكر. وهى تتيح الفكر لمن يقدر عليه دون أن يعمل به. وبذلك يصبح إنتاج الأفكار من نصيب القادرين ويحرم المجتمع نفسه من نصف كفاءاته وقدراته.

كل مجتمع يتقدم يحفل بطلب على الأفكار الجديدة فى كل مجال.. فى الاقتصاد والسياسة والأدب والفن والعلم والتكنولوجيا. فالمجتمعات المتقدمة تفكر قبل أن تعمل. الفكر فيها مقدمة للعمل. والعمل والحركة فيها قائمة على الفكر. لذا تهتم كثيرا بالفكر. وتحتفل بالمفكرين وتنفق على عملية التفكير ومؤسساته الكثير.

وعملية التفكير هناك لا تنقطع. كل مؤسسة تفكر فى مستقبلها. وفى هذا فإن السعى لتصور شكل المستقبل لا ينتهى، كما لا يتوقف التفكير فى دور المؤسسة فى صناعة هذا المستقبل ودورها فى ظل هذا التصور. وكل مؤسسة تسعى من ناحيتها لإنتاج الأفكار أو لشرائها سواء كانت الأفكار تعنى إنتاجا جديدا فى مجالها أم أساليب جديدة فى إدارة تخصصها أم إعادة بنائه. والأهم أن هناك مؤسسات متخصصة فى صناعة الفكر وإنتاج الأفكار. وتحمل هذه المؤسسات أسماء موحية.. (مستودع الفكر) و(خزانة العقل). وفى كل مجال وتخصص أكثر من مستودع فكر وخزانة عقل مما يصنع تيارات من الفكر وأجواء تحفز على التنافس الفكرى وعلى ابتكار مزيد من الأفكار، وتسمح بتخليق أفكار جديدة من تلاقح الأفكار المتاحة. ويتراكم العمل الفكرى والذهنى تتشكل مسيرة فكرية تشق طريقها وسط المجتمع: تفهم وتحلل.. توجه وتقترح الحلول.. ومن أن لآخر تقفز بالمجتمع إلى مراحل تاريخية جديدة.

وتحتاج عملية التفكير المتواصل إلى درجة عالية من الحرية تفتح الطريق أمام القفزات الفكرية والإبداعية، دون أن يكون القصد ترك الباب مفتوحا للاجتراء على ثوابت المجتمع أو النحر فى أعمدته الثقافية والاجتماعية. وإن كانت المنظومة الغربية قد صنعت من المجتمع كله مجالا فكريا مفتوحا وحرا، فإن بلادنا فى أشد الحاجة

إلى «مناطق فكرية حرة» يسود فيها مناخ فكرى محفز وقادر على تحمل الخروج على المألوف واستكشاف كافة الاحتمالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية بعيدا عن سطوة التقاليد الجامدة والكيانات المسيطرة. ونواتج الفكر بعد ذلك ملك للمجتمع، يستطيع أن يأخذ بها ويستفيد منها ويستطيع أن يتجاهلها ويقوم بوأدها.

فى مؤسسات العلم على وجه الخصوص لابد من التمسك بممارسة أقصى درجات الحرية فى ابداع الافكار وبلورتها وإنتاجها، ولابد من الحرص فى تناول الأفكار بالنقد، والحذر فى التعامل مع المفكرين. فالافكار الجديدة ككل كائن فى بدايته قابلة للكسر، وكذلك المفكرون الناشئون معرضون للإحباط والانزواء والابتعاد. لذلك يبدو مذهلا - أحيانا - ذلك الحرص من قبل بعض مؤسساتنا العلمية على توجيه السهام مباشرة إلى قلب الأفكار الجديدة ومنتجى الأفكار الجدد باعتبارهم تهديدا لسلطة تلك المؤسسات والقائمين عليها.

ولا يتقدم الفكر فى العالم المتقدم من فراغ. فهناك مؤسسات مهمتها اكتشاف الأفكار وتصنيعها وتسويقها. فليس كل صاحب فكر أو منتج فكرة قادرا على تسويق فكرته أو حتى مؤهلا لبلورتها وصناعتها. لذا تنشأ كيانات تمتلك الخبرة والقدرة على صناعة الأفكار وتجهيزها قبل إطلاقها فى المجتمع.

الخطر أن المجتمعات التى لا تسبق بالفكر ولا تنتج أفكارها يفرض عليها الأقدر على الفكر أفكارهم. ومنطقهم إنه إذا كانت تلك المجتمعات عاجزة عن التفكير لنفسها، فهى فى حاجة إلى من يفكر لها أو نيابة عنها. وإذا كانت تلك المجتمعات غير منتجة للفكر فهى محتاجة أحيانا ومضطرة أحيانا أخرى لاستيراد الفكر واستهلاك الأفكار. وعلى رغم التذمر من انتشار الأفكار المستوردة فإن المجتمع لا يعيش فى فراغ فكرى. ولا يسير إلا على هدى من الأفكار. فإن لم ينتج فكرا جديدا فهو بالضرورة باحث عن فكر يستورده، إما من الماضى أو ممن يجيدون تسويق الأفكار وفرضها.

نخطىء إذا تصورنا أن إنتاج الأفكار يأتى من فراغ، أو أن سوق الأفكار يمكن أن ينشأ دون إعداد، إذن لابد أولا من إنشاء بنية أساسية لإنتاج الأفكار تبدأ فى المدرسة والجامعة. ولابد بعد ذلك من جو عام يحتفل بالأفكار الجديدة ولابد من مؤسسات تنتج الفكر وتصنعه وتسوقه. ولابد من سوق مفتوحة تتنافس فيها الأفكار. ولابد من مجتمع يجد فيه المفكر والمبتكر والمبدع تقديرا اجتماعيا وإقبالا اقتصاديا.

والمبادرة فى يد القوى الكبرى فى الحياة الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والسياسية. لدينا فقط بعض مؤسسات الفكر فى مجال الاقتصاد. وبعض منها فى مجال التعليم، لان صانع القرار الاقتصادى أدرك حاجته لمستودع ذهنى يدرس له البدائل المتاحة ويقدم له

أفكارا تساند قراره الاقتصادى. كذلك فى مجال التعليم. إلا أن الاقتصاد يقوم أساسا على الإنتاج فى كل مجال. كما أن صانع القرار فى كل مجال يحتاج إلى مستودع فكر يصنع ويجهز الأفكار التى يقوم عليها القرار.

وبعض القوى الحاكمة فى عديد من المجالات تستسهل استيراد الأفكار. وهى بكل تأكيد عملية أيسر تضمن ربحا سهلا. وهو ما يجعلها مشغولة ومستغنية عن إنتاج الأفكار بل مناهضة لها بعض الأحيان. بقدر ما تنتقص من مكاسبها. لذا نحتاج إلى إجراءات لحماية «عملية إنتاج الأفكار» كما نحتاج جهودا ومبادرات لبناء مجتمع يعتنق الفكر ويؤمن بالتفكير.

وبعد أن نتلفت حولنا فلن نجد سوى الدولة ومؤسساتها لنحملها مسئولية العمل على إنشاء سوق الأفكار.

٦ - آباء وأبناء

لا أحد ينكر المزايا التى يحصل عليها الأبناء حين يكون الأب مشهورا أو ثريا أو مسئولا كبيرا. إلا أن أحدا لا يدرك أو يقدر الأزمة التى يجد الأبناء أنفسهم فيها، والمأزق الذى يتعين عليهم مواجهته والتحدى المفروض عليهم رغما عنهم.

لا داعى للاستفاضة فى الحديث عن التميز الاجتماعى والمادى. فالناس يتصورون بعض الحقيقة. ويضيفون بعد ذلك الكثير من نسج الخيال، ويتداولون الأقاويل والشائعات. ويبنون أجواء أسطورية.

ولا داعى لضايقة الناس بتقويض عالمهم الخيالى بالدليل المادى وتناول الشائعات بالنقد الموضوعى. وحرمانهم من مادة للتسلية والحديث وتنمية الخيال.. فيكفيهم ما هم فيه. ثم إن الحقيقة فى بعض الأحيان أبعد ما يتصورون وأعقد من القدرة على التخيل.

غير أن أحدا لا يهتم وربما لا يستطيع تقدير الحصيلة النهائية الحقيقية والكاملة لهؤلاء الابناء المحظوظين.

بطبيعة الحال يختلف المردود بحسب درجة شهرة الأب ومدى ثرائه وحجم سلطاته من ناحية. وحسب درجة وعيه الاجتماعى

من ناحية ثانية ومدى عمقه الثقافى وحجم قدراته التربوية من ناحية ثالثة.

وقد ظل ولا يزال يشغلنى أن التاريخ نادرا ما يسجل أن عبقريا أو موهوبا أو زعيما ترك وراءه ابنا أو ابنة حقق من الإنجازات ما استحق أن يحتفظ بها التاريخ ويذكرها.

فليس هناك من حصل على جائزة نوبل بعد أبيه، ونادرون هم الموسيقيون والكتاب والمفكرون والفنانون الكبار الذين نجح أبناؤهم فى تقفى آثارهم على دروب النجاح والتفوق. وحتى فى الطب وسائر المهن حيث يظن الناس أن الاطباء الناجحين ينجبون أمثالهم. فإن هذا ليس صحيحا. بالذات فيما يتعلق بالنجاح.

قد يفتح الآباء بعض الأبواب المغلقة لأبنائهم، وقد يمنحونهم مقومات النجاح المهنى. إلا أنهم لا يملكون فى الأغلب مفاتيح النبوغ. وربما كان الاستسلام إلى الدعة واحدا من الأسباب.

كثير من أبناء الأطباء الكبار أطباء لكنهم ليسوا - عادة - ناجحين كآبائهم. وكذلك شأن أصحاب المهن الأخرى.

على أية حال للأبناء أزمتهم الخاصة التى لا يشاركهم فيها أحد ولا يلم بها أحد وربما لا يدركها بعض الابناء أنفسهم.

تبدأ أزمة الابن فى اللحظة التى يدرك فيها أن لديه ما يميزه عن الآخرين.. حين يعرف أن بامكانه أن يحصل على ما لا يستطيع

قرانه الحصول عليه أو الوصول بسهولة إلى ما يصل إليه زملاؤه بصعوبة.

وتتصاعد الأزمة حين يظهر أن تلك ميزة تتحقق أحيانا وتغيب أحيانا، تتأكد فى مجال وتنتفى فى مجال. تتحقق فى فصول الدراسة وتغيب فى لجان الامتحان أو بعضها.

وهذه مسألة تبعث على الارتباك. يضاف للأزمة بعد جديد حين يفاجأ الابن ويسعده أن يحيطه الود أينما ذهب. وربما احتاج بعض الوقت وشيئا من التأمل، ليخطو الابن خطوة ثالثة. فيكتشف أن كثيرا مما يحصل عليه ويصل إليه لا فضل له فيه.. وأن الود ليس موجها إليه. إذا استطاع الابن إدراك هذه الحقيقة فلقد بدأت أزمته.. وتبلغ الأزمة ذروتها حين يهاجمه السؤال عن حقيقة أصدقائه. فالصداقة هى العلاقة الخالصة الأولى فى الحياة. وهى علاقة اختيارية. فلا يختار الإنسان أباه أو أمه. لكنه يملك اختيار أصدقائه كما يملكون اختياره. وحين يتسرب الشك إلى الصداقة فإنها تصبح عذابا. لأنها تفقد الإنسان ثقته بأنه يستحق ودا خالصا لشخصه. تلك أزمة فاصلة فى حياة الابن. قد لا يخرج منها أبدا، فيصبح بعدها جاهزا للضياع فى غياهب تفوق الأب.. وقد ينجح فى اجتيازها ليصبح مؤهلا للأزمة التالية.

الأزمة التالية تحاصره حين يكون عليه أن يثبت نفسه وأن يثبت لنفسه أنه قادر على تحقيق نجاحه الخاص. نجاحا لا يستطيع أبوه

أن يحققه له، ومن الأفضل أن يكون مما لا يستطيع أن يحققه الأب لنفسه.

تلك أزمته الكبرى، إذ قد يدرك الابن أن إنجاز الأب راجع إلى موهبة أو قدرات خاصة لا سبيل إلى اكتسابها. وربما عادت عظمة الأب إلى ظروف وملابسات يصعب أن تتكرر. فضلا عن أن كثيرا من المتفوقين لا يعرف كيف حقق نجاحه، وليست له القدرة على قيادة الآخرين على طريق النجاح حتى لو كانوا أبناءه. هذه الاحتمالات هى الأرجح.

غير أن مشكلة أخرى تنشأ عندما يكون الأب حريصا على تفوق أبنائه وقادرا على أن يدلهم على أساليب التفوق، وإكسابهم مقومات النجاح، وزراعة رغبة الإنجاز وإرادته فى نفوسهم. وناجحا فى أن يكون مصدر الهام لهم. والأب - كل أب - هو مصدر الهام لا مثيل له.

إذا ما نجح ابن هذا الرجل العظيم فهو يعرف فى قرارة نفسه أنه صنيعة أبيه.. وأنه مدين له بما يحققه.

قد لا يكون فى ذلك ما يضير، فكل ناجح يحمل دينا لأبويه أو لآخرين دفعوه وساندوه ووقفوا معه فى انتكاساته وكبواته وضحوا من أجله وساعدوه فى تقديم التضحيات فى سبيل الانتصار.. مشكلة ابن الرجل الكبير فى نظرة الناس إليه وإلى نجاحه.

النجاح اعتراف اجتماعى بالنجاح. يستطيع المرء أن يحقق ما يشاء من إنجازات، إلا أن اعتراف الناس من حوله هو ما يصنع من الإنجاز نجاحا.

والتاريخ ملئ بإنجازات لم ينل أصحابها الاعتراف إلا بعد وفاتهم بأزمنة بعيدة.

موتسارت وفان جوخ وديستوفسكى، وسيظل المسيح عليه السلام أعظم الأمثلة.

ويسجل التاريخ حالات عديدة منح فيها المجتمع بعضا من المحتالين اعترافا لا يستحقونه، فهناك راسبوتين قديما ويلتسين حديثا. وليس صدفة أن المجتمع الروسى هو مضرب الأمثال، فهو النموذج التاريخى الأول لمجتمع عظيم تحكمه الفوضى. يعج دائما بالمواهب ويسوده غالبا النصابون والمتسلطون.

المجتمع هو الذى يعطى صكوك النجاح. وهذا ما يدفع عباقرتنا إلى الهجرة إلى مجتمعات تقدر مواهبهم وتعترف بإمكاناتهم، فكم منهم بقى يعانى الإحباط ويتوارى فى ظلام القمع الاجتماعى المنظم ويسقط تحت وطأة ضربات الجهل وتدوسه أقدام التسلط والتعسف، يسحقه التعنت والجمود ويعصف به التجاهل والإهدار.

ليس هناك نجاح إلا بنيل رضا المجتمع. وهذه فرصة عظيمة للابتزاز.

فعند كل خطوة من النجاح يحققه الابن، يبرز «حقا أو زورا» من يدعى فضلا فى النجاح. والدافع واضح.. مطالبة بالثمن. وقد يدفع الرجل الكبير الثمن المطلوب أو بعضا منه. إلا أن الثمن الذى يدفعه الابن أفدح وأقسى. إنه تساؤل ملح:

هل نجح بفضل قدراته واجتهاده ؟

أو نجح بفضل صفقة ما لم يكن هو طرفا فيها ؟

بعض الأبناء يختارون أن تكون الإجابة على السؤال انقلابا على الأب وتمردا على المجتمع الذى لا ينظر إليه إلا من خلال أبيه.

الهجرة باب من أبواب الهروب. والعزوف عن المجتمع باب آخر.

أما الضياع - رفضا للتفوق أو عجزا عن التواؤم مع ضروراته أو متطلبات المجتمع القاسية أحيانا والمتسولة أحيانا أخرى - فهو آخر الأبواب.

النضج هو أصعب الأحوال وأشدها إرهاقا.

اعتراف بفضل الأب وثقة بالقدرات الذاتية وتواؤم مع فروض المجتمع وافتراضاته وقراءة واعية لنتائج اختبارات تجرى اختيارا وإجبارا.

وليست أزمة الابن دائما فى حال النجاح، فحال الفشل أزمة أشد.

فالمقارنة بين الابن وأبيه منعقدة لا تنفض داخل الابن ومن حوله.

والفشل أيضا منسوب للأب، وعائد عليه. وهو سلاح للأعداء، وجائزة للكارهين.

وكما يرث الابن بعضا من صداقات أبيه وبعضا من مردود نجاحه فهو يرث بالضرورة جانبا غير قليل من عداواته ومعاركه. وكثير ممن لا يستطيعون النيل من الأب يجدون فى اصطياد الابن والإيقاع به مهمة أسهل. وتحت جنح الظلام حين يصبح الغموض هو القاعدة وتغيب الرقابة وتستحيل المحاسبة وتمارس السلطة دون مسئولية يخطئ من يستطيع حياكة المؤامرات إن لم ينتهز الفرص السانحة!

هكذا يمثل نجاح الأب ميزة للأبناء تمنحهم فرصا ليست لغيرهم، تضعهم أسبق من أقرانهم على خط بداية السباق. لكنه فى ذات اللحظة يلقى بهم فى خضم سباق عقباته مختلفة، ومعادلاته أشد تعقيدا.. تتنوع التحديات والهموم لكنها لا تنتهى أبدا.

الفهرست

الموضـــوع	الصفحة
الإهـداء	٥
مقـدمة	٧
الفصل الأول: جيل بلا رأس	
١ – جيل بلا رأس	١١
٢ – جيولوجيا الأجيال فى مصر	١٨
٣ - جيل الستينات.. متى يحل أزمته؟	٢٧
٤ – نريد أن نكون	٣٥
٥ – جيل جديد شجاع	٤١
الفصل الثانى: تحديث السلطة فى مصر	
١ - الدولة والحكومة والمجتمع والوطن	٥١
٢ تحديث السلطة فى مصر	٥٦
٣ – تحديث السلطة الثقافية	٦٤
٤ – تحديث السلطة الاجتماعية	٧١
٥ - تحديث السلطة الدينية	٧٥
٦ - تحديث السلطة العلمية	٨٠

الموضـــوع الصفحة

الفصل الثالث: تحديات المجتمع الشبكى

١ - مجتمع المستقبل ٩١
٢ - تحديات المجتمع الشبكى ٩٨
٣ - مستقبل العلم ١٠٦

الفصل الرابع: العلم قضية أمن قومى

١ - العلم قضية أمن قومى ١١٧
٢ - بالجيش نستطيع ١٢٤

الفصل الخامس: أزمة التحرر وأزمة التطور

١ - أزمة التحرر وأزمة التطور ١٣٣
٢ - بين مطالب التحرر وضرورات التقدم ١٤١
٣ - من هو الآخر؟ ١٤٨
٤ قاطرة التخلف الشرق أوسطى ١٥٦

الفصل السادس: تحالف الصفوة

١ - تحالف الصفوة ١٦٩
٢ - عصر التسويات ١٧٤
٣ مجتمع الصفقات ١٨١
٤ - الفضاء العام والفضاء الخاص ١٨٧

الموضـــوع الصفحة

الفصل السابع: بين التحاور والتصادم

١ بين التحاور والتصادم ١٩٧
٢ أصحاب الحصانة ٢٠٤
٣ سحر الإنشاء ٢١١
٤ - متى ندخل عصر الكتابة؟ ٢١٥
٥ ومتى ننشىء سوق الأفكار؟ ٢٢٢
٦ - آباء وأبناء ٢٢٩

العدد القادم

ثورة الإعلام

د. حسن على محمد

إشترك فى سلسلة اقرأ تضمن وصولها إليك بانتظام

الإشتراك السنوى:

- داخل جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيهاً
- الدول العربية واتحاد البريد العربى ٥٠ دولاراً أمريكيًّا
- الدول الأجنبية ٧٥ دولاراً أمريكيًّا

تسدد قيمة الإشتراكات مقدماً نقداً أو بشيكات بإدارة الإشتراكات بمؤسسة الأهرام بشارع الجلاء - القاهرة.

أو بمجلة أكتوبر ١١١٩ كورنيش النيل - ماسبيرو - القاهرة.

رقم الإيداع	٢٠٠٣/٨٧٧٢
الترقيم الدولى	ISBN 977-02-6447-4

١/٢٠٠٣/٩

طبع بمطابع دار المعارف (ج . م . ع .)

٥٥

لماذا يبدو جيلنا وكأنه يبدأ من نقطة الصفر؟ أين طليعة المثقفين والمفكرين والأدباء؟ أين القدوة؟

قضايا كثيرة تضيف إلى معاناة الشباب فى مصر والعالم العربى همومًا جديدة، يناقشها هذا الكتاب بجرأة وصراحة.

وهذا صوت يعبر عن ضمير الشباب.. كما يعبر عن إحساسهم بالمسئولية.. ورغبتهم فى المشاركة..

وفى الكتاب مناقشة وتحليل لأسباب الهزائم وعوامل الانتصار..

دار المعارف

٤٠٧٤٧٧/٠١